مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد الثامن - سبتمبر ١٩٩١- ربيع الأول ١٤١٢

النظام يبحث عن بديل لشرعيته

الصدام بين المعارضة الدينية والسلطة

الشيعة ومسار العمل الوطني في المملكة

المعارضة الدينية تنشر مذكرة شارحة مطالبها

السعودية في النظامين الدوليين القديم والجديد

تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩١ عن السعودية

شعر

طريق السلامة

أينع الرأس ، و «طلاّع الثنايا»
وضع ، اليوم ، العمامه.
وحده الانسان ، والكل مطايا
لاتقل شيئاً .. ولا تسكت أمامه
إن في النطق الندامه
إن في الصمت الندامه !
أنت في الحالين مشبوهٌ
فتب من جنحة العيش كأنسان
وعش مثل النعامهْ
أنت في الحالين مقتولٌ
فمتْ من شدة القهر
لتحظى بالسلامهْ !
فلأن الزعماء افتقدوا معنى الكرامهْ
ولأن الزعماء استأثروا
بالزيت والزفت وأنواع الدمامهْ
ولأن الزعماء استمرأوا وحْل الخطايا
وبهم لم تبقَ للطهر بقايا
فإذا ماقام فينا شاعر
يشتمُ اكوام القمامه
سيقولون : لقد سبّ الزعامه !

احمد مطر (لافتات ٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلّة شهريّة سياسيّة

رئيس التحرير : حمزة الحسن

مدير الأدارة : عبد الإمير موسى

العدد الثامن – سبتمبر ١٩٩١– ربيع الأول ١٤١٢

الفهرس

النظام يبحث عن بديل لشرعيته ٢
الصدام بين المعارضة الدينية والحكومة ٦
وثائق ١٠
أخبار ١٧
الشيعة ومسار العمل الوطني في المملكة ١٨
السعودية في النظامين الدوليين القديم والجديد ٢٤
الوعود السرابية في ظل النظام الدولي الجديد ٣١
تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ١٩٩١:
تطورات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ٣٦
الديمقراطية في ظل الأنظمة العشائرية ٤٠
الأخيرة ٤٨

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيه) ــ اوروبا (٣٥ دولار) ــ بقيّة دول العالم (٤٥ دولار)
ترسل الشيكات والحوالات باسم H. ALQURAISH وذلك على عنوان المجلّة التالي :
P.O.BOX 1532 , LONDON W7 , 1EQ
كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الاميركية وهو :
MR-ALI P.O.BOX 101452 , NASHVEIL , TN , 37224 , U.S.A

كنا قد نشرنا في العددين الخامس والسادس من هذه المجلة بعض من الرسائل التي وجهت الى الملك فهد ، من قبل فئات الشعب والشخصيات الإجتماعية من المثقفين ورجال الدين في هيئة كبار العلماء وعلى رأسهم الشيخ عبدالعزيز بن باز ، وبالرغم من حرص الحكومة بالتكتم على تلك الرسائل والمعاريض دون وصولها الى كافة الشعب ، إلاّ أن رغبت القائمين عليها لإيصالها للمواطنين حال دون مراقبة الحكومة لتلك الرسائل فتناقلتها وسائل الإعلام العربية والأجنبية وأخذت بعدا واسعا في الأنتشار ، مما أثار إمتعاض الحكومة ، ووجهت عتبا شديد اللهجة أبدت فيه إنزعاجها من أسلوب نشر الرسائل وأعتبرته شئنا خاصا .

وفي هذا الصدد وصلت الى المجلة مجموعة رسائل من القراء الأعزاء يستفسرون عن الرسالة التي وجهها الدكتور سفر الحوالي الى الشيخ عبدالعزيز بن باز والتي نشرنا قسما منها في العددالسابع ، وقد ازداد الطلب على رسالة الدكتور الحوالي ، ونحن بدورنا اجبنا الزملاء الذين كتبوا لنا عناوينهم ، وعلى اي حال سوف نحاول بذل جهدنا لإطلاع الراي العام عما يجري في بلادنا من التعتيم حتى على أبسط الحقوق التي يتمتع بها كل البشر ، وشعبنا محروم حتى من إبداء رأيه.

بعد تقلّص مصدر الدعم الديني

النظام يبحث عن بديل لشرعيّته

■ ■ يطرح الاحتجاج الواسع النطاق للتيار الديني على العائلة المالكة ونظام الحكم تساؤلا عريضا حول مصدر الشرعية للنظام السياسي في المملكة العربية السعودية .

لا بدّ لكلّ نظام سياسي من اساس للشرعية ، يقيم عليه عمله ، ويكون مبررا لاستمراره ، ناظما لاحوال البلاد ، ومسيطرا على أزمّة الامور فيها . وفي العالم العربي ، كما في اي بقعة اخرى ، تسعى انظمة الحكم لاثبات ان شرعيتها ماتزال قائمة ، بتاكيد استمرارها على النهج الذي يحدده المصدر الاساس للشرعية الذي قامت على أساسه السلطة ، وفي العادة فان المعارضين يقيمون دعاواهم ضد السلطة على إبراز أوجه التناقض بين سياساتها الفعلية ، وبين ما تزعمه من ثبات على الطريق الذي يحدده مصدر الشرعية المدّعى .

وباستثناء دول ثلاث هي السعودية والسودان و ايران .. فان جميع الحكومات الاخرى في العالم الاسلامي تجنّبت الزعم بان الاسلام هو مصدر شرعية الحكم فيها ، على ان بين البلدان الثلاثة وجه اختلاف رئيسي في تبرير قيام النظام واهدافه الرئيسية . فالنظام السياسي الراهن في كل من ايران والسودان يبني شرعيته على دعوى ان السلطة القائمة جاءت من أجل إقامة الاحكام الاسلامية ، وتطبيق الشريعة على اعتبار ان اقامتها وتطبيق قوانينها تضمن للناس الاستقامة في الحياة ، وللدولة القوة والتقدم .

امّا بالنسبة للمملكة ، فان مصدر الشرعية المدّعى هو : الالتزام بالشريعة بعد ان تأسّس النظام ، دون تمديد الادعاء الى ما قبل التأسيس ، بحيث ان مؤرخي قيام الدولة السعودية الثالثة لم يتطرقوا الى إقامة الشريعة باعتبارها هدفاً أوليّاً لمساعي الملك عبد العزيز حينما كان يقاتل في سبيل إقامة النظام الحالي ، وثمّة تعبيرات متداولة في التاريخ الرسمي ، توضح بجلاء الغرض الذي كان ابن سعود يسعى وراءه في تلك الفترة ، الا وهو : إستعادة ملك آبائه وأجداده ، ويكفي هذا لتحديد الغرض من القتال الذي قاده طيلة ثلاثة عقود من الزمن ، حتى تمّ لكبير العائلة السعودية تأسيس الدولة القائمة ، ومن ثم تسليمها كاملة الى أبنائه .

فمصدر الشرعية المختار هنا ، هو التزام السلطة السياسية باحكام الشريعة وليس إقامة الدولة من أجل الشريعة ، وهو فارق واضح الابعاد عن المثالين الآخرين في بيان حدود مصدر الشرعية لنظام معين .

من اجل تثبيت اعتبار الدين الاسلامي كمصدر لشرعية ، النظام تحالف الملك عبد العزيز مع القوة الدينية التقليدية يوم ذاك ، والمتمثلة في عائلة آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي ، كما اعلن ان هذا المذهب هو المذهب الرسمي للدولة السعودية ، ربما كان ذلك ناتجا عن حاجة الاسرة السعودية الى القوة العسكرية التي توفرها القبائل المقاتلة التي تبنّت والتزمت بشدّة المذهب الوهابي ، ضمن ما أُطلق عليه «حركة الاخوان» ، والذين مثّلوا فيما بعد العمود الفقري ، والقوة الضاربة لجيش عبد العزيز ، الذي استطاع بقوتهم بسط نفوذه على مختلف الامارات القبلية بين شرق الجزيرة وغربها ، بما فيها المراكز القوية للنفوذ العثماني مثل الاحساء والحجاز ، وقد استمرت العائلة المالكة على اعتبار ان الالتزام بالدين الاسلامي ، هو مصدر الشرعية للنظام السياسي الذي تتزعمه .

لكن هذا الاعتبار اصبح الآن محلّ شكّ بعد ان اعتبر رجال المؤسسة الدينية ان هناك الكثير من الانظمة التي وضعتها الحكومة تخالف صريح الاحكام الشرعية ، بل وان النظام السياسي برمّته مخالف لمتطلبات الشريعة .

وحسب البنود الإثني عشر التي تضمنتها الرسالة التي وجهها الى الملك ما يزيد عن (٤٠٠) من كبار رجال الدين ، ووافقت عليها هيئة كبار العلماء ـ بمن فيهم الشيخ عبد العزيز بن باز كبير علماء المذهب الرسمي ، والشيخ محمد بن عثيمين وهو التالي في المرتبة الدينية حسب التسلسل المعمول به في البلاد ـ ، فان أوجه التناقض بين الوضع الراهن لنظام الحكم ، ومتطلبات الشريعة الاسلامية ، تتمثل في

مصدر الشرعية للحكومة هو إلتزامها بأحكام الشرعية ، وليس إقامة الدولة من أجل تطبيقها

بعد أن تقلصت المشروعية الدينية ، فإن أمام النظام خياران : القمع أو التحوّل الى ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبية

تحكّم العائلة المالكة ، وانعدام الشورى ـ المادة الاولى ـ ، ومخالفة القوانين المعمول بها لاحكام الشرع ، ومن بينها أنظمة التأمينات الاجتماعية ، والعمل ، ومراقبة البنوك وانظمة العلم الوطني ، والضريبة ، والتجارة ـ المادة الثانية ـ ، وعدم اتصاف المسئولين في المناصب العليا بالصفات المناسبة من الايمان ، والنزاهة ، والاخلاص لمصالح البلاد ـ المادة الثالثة ـ ، وانعدام العدالة الاجتماعية ، والمساواة بين طبقات الشعب ، والاستئثار بالثروة من جانب الاقوياء والمقربين على حساب الضعفاء والابعدين عن العائلة المالكة واصحاب النفوذ ـ المادة الرابعة ـ ، والتوزيع غير العادل للثروة الوطنية ، ووضع الرسوم والضرائب العشوائية ، بينما تُصرف الاموال التي يفترض ان توجه للتخفيف عن المستضعفين الى موارد غير مقبولة شرعاً او عقلاً ، ومنها المنح والهبات غير المبررة للامراء والنافذين ، والاستثمارات الضخمة في الخارج ، ومساعدة الدول الكافرة ـ المادة السادسة ـ ، والاستعانة بالجيوش الاجنبية دون التوجه لبناء القوة الوطنية لحماية أمن الوطن ـ المادة السابعة ـ ، وفساد اجهزة الاعلام التي ينفق عليها من الاموال العامة ـ المادة الثامنة ـ ، وعدم انسجام السياسة الخارجية مع متطلبات الشريعة الاسلامية ، ومن بينها التحالف مع الانظمة الطاغوتية والمعادية لمصالح المسلمين ـ المادة التاسعة ـ ، والسياسات التي تستهدف اضعاف المؤسسات الدينية والقائمة على شؤون الدعوة والارشاد ـ المادة العاشرة ـ ، واضعاف الجهاز القضائي بابتكار اجهزة قضاء متعددة غير خاضعة لمجلس القضاء الاعلى ، لاسيما القضاء الاداري والتحكيم التجاري ، الذي لا يخضع للقوانين القضائية المتعارف عليها في البلاد ، وتستند في المجمل الى قواعد قانونية مخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية .

ان الاحتجاجات السابقة لا تتعلق بمخالفات جزئية للشريعة ، بل تطال أساس الحكم وتنقض شرعيته ، وبما ان العائلة المالكة تعتبر العلماء الموقعين على الرسالة هم القائمين على تفسير القواعد الشرعية ، ومطابقة الاوضاع القانونية والسياسية بالمتطلبات الشرعية ، وبالتالي اضفاء الشرعية الدينية على سياسات الحكم على الصعيدين الداخلي والخارجي .. فان احتجاجهم على سياسات الحكم ، ونقضهم لمشروعية انفراد العائلة المالكة ، واعتبار ذلك من اسباب انعدام الاساس الشرعي للسلطة ، يلقي بظلال كثيفة من الشك على الاساس الذي يستند اليه النظام السياسي ، ومصداقية التزامه بالاسلام .

والحقيقة ان هذا لم يكن الاحتجاج الاول من نوعه ، لكنه قد يكون الاخير ، وقد كانت العلاقة بين العائلة الدينية والهيئات الدينية ، حرجة طوال العقود الاربعة الماضية من الزمن ، وفي نهاية الستينات حينما استطاع الملك فيصل تثبيت قواعد حكمه ، وتمكن من تصفية مناوئيه في العائلة المالكة وخارجها ، وجد ان قوة الهيئة الدينية ومكانتها السياسية ، قد تعززت حينما ساندته في محاولاته لاسقاط اخيه سعود عن العرش السعودي ، فالفتوى التي اصدرها العلماء بعدم كفاية سعود لتولّي العرش ، وتاييد قرار العائلة بتنصيب فيصل مكانه ، أمّنت الغطاء الشعبي للتحول الاخطر من نوعه في تاريخ العائلة منذ قيام المملكة ، وهي تمثّل سابقة يمكن للعائلة ، او لأي جماعة قادرة عل التعبئة فيها ، ان تستثمرها ضد فيصل او ضد أي ملك آخر من الاسرة ، ولذلك فقد قرر تجريد عائلة آل الشيخ التي تتمتع بالزعامة الدينية من مكانتها السياسية ، حينما الغى منصب مفتي الديار السعودية بعد وفاة آخر زعماء العائلة الذين تولوا هذا المنصب ، وهو الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ ، حيث تمّ تحويل الافتاء الى إدارة تابعة لمجلس الوزراء ، يتعين رئيسها بموجب قرار من الملك ، وليس بالتوارث بين كبار عائلة آل الشيخ كما كان في الماضي ، وقد ادى ذلك الى فتح الباب امام العائلة المالكة لتعيين رجال دين لا يتمتعون بالنفوذ السياسي ، او لا يستندون الى خلفيّة تاريخية في مقابل آل سعود ، كما كان الحال مع آل الشيخ الذين يستندون الى اتفاق التحالف بين جدّهم ، مؤسس المذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وبين مؤسس عائلة آل سعود محمد بن سعود .

والحقيقة ان فيصل كان يتمتع بالعديد من

هل يمكن أن ينجح رجال العائلة المالكة في أن تكون رسالة التنمية الإقتصادية أساس الحكم

لإن الملك فهد لم يكن معروفا بالتقوى واهتمامه بالأمور الدينية ، فقد فسّرت إجراءاته بتقليص دور الهيئات الدينية على أنها تأتي ضمن مخطط لتعزيز سلطة العلمانيين

المواصفات ، التي ما كان لولاها قادرا على إحداث هذا التغيير الكبير في تركيب النظام ، دون ان يثير ضجة كبرى في البلاد ، من بينها قرابته لعائلة آل الشيخ من طرف أمّه وزوجته الاولى ، وعلى الرغم من ان فيصل أقام العديد من الاجهزة والمؤسسات الدينية خلال فترة صراعه ضد المدّ الناصري ، ومن اجل تثبيت شرعية دينية بديلة للشرعية التي يوفرها آل الشيخ .. إلا أنه راعى دائما ان تكون هذه المؤسسات خاضعة للادارة الحكومية ، ممثلة في العائلة واجهزتها .

اما فهد الذي اصبح منذ مقتل فيصل في ١٩٧٥ ، ولاحقا بعد ان تولى العرش في ١٩٨٢ الرجل القوي في الحكم والعائلة ، فانه كان اكثر ضيقاً بالمؤسسة الدينية ورجالها ، وأقلّ صبراً على ممارساتها من أسلافه ، على الرغم من حاجته الماسّة اليها خلال صراعه مع ايران ، التي انتصرت ثورتها الاسلامية في ١٩٧٩ ، ولاحقا في مواجهة انتفاضة شباب التيار الديني في المملكة في نهاية العام نفسه .

لقد حاول فهد بجدّ تقليص أهمية المؤسسة الدينية ، وتجريدها من عناصر قوتها ووضعها تحت ادارة موظفين من خارج الاطار التقليدي لرجال الدين ، كما حدث بالنسبة لرابطة العالم الاسلامي التي عيّن رئيساً لها الدكتور عبد الله عمر نصيف ، وهو اكاديمي من الحجاز ، لم يكن حتى وقت قريب محسوبا ضمن الاطارات الدينية التقليدية ، كما انه ليس متخصصا في الشريعة .. وكذلك ما حدث للندوة العالمية للشباب الاسلامي التي عيّن رئيسا لها الدكتور مانع الجهني ، وهو استاذ جامعي متخرج من الولايات المتحدة الامريكية ، وهو مثل سابقه ليس متخصصا في علوم الشريعة ، وفي الوقت الراهن ثمة صراع يدور على هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تسعى الحكومة الى تفريغها من عناصر قوتها ، لكن رجال الدين ، التقليديون منهم والشباب ، يبدون مقاومة عنيفة بالنظر لكونها تمثل واحدا من المعاقل الاخيرة المتبقية للخط الديني ، والتي تتمتع بقوة على المستوى الوطني ، وقد عزل الملك في مطلع العام رئيسها الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ، وهو آخر الكبار في عائلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، بعد وفاة ابن عمه الذي يحمل نفس اسمه في نهاية العام الماضي ، وعين مكانه الدكتور عبد الله سعيد وهو أزهري محسوب على الخط الديني ، لكنه يصنّف باعتباره في حاشية الاطار ، وليس من داخله تماما ، وقد أمر الملك بإقالة الرئيس السابق للهيئة بعد ان هجم رجالها على بيت رجل اعمال فرنسي خلال حفلة ساهرة تضمنت شرب الخمر والرقص الغربي في احد الاحياء الراقية بالعاصمة الرياض .

وبالنظر لان الملك فهد لم يكن معروفا قبل وصوله الى العرش بالتقوى والاهتمام بالامور الدينية ، فان اجراءاته لتقليص دور الهيئات الدينية فسّرت سريعا باعتبارها تأتي ضمن مخطط لتعزيز سلطة العلمانيين الذين يتهمهم الخط الديني السلفي بالعمالة للولايات المتحدة الامريكية ، وقد تضمنت المذكرة التوضيحية التي تشرح المطالب الاثني عشر المقدمة للملك احتجاجا على ما يعتبره الموقعون محاولة لاضعاف الهيئات الدينية عن طريق تخفيض الدعم الحكومي لميزانياتها ، واهمال حاجاتها الادارية ـ نص المذكرة منشور في مكان آخر من هذا العدد ـ .

لقد تقلّصت أهمية المؤسسة الدينية والتيار الديني التقليدي كاساس للشرعية لنظام الحكم السعودي الى حد كبير خلال العقود الثلاثة المنصرمة ، ويأتي الاحتجاج الواسع للتيار الديني اليوم انتفاضاً على ما يعتبرونه من عدول الاسرة المالكة عن الاتكاء على الشريعة الاسلامية باعتبارها قاعدة للحكم في المملكة ، ومحاولة لاستثمار بقايا القوة التقليدية التي تتمتع بها ، والنهوض الديني ـ الشبابي خصوصا ـ لاجبار العائلة المالكة على العودة الى الأصول ، قبل ان يستكمل المشروع الذي تسعى اليه العائلة ، والذي يتضمن استبعاد الدين كأساس للعمل السياسي والحكم في البلاد .

★هل تسعى العائلة المالكة الى اساس جديد للشرعية غير الشريعة الاسلامية ؟ .

يبدو الامر كذلك ، لاسيما منذ عام ١٩٧٥ ، حينما بدأت العائلة ، واجهزة الدولة والاعلام التابعة لها في الحديث عن الرفاهية وتنشيط الحياة الاقتصادية

عمل الملك بجدّ لتقليص أهمية المؤسسة الدينية وتجريدها من عناصر قوتها ووضعها تحت إدارة موظفين من خارج إطار التقليدي لرجال الدين

إحتجاجات المعارضة الدينية لا تتعلق بمخالفات جزئيّة للشريعة ،بل تطال أساس الحكم وتنقض شرعيّته

باعتبارها رسالة الحكم في المملكة ، ومبرر الحاجة الى استمرار النمط الراهن من العمل السياسي وطريقة ادارة البلاد ، ان البلاد بحاجة الى تنمية اقتصادية لتغيير الوجه الفقير والبدوي الذي كان سائدا فيها ، وذلك يحتاج الى عائلة كعائلة آل سعود ، تتمتع بالمهابة لتواجه التعصّب الديني والقبلي الذي يعيق عمليات الانماء والتطوير ، كما ان التنمية بحاجة الى علاقات وثيقة مع مصدري التقدّم ، وبالخصوص الدول الصناعية في الغرب التي لا تثق بسوى العائلة السعودية المالكة قيادة للبلاد تأتمنها على مصالحها المتبادلة مع المملكة ، وبالتالي فان التقدّم والنمو في البلاد والرفاهية للشعب مرهون ببقاء العائلة المالكة ، التي تحمل رسالة التطوير لهذه البلاد التي كانت منذ ثلاثة آلاف عام تغوص في بحور الظلمات ـ كما يقول وزير الصناعة السابق ، وسفير المملكة الحالي في البحرين ، الدكتور غازي القصيبي .

ان التقدم والانماء الاقتصادي لا يحتاج الى الدين ، بل الى العلوم التجريبية ، ولا يقوم عليه رجال الدين ، بل أهل الاختصاصات العلمية ، وبالتالي فان التحالف الذي تتجه اليه العائله سيكون لهؤلاء وليس في اتجاه رجال الدين .

ان التركيز على هذا الموضوع كان الشغل الشاغل لوسائل الاعلام في المملكة طيلة السنين الماضية ، كذلك كانت تصريحات الملك وخطبه وبقية المسئولين في السلطة تدور حول هذا المحور ، لكن هل ينجح رجال العائلة في استبعاد الدين من قاعدة المشروعية للنظام ، وهل يمكن ان تكون رسالة التنمية الاقتصادية أساساً كاملة للشرعية للنظام السياسي في هذا البلد المحافظ ؟ .. يبدو ذلك مشكوكا الى حد بعيد .

ما الذي يمكن ان يحدث اذن في حالة تقلّص المصدر الديني وانعدام المشروعية الدينية للنظام السياسي ، وعدم ثبات أي أساس آخر ؟ .

لا يبدو في الافق سوى واحد من خيارين .. اما الاعتماد على القمع والمواجهة الشاملة والقاسية للمشككين في شرعية النظام او المطالبين باصلاحه ، او التحوّل الى ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبيّة ـ التي هي ضمناً شرعية دينية ، وان كانت تعتمد على اجماع المسلمين من اهل البلاد ، وليس على آراء جهة محددة منهم ولو كانت زعامتهم الدينية ـ .. والطريق اليها هو اعتبار ان رأي الشعب أساس في صناعة القرار السياسي ، وتعيين القائمين على ادارة امور البلاد ، وهذا اذا اريد له ان يتحقق ، فانه سيعيد الامور الى الاشكال التاريخي العالق بين العائلة والشعب والمتعلق بإقامة مجلس شورى كامل الصلاحية ، واعلان دستور للحكم ، واعادة تنظيم الادارة بصورة لا مركزية .

ليس من المؤكد ما اذا كانت العائلة ستختار اي طريق من الطريقين ، لكن التجربة التاريخية للبلاد تجعل احتمال اتباع الحكومة لاسلوب القمع هو الاقرب إحتمالاً ، وهي في معالجتها لاحتجاج علماء الدين انتهجت الاسلوب ذاته ، حيث منع معظمهم من السفر وفصلوا من اعمالهم في الادارات الحكومية ، كما استدعي بعضهم للتحقيق واعتقلوا بتهمة التآمر لاحداث الفتن والفساد وشقّ عصا الطاعة في البلاد .

رغم ان ذلك قد حدث ، فثمّة أمل بأن حواراً بين أطراف المعارضة ، والراغبين في اصلاح الاوضاع في البلاد من مختلف الاتجاهات ، ربما يكون ضروريا للضغط على السلطات لوقف مسيرة التشدّد في تعاملها مع اصحاب الرأي والمحتجين على الفساد السياسي والاداري ، وهو أمر يدعو الى التعجيل في إقامة حوارات على أوسع نطاق ممكن .. حوارات لا تستند الى خلفيّات التشكيك او الاستهانة ، والمواقف السابقة ، بل الى اعتبار ان الوطن كلّه يمرّ في مرحلة حرجة ، ويحتاج الى جهود كل فرد من ابنائه ليقوم بدوره في التصحيح والمعالجة .

نحن نعتبر أن قيام طلاب الاصلاح بالتحاور والانفتاح ، هو أحد الاساليب المثلى لتوحيد القوة المواجهة للحكم كيما يرعوي عن اساليبه الراهنة التي تعتمد على القمع والتفرّد و الاستغفال . انها في الوقت ذاته مهمة عاجلة لان العائلة المالكة اعتادت فيما سبق من الزمن استثمار عامل الوقت بكفاءة تحسد عليها لتمييع القضايا وامتصاص قوة الدفع التي لدى حَمَلَة راياتها .■ ■

قيام طلاب الإصلاح بالتحاور والإنفتاح ، كفيل بتوحيد القوى المواجهة للحكم كيما يرعوي عن قمعه وإستغفاله للشعب

الصدام بين المعارضة الدينية والحكومة

حتميّة واقعة ، أم مأزق آني ؟

فؤاد ابراهيم

□□ يُعدّ دخول قطاع كبير من التيار السلفي ساحة مواجهة الحكومة السعودية ، أحد أهم المؤشرات الخطيرة في حركة الاحداث الداخلية الراهنة ، الاّ انه لا يمثّل بأية حال تحولا في موقف هذا التيار ، يستفرد به او ينقطع به عن تاريخ علاقته مع النظام السياسي السعودي الحاكم .

ولأن التيار السلفي ـ بكافة الاجنحة المتحالفة والمختلفة في داخله ـ يستمدّ أفكاره من تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ويسعى الى تطبيقها بالتبشير السلمي ، أو القوّة .. فإن دراسة تلك الأفكار ستكون ضرورية لفهم أبعاد الصراع والمواجهة ، لأن ذلك الصراع قائم في جانب كبير بسبب عدم إلتزام الحكومة بتلك الأفكار ، رغم أنها تمثل القاعدة الفكرية التي تنطلق منها في الحكم .

وتبدو الصورة اكثر وضوحا حين نسلط الضوء على أهم عناصر التفجّر والخلاف في العلاقة بين العائلة المالكة وبين المعارضة الدينية ، وأبرزها :

إنغلاقيّة الفكر

تعتقد الحكومة أن تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، لا يمكن مجاراتها والأخذ بها كاملة في الوقت الحالي ، لأنّ في ذلك إضرار بمصالح الدولة نفسها .. ويرى العديد من الأمراء أن الأفكار الدينية التي بشّر بها زعيم المذهب عصيّة على التطويع ، وبالتالي لا يمكنها أن تتواءم مع دولة تسعى للأخذ بأسباب الحضارة . ويشير الأمراء من جهة أخرى الى أن تلك الأفكار غارقة في الانغلاق والتشنّج ، بحيث تبدو وكأنّها معيقة لحركة الدولة ، وبالتالي لا بدّ من تجاوز بعضها على الأقلّ ، اللهم إلاّ إذا تمّ إحداث تغيير جذري في فهم النصّ الديني الذي يحتكر تأويله علماء المؤسسة الدينية .

من معالم الانغلاق التي يستشهد بها المخالفون ـ سواء من مسؤولي الدولة ، أو من الأمراء الحاكمين أنفسهم ـ ، اعتبار ايّ تغيير اجتماعي او ابداع علمي او اجتهاد فقهي من محدثات الامور ، التي تعني البدعة ، التي جاء في تعريفها « انها كل اعتقاد او عمل لا يقوم على اساس من القرآن او الحديث او سابقة من الصحابة » ، وتأسيسا على هذا الفهم المحدد للبدعة ، تبلورت حالة التمايز بين الأطروحة الفكرية السلفيّة ، وبين النظام السياسي السعودي ، فقد وجد الاخير نفسه امام امتحان التحديث والتطوير في مؤسساته وبرامجه لمواكبة العصر واستيعاب مشاكله .

في المقابل اعرب رجال المذهب ـ كما يقول المخالفون المتهمين بالعلمانيّة ـ عن رفضهم القاطع لأية برنامج تحديثي ، وقد احتجوا من قبل على إستخدام التلغراف والسيارة ، وعلى قرار تدريس اللغات الاجنبية والرسم والجغرافيا ، والتي تقضي بدراسة دوران الارض وكرويتها في المدارس السعودية ، ولايزال هذا الإعتراض قائم كعقيدة متوارثة .. ففي مؤتمر القضاء العالمي الذي انعقد في الرياض عام ١٤١٠ هـ ، والذي حضره اكثر من ٥٠ عالما من اميركا والاتحاد السوفياتي .. عقد الشيخ عبدالعزيز بن باز جلسة على هامش المؤتمر في قاعة ٢٧ / ٢ ب بجامعة الملك سعود بالرياض ، أعلن فيها ان الاعتقاد بكروية الارض ودورانها كفر ومخالف لما إعتقده السلف الصالح .

لقد حاولت الحكومة تجاوز هذه الآراء مرة ، كقضيّة الصور التي يعتقد العديد من رجال التيار السلفي بحرمتها ، حتى أن زوبعة كبرى أُثيرت حينما قرّرت الدولة أن تضع صور النساء في جوازات السفر .. كما حاولت تعديلها مرةأخرى ، ولكنها فشلت في ذلك .. والحقيقة أن ما تريدة الحكومة أكبر من هذا .. إنّها تبحث عن أفكار ليّنة ، تساعد الحاكم في تطبيق مشاريعه التغييرية ، وإن كانت تتعارض في أحايين كثيرة مع نصوص دينيّة صريحة .

ولقد أوقفت الحكومة الكثير من المشاريع والخطط حرصاً منها على عدم إستثارة حفيظة رجال الدين ، كأن تتولّى الفتيات تعليم الأطفال في المرحلة الإبتدائيّة ، وقد كانت معارضة رجال الدين سبباً رئيسيّاً في حرمان المرأة من قيادة السيارة .

صدامية الفكر

يرى المخالفون للفكر السلفي المُتبنّى داخل المملكة ، بأنه فكرٌ صدامي ، ويستشهدون على هذا بالقول أن الدولة السعودية وفي شتّى مراحلها لم تقم إلاّ على أساس صدامية المذهب الذي تبنّاه الأمراء السعوديون ، لأغراض لم تعد تخفى على أحد ، وفي مقدّمتها بناء الدولة . فقد وجد الأمراء انّه لا يمكن بناء الدولة إلاّ على أساس فكري / مذهبي صدامي ، يبيح محاربة الآخرين المجاورين ، وإحتلال اراضيهم ، وسبي ذراريهم ، والإستيلاء على أموالهم ، بإعتبارهم كفاراً .. يقول احمد امين ، وهو يتحدّث عن القوّة السلفيّة التي إستخدمت في بناء الدولة : « انها حين استولت على بلد نفذت تعاليمها بالقوة ،

ولم تنتظر حتى يؤمن الناس بدعوتها » (زعماء الاصلاح في العصر الحديث ـ ص ٢٠) .

وكان تأسيس الملك عبد العزيز لحركة الأخوان السلفية العقائدية ، اكبر تجسيد لإستخدام الفكرة الصدامية لتحقيق الأهداف السياسية .. قال حافظ وهبة ـ مستشار الملك إبن سعود ـ عن اتباعها « كانوا يعتقدون ان الحضر ضالون وان غزو المجاورين واجب ، وانه القي عليهم هذا الواجب من قبل الله » (جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٣١٢) .

ومن حقّ الكثيرين أن يجادلوا بأنّ تلك الصداميّة غذّاها الأمراء السعوديون وشحنوا بها أتباعهم لتنفيذ أغراضهم السياسية الخاصة .. ولكن ـ وبعد بناء الدولة ، أي بعد أن تحقّق للملوك السعوديين ما يريدونه ـ رأوا أن صداميّة المذهب الذي تبنّوه وشحنوا به أتباعهم سيرتدّ عليهم .. وفعلاً إرتدّ عليهم ، واصطدموا مع بناة دولتهم الى أن أفنوهم ـ وهم الإخوان ـ .

واذا كان ابن سعود قد نجح في القضاء على الاخوان عسكريا ، فإنه فشل في تحطيم الفكرة الصدامية والقضاء عليها قبل ان تعود من جديد ،حيث انبعثت فيما بعد فنشأت حركة جهيمان كأمتداد للأخوان ، واتخذت الاسلوب الصدامي كوسيلة للتخاطب مع الحكومة .

ورغم مساعي الأخيرة الى استيعاب العناصر المتشددة في التيار الديني في مؤسسات الدولة .. الا انه قدّر لحركة جهيمان ان تتشكل في باطن هذه المؤسسات ، حيث بدأت نشاطها عام ١٩٦٠م بعد افتتاح الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، وتمددت الى المعاهد والمدارس الثانوية في مكة والرياض ، اضافة الى وجودها القوي في الحرس الوطني .

حملت جماعة جهيمان الفكرة الصدامية ، كما حملها بقيّة التيار الذي ينتسب إليه ، مع فارق أن جهيمان أراد إبرازها وتصعيدها ، حيث اعتبر تعطيل الجهاد ضد الكفار ـ وهم غير اتباع المذهب الرسمي ـ أحد مبررات معارضته لحكومة الأمراء « فهؤلاء الحكام ليسوا ائمة لأن امامتهم للمسلمين باطلة ومنكر يجب انكاره ، لأنهم لا يقيمون الدين .. فعطلوا الجهاد ووالوا النصارى » (من رسائل جهيمان السبع) .

وقادت الفكرة الصدامية حركة جهيمان الى انتفاضة في مطلع عام ١٤٠٠هـ بمكة المكرمة بهدف اسقاط النظام ، وعاشت البلاد اضطرابا حادا الى ان استطاعت القوات السعودية بمساندة خبراء اجانب تصفية هذه الحركة واعدام قادتها واعتقال المئات من عناصرها .

وظلت الفكرة الصدامية محتفظة بجوهرها تأخذ بين فترة واخرى صورا مختلفة ، وفي كافة الاحوال كان وزير الداخلية يشعر بضرورة مراقبة مَنْ يعتبرهم متشدّدين وإحتواء مَنْ يمكن إحتواؤه ، واعتادت الحكومة أن تجد معارضة قويّة على مسائل ترى أنها تافهة ، ولكنها تدرك أن وراء تلك المعارضة أو ذلك الإحتجاج مسائل أكبر ، فتقوم بإعتقال المعارضين ، وإستئصال شأفتهم ، أي أن الأمراء يؤمنون بضرورة إخماد أيّ تحرّك في مهده ، قبل أن يستعصي ويحتاج الى إجراء عملية جراحية تكلّفهم ثمناً باهظاً .

العلاقة.. الى اين ؟

في دراسة جدلية العلاقة بين التيار السلفي والحكومة ، نجد ان هناك ارباكا مزمنا في مسيرتها .. ففي الوقت الذي تجد الحكومة نفسها في حاجة ملحة وماسة الى رجال المذهب ، كونها حكومة قائمة على اسس مذهبية/ دينية ، تضفي على حركتها السياسية غطاءاً شرعيا ، الاّ ان تأمين الشرعية يصحبه نقص كبير يتمثل في خوف الحكومة من اتساع قاعدة التيار السلفي وتصاعد قوته ، الى حدّ يشكل معها خطرا عليها .

ورغم سعي الحكومة الى تطويع الفكر بما ينسجم مع حاجتها وتوجهاتها حتى ولو ادّى الى تجاوز بعض التعاليم المذهبية .. فإنّها حاولت من طرف آخر الضرب بيد قوية على الحالات الانشقاقية العنفية التي تظهر بين فترة واخرى .. الا ان تلك المساعي لم تسهم في ازالة حاجز الخوف لدى الدولة من رجال الدين ، لأنهم الجهة الوحيدة مانحة الشرعية للنظام ، ولذلك كان الخيار الافضل للدولة يكمن في احتواء رجال المذهب واستيعاب الطاقات الدينية وتوظيفها داخليا وخارجيا ، فعمدت الى اغراق المؤسسات الرسمية ذات الطابع الديني بتلك الطاقات ، وأنشأت جامعتين اسلاميتين (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض) الى جانب المعاهد الدينية مثل معهد الدعوة والارشاد بالمدينة ، ومعاهد التبليغ الخطابة ، ودعمت الى حدّ كبير هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وسمحت للتيار الديني الموالي لها بإصدار مجلات اسلامية مختلفة .

هذه المؤسسات اضافت قوة حقيقية الى قوّة التيار الديني ، فصعب على الحكومة إحتواؤه ، لأنّ طموحه تنامى وإتسع ، رغم أنه كان ولا يزال يعتبر الرصيد الأكبر للدولة في الداخل والخارج .. لقد إكتشف الأمراء ، أن إرضاء التيار السلفي بالمناصب والإمكانات ، لم يهدّأ من معارضته ، بل ساعد على تناميه وتنامي طموح أفراده ، كما أكتشفوا ان تلك القوة التي إستخدموها بذكاء في حروبهم الداخلية والخارجية ، قابلة للأنقلاب في اية لحظة إذا ما كانت الظروف مناسبة .

كان رهان الدولة قائم على ترضية التيار السلفي والاستفادة منه واخضاعه لمشروع الدولة ومنطقها واستخدامه كأداة سيطرة ، الاّ ان هذا الرهان يبقى مضطربا لان الدولة ـ كما يقول مسؤولون رسميون ـ منحت التيار السلفي قوة إضافية تجرؤه عليها ، كما أعطته طموحا يشجعه على المطالبة بالمزيد .

ويرى بعض المحللين أن الدولة ـ ومن حيث لا تشعر ـ وفرّت مناخا مناسبا لتمرد التيار الذي تعتبره متشدداً داخل المؤسسات الرسمية ، والتي تحولت الى بؤر تنظيم تكفل تنامي قواعده واتساع مساحة نشاطه الاجتماعي .

ولذلك كانت حركات المعارضة السلفية تنشأ من داخل المؤسسة الدينية الرسمية ، مستفيدة من امكانات هذه المؤسسة بشريا وماديا .

وتدفع الدولة في الوقت الراهن ثمناً باهظ التكاليف نتيجة تنامي التيار المتشدّد الذي صنعته بنفسها ، بمنحها لرجاله صلاحيات واسعة ومزايا متعددة في مزاولة نشاطه الديني ، وذلك للإستفادة منه في صراعها السياسي مع ايران ، وهو ما أدى الى تعاظم دوره ، وتزايد مؤسساته وعناصره .

وبعد ان حققت الدولة الحاجة المرجوة من التيار السلفي ، اصبحت تشعر بالقلق إزاء قوته التي إستعرضها بعيد الغزو العراقي للكويت ، حيث تفجر الصراع بطريقة مثيرة مع رموزه وقادته الذين خرجوا عن تحفظهم ، وقاموا بنشر غسيل العائلة المالكة الوسخ ، ووجّهوا نقداً لاذعاً لسياسات أعضائها في المساجد والجامعات ومراكز الدراسة الدينية ، عبر القاء المحاضرات والخطب السياسية التي تتمحور حول فساد المؤسسات الرسمية .

□ □ لقد عمّت نشاطات التيار السلفي كافة مناطق البلاد ، حيث شهدت اكبر استعراض قوة للمعارضة السلفية السلميّة ، وحوى هذا الاستعراض جملة الانتقادات

والمؤاخذات لدى المعارضة الدينية في الماضي والحاضر .. يلحظ ذلك في محاضرات اقطاب التيار السلفي امثال الدكتور سفر الحوالي والشيخ فهد سلمان عودة والشيخ عايض القرني وآخرين .

بل ان بعض النشطين في التيار السلفي اعادوا سيرة حركة الاخوان في خطابهم السياسي مؤكدين على مبدأ الجهاد ـ والذي رفعه الاخوان لمحاربة الكفار في المناطق المجاورة ـ ، كما ورد بوضوح في محاضرة الشيخ الحوالي (فستذكرون ما اقول لكم) ، كما ان الشيخ العودة حذر من مغبة إستمرار الأوضاع الفاسدة في البلاد ، مشيرا الى امكانية نشأة حركة التكفير والهجرة في المملكة ، واعلان الجهاد ضد المجتمع والسلطة .. هذا ما ألمح إليه العودة في محاضرته (ويل للعرب من شر قد اقترب) .

بل ان التيار السلفي اختار فتح جبهات عديدة في نشاطه السياسي والثقافي / المذهبي على الساحة الداخلية ، فدخل في صراع ضد من اسماهم بالليبراليين او الحداثيين .. فبعد ان كانت الحرب بين هذين التيارين تدور ضمن اطار ضيق وعلى المستوى النظري المجرد ، صعّد السلفيون من الهجوم ضد الحداثية . وكان الشيخ عايض القرني قد ألّف كتابا بعنوان (الحداثة في ميزان الاسلام) قدّم له الشيخ إبن باز وصدر عام ١٩٨٨م ، كما نتشرت مجموعة محاضرات ضد افكار العلمانيين ، نشرت بعضها مجلة الناقد في عددها الاول ، فيما كانت مجلة الدعوة تواصل حملاتها ضد فريق من الادباء والشعراء باطلاقات في غاية الصرامة .. بيد أن حمى الصراع بين التيارين السلفي والليبرالي ضاعف بوتيرة عالية أبان ازمة الخليج ، حيث صبحت محاضرات الخطباء السلفيين تندد الحكومة وبالعلمانيين على حدّ سواء ، وكان التركيز على العلمانيين العاملين في مجالات التعليم والاعلام والاقتصاد والسياسة ، وكل ذلك الانتقادات رمى بها هؤلاء الخطباء في دائرة السلطة ، على إعتبار ان الأمراء هم الذين فسحوا المجال لهذا التيار بالعمل ليتقووا به ، على إعتبار أن العلمانيين ما هم إلّا أدوات بيد الأمراء .

هل يقع الصدام ؟

طرحت اكثر من جهة سواء في الداخل او خارج سؤالا مفاده : هل سينتهي الصراع بين السلطة والتيار السلفي الى فصل دام وصدام مسلح ، وهل ستتكرر تجربة الاخوان وجهيمان في البلاد ؟ .

من المهم أن نشير في تلمّسنا الإجابة الى ما المحنا إليه في بداية المقال حول إنغلاقية وصدامية المذهب ، ومن المهم أيضاً أن نشير الى أن الحكومة لا تريد ولا تبحث عن صدام مع التيار السلفي ، لأنها ستكون هي الخاسرة مهما كانت نتيجة الصراع .. غير أن هذه الإرادة تصطدم مع الحقيقة القائلة بأن العائلة المالكة لا تريد أيضاً أن تقدّم أيّ تنازل لمنافسيها ، أو لطالبي الإصلاح في صفوفها ، مما يعني بروز المعارضة الدينية ، وتطورها الى أن تصل الى حدّ الإصطدام مع الحكومة والعائلة المالكة التي تتزعمها .

تريد العائلة المالكة أن تُبقي على القوى الدينية الى جانبها ، بحيث لا يغيّر ذلك من مارساتها السياسية التي لا تختلف عن ممارسات اي دولة (علمانية) .. وينبغي ملاحظة ان البدائل عن الصدام مع التيار الديني قليلة محدودة ، قدر محدودية أفق أقطاب العائلة المالكة . لقد ثبت أن سياسة الإحتواء لم تكن ناجحة تماماً ، وقد يمكن القول ان سياسة الإحتواء قابلة للنجاح في جوّ سياسي منفتح ، كما أن سياسة العنف لا تلغ المخاطر التي تهدد إمتيازات الأسرة الحاكمة .

من جهة ثانية فان الاسرة الحاكمة واعية ـ بما لايدع مجالا للشك ـ بالمخاطر التي قد تنجم عن الصدام مع التيار السلفي ، فتجارب الماضي مازالت حاضرة في الأذهان ، وربما يصعب عليها هذه المرة ـ فيما لو وقع الصدام ـ ان تخرج معافاة دون خسائر ، بل يجب عليها أن تتوقع إحتماليّة فقدان السيطرة على ازّمة الامور .

ويبدو أن الأمراء ، فيما إذا سعوا الى الصدام ، أو اضطروا اليه ، فإنهم سيجعلونه في أضيق الحدود .. ويمكن قراءة خطة الصدام مع التيار السلفي من خلال رؤية السلطة وتجاربها في الماضي ، حيث يمكن تصور اجراءاتها على هذا النحو :

★ فصل (التيار السلفي المعارض) عن رموز المؤسسة الدينية الرسمية ، وذلك كإجراء اوّلي تقوم به الحكومة في سبيل تصفيته .. وقد حدث ذلك من قبل مع الاخوان ، الذين عُزلوا عن رجال الدين ، وبقيت الزعامات القبليّة تناضل لوحدها ، ففقدت رصيدها في الشارع وسهل على الملك تصفيتها .. وحصل ذات الأمر مع حركة جهيمان التي كان مقتلها يكمن في إبتعادها عن رموز التيار الديني ، خاصة وأن جهيمان لم يكن رجل دين بالمعنى المتعارف عليه ، وقد إستطاع فهد ـ وكان حينها ولياً للعهد ـ أن يحشد المؤسسة الدينية قبال تلك الحركة ، وأن يحصل على فتوى بتصفيتها .

بيد ان الملاحظ هنا ان الصراع الراهن بين السلطة والتيار السلفي إنّما حدث في ظلّ انشقاق واسع تعرضت له المؤسسة الدينية الرسمية ، وان المنشقين ليسوا متحمسين للمذهب السلفي فحسب ، بل هم أيضاً رجال دين ينظرون للمذهب وأطروحاته ، بمعنى أنهم يختلفون عن القيادات السلفية السابقة كفيصل الدويش ، وسلطان بن بجاد ، وجهيمان ، الذين كانوا زعماء قبليين وسياسيين اكثر منهم رجال دين .

والأمر الآخر هو ان المعارضين من التيار السلفي على درجة كبيرة من الوعي لتكتيك السلطه القاضي بعزلهم عن المؤسسة الرسمية وعن اقطابها الكبار وهو المهم ، ولذا انتقدوا القصيبي بشدة حين حاول في كتابه (حتى لا تكون فتنة) ان يفصلهم عن الشيخ عبد العزيز بن باز .

وعلى اية حال فان العائلة المالكة تسعى في الوقت الراهن وبصورة عاجلة الى فصل العلماء الكبار واتباعهم عمّن تعتبرهم من المتشددين ، فيما تقوم بنزع مخالب الأخيرين في الوقت نفسه ،بالإعتقال والعزل من العمل والخطابة ، والمنع من السفر ، كيما يتمّ للعائلة المالكة الأحتفاظ بكيان المؤسسة الدينية الرسمي سالماً من شوائب التوتر والمعارضة .

★ اتخاذ اجراءات صارمة بحق المنشقّين ،وقد بدأت السلطة بالفعل باعتقال المئات من شباب المعارضة الدينية وبصورة شبه علنية ، حتى اصبحت الإعتقالات في الأسابيع القليلة الماضية ، احدى الظواهر التي اعتاد المواطن العادي على مشاهدتها .. وطالت موجة الاعتقالات والمضايقات أهم الوجوه الدينية المعارضة .

وفي المنطقة الشرقية التي تضم نسبة ضئيلة من عناصر التيار السلفي ، تم اعتقال ستة من ائمة مساجد مدينة الجبيل وجرى استبدالهم بآخرين ، كما اعتقل امام مسجد الثقبة بالخبر ، وامام مسجد بوبشيت بالدمام ، وكذلك بعض المحاضرين في المسجد . واعتقل أيضا امام مسجد مدينة رحيمة قرب رأس تنورة . ويتضاعف هذا الاجراء في منطقة القصيم حيث يحتفظ التيار السلفي برصيده الشعبي الكبير هناك .

ومن جهة ثانية عمدت السلطة الى سحب

جوازات سفر نحو ١٠٠٠ عنصر من التيار السلفي ، فيما اجرت السلطات الامنية (المباحث) تحقيقات مع عدد كبير من السلفيين ، كان بينهم الدكتور سفر الحوالي ، والشيخ عادل الكباني ، والشيخ عايض القرني ، والشيخ العودة وآخرون .. اضف الى ذلك فقد تمّ منع الغالبية العظمى من مشايخ التيار السلفي المعارض من القاء الخطب والمحاضرات .

وفي اجتماع دعا له الامير سلطان بن عبدالعزيز (وزير الدفاع السعودي) بالرياض حضره بعض اقطاب المعارضة السلفية ، هددهم الامير سلطان قائلا : « لا أبقاني الله ان تركتكم » .. فقاطعه بعضهم بالقول :« لا أبقاك الله وأهلكك » . فخرج الأمير من الاجتماع غاضبا ومتوعدا .

إن تصفية التيار السلفي المعارض وشل حركته في الداخل ، ستنتج عنه آثار كبيرة وخطيرة .. منها أن القاعدة الدينية التي يستند عليها النظام ستصبح ضعيفة ، وسيبحث بالتالي عن بديل لشرعيته ، خاصة وأن المؤسسة الدينية ستفقد مصداقيتها في الشارع حيث لم تبادر الى حماية المنتسبين اليها ، كما أن الدولة وكما هو واضح تعمل من أجل إبراز قوة دينية من الخط الأول تكون موالية لها كاملة ، ولكن ليس هناك في الأفق ما يفيد بأن القوى الدينية الموالية كاملة للنظام ستحصل على دعم وتأييد القاعدة الشعبية .

سيكون للصدام ـ إن تمّ بشكل دموي وشامل ـ ابلغ الاثر على الساحة الداخلية ، ابرزها نشوء حركات عنف قويّة قد تقوم على آراء فكرية متطرّفة تتولّى إزعاج الحكومة وإرباكها .. وكذلك يتوقع أن يظهر الى العلن تيار سلفي أكثر تنوّراً يحمل تصورات جديدة بعيدة عن التزمت والتطرف ، ويحتفظ بمعارضته لممارسات السلطة بالطرق السلميّة .

ويبدو أن الخيار الأسلم ـ والذي لم تقتنع به الحكومة حتى الآن ـ يكمن في إفساح المجال السياسي ، وإيجاد نوع من الحرية الفكرية ، بحيث يشجّع ذلك الجميع على ممارسة الصراع السلمي في الأفكار والآراء ، ويضع كل جهة في حجمها الطبيعي ، كما يعطي الدولة مقداراً من العذر فيما لو ضربت بقوة على يد من يريد أن يمارس التغيير بالقوة .. أما أن تمارس الدولة العنف ضد معارضيها ـ وهو المنهج الذي سارت على نهجه منذ أن وجدت ـ فإن ردّ الفعل الطبيعي والذي سيتصاعد مع مرور الزمن ، هو إستخدام نفس الأسلوب والمنهج .

دول الخليج لم تستفد من تجربة الحرب

ازمة زعامة أفشلت انشاء قوة خليجية مشتركة

بالرغم من ان احتلال الكويت اثبت عجز انظمة الخليج عن مواجهة التحديات ، فان تلك الانظمة التي استدعت القوات الاجنبية لحمايتها لم تستفد من التجربة ، في انشاء قوة موحدة او لتسريع الاندماج السياسي بين الاطراف الستة التي تشترك في مجلس التعاون الخليجي .

وفي هذا الاطار نقلت وكالة (رويتر) للانباء عن دبلوماسيين مقرهم الخليج قولهم ان من المرجح ان تلغى دول الخليج العربية اقتراحات بانشاء قوة امنية مشتركة قوامها ١٠٠،٠٠٠ رجل وان تقرر بدلا من ذلك الاعتماد على جيوشها وعلى اتفاقات ثنائية مع قوى اجنبية .

وقال هؤلاء الدبلوماسيون ان حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الست التي تواجه مصاعب كثيرة فيما يتصل بتنفيذ خطة للدفاع عن منطقتها الغنية بالنفط ستقرر زيادة حجم جيش كل دولة على حدة .

واضافوا قولهم ان من غير المرجح ان يجد اقتراحا عمانيا بانشاء قوة مستقلة طريقه الى التنفيذ وذلك بسبب نقص الافراد والاموال والمشاكل المتصلة بهيكل قيادتها .وقد قدم الاقتراح الى اجتماع رؤساء اركان القوات المسلحة لدول المجلس في مسقط الاسبوع الماضي. ونقلت (رويتر) عن دبلوماسي غربي بارز في المنطقة قوله (لا احد يعتبر تلك الفكرة عملية فهناك صعوبات جمة .. من اين سيأتي الرجال ومن الذي سيدفع نفقات القوة المقترحة ومن الذي سيقودها). واضاف الدبلوماسي قوله (مع تراجع احداث العام الماضي من ذاكرة الناس فان مجلس التعاون الخليجي سيصبح اقل ميلا الى انشاء هيكل امني جديد .ولكن ستكون هناك زيادة في قوات كل دولة على حدة) .

وقال دبلوماسيون ان دول المجلس وهي الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تعتقد انها لا يمكنها وحدها ان تفعل شيئا يذكر لمواجهة اى تهديد من جانب جاراتها العراق او ايران. واضافوا قولهم ان انبهار دول المجلس بنجاح عملية عاصفة الصحراء جعل معظمها يقتنع بالاعتماد على اتفاقات ثنائية مع قوى اجنبية ابرزها الولايات المتحدة اذا لاحت ازمة مشابهة في المستقبل .

وقال الدبلوماسيون ان هذا لن يشمل قواعد دائمة لقوات برية ولكن شروطا تقوم واشنطن بموجبها بتخزين اسلحة واجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في المنطقة. وفي الاسبوع الحالي قالت الكويت وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تطالب بقوات برية وقواعد امريكية في اراضيها انها على وشك التوقيع على اتفاقية مع واشنطن .وقال دبلوماسيون ان البحرين والسعودية تجريان محادثات مماثلة مع الولايات المتحدة. ولكن دبلوماسيين قالوا ان المحادثات بين واشنطن والسعودية بشأن تخزين اسلحة امريكية تواجه صعوبات بسبب قلق السعودية من اعتراضات الاسلاميين المحافظين.

وقال دبلوماسي مقره الرياض (السعوديون أيدوا الفكرة بعد الحرب مباشرة ولكنهم غيروا رأيهم .. اذا جرى تخزين معدات فمن الذين سيتحكم فيها) .

ولم تتحق حتى الان ايضا خطط واشنطن لانشاء مركز قيادة ومراقبة في البحرين او دولة الامارات.

وفي الشهر الماضي جمدت دول الخليج وحليفاها العربيان الرئيسان مصر وسوريا خططا لانشاء جيش يضم ٢٦،٠٠٠ من المصريين والسوريين كان من المقرر ان يموله مجلس التعاون .

وقد ظهرت خلافات بشأن حجم وتكاليف وتأليف تلك القوة ولكن دبلوماسيين خليجيين قالوا ان العقبة الرئيسية هي معارضة حكام الخليج لتمركز جنود مصريين وسوريين بشكل دائم في بلدانهم .

وقال الدبلوماسيون انه بدلا من ذلك فان وزراء خارجية مجلس التعاون وافقوا في اجتماع في الكويت على انه يمكن للدول الاعضاء فرادى ان تسعى الى الحصول على مساعدة عسكرية من الحلفاء حسب حاجتها وهي صيغة وافق عليها اجتماع قمة المجلس الذي عقد في الدوحة في ديسمبر كانون الأول الماضي .

وقال الدبلوماسيون انه اثناء اجتماع قمة المجلس الماضي الذي عقد بينما كان يجرى الاعداد لحرب تحرير الكويت طلب زعماء المجلس من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وضع خطة دفاعية مشتركة. واقترحت اللجنة التي رأسها السلطان قابوس وضمت وزراء من دول المجلس الاخرى انشاء قوة قوامها ١٠٠،٠٠٠ رجل من الدول الست وتقضي الخطة بان توجد تلك القوة الى جانب جيوش دول المجلس وتحل محل قوة درع الجزيرة التي تتألف من ١٠،٠٠٠ رجل وتتمركز في حفر الباطن بالسعودية .

وقال الدبلوماسيون انه لم يتخذ قرار في الاجتماع الذي عقد منتصف اغسطس الماضي في مسقط وان رؤساء اركان القوات المسلحة للدول الست سيجتمعون مرة اخرى في اكتوبر تشرين الاول لمناقشة الخطة قبل اجتماع قمة المجلس القادم المقرر عقده في الكويت في ديسمبر كانون الاول المقبل .

وقال احدهم (الفكرة لن تجد طريقها الى التنفيذ .. لا احد يريد وضع قواته تحت قيادة اخر) . واضاف قوله (الشيء الاكثر ترجيحا انهم سيقررون توسيع قدرات القوات المسلحة لكل دولة وتبادل المساعدة وقت الازمات .. قد يقررون ايضا توسيع قوة درع شبه الجزيرة الموجودة حاليا) ويقول مسؤولون مقرهم الخليج ان درع شبه الجزيرة الذي يتألف من وحدات من دول المجلس تخضع كل منها لقيادة وطنية لم يتخذ اجراء عندما احتشدت القوات العراقية على الحدود مع الكويت في صيف العام الماضي لان الكويت لم تطلب المساعدة .ومع خشتيها من تصاعد التوتر اكتفت الكويت باعادة اللواء الذي كانت تسهم به في تلك القوة الى اراضيها.

عبد الإمير موسى

المعارضة الدينية تنشر مذكّرة شارحة لمطالبها وتؤكّد :

عدم شرعيّة النظام ، وبدئه الحرب ضدّ رجال الدين

تقديم

■ ■ الخطاب الذي رفعه السلفيّون الى الملك فهد قبل نحو ثلاثة أشهر ، يعتبر نقطة تحوّل وإنعطافة هامّة في مسار المؤسسة الدينية الرسمية ، وعلاقتها بالنظام السياسي في المملكة .

ومع أن الملك وأخوته الأمراء إستخدموا العنف والقوة ضد الموقعين على الخطاب (منعهم من السفر ، وإعتقال بعضهم ، ومنع آخرين من ممارسة دورهم الديني) .. إلاّ أن تفاعلات الخطاب على الصعيد الشعبي تتصاعد حدّتها يوماً بعد آخر ، يزيد في ذلك دخول أفواج جديدة ممّن تعتبرهم الحكومة من المتشددين ـ وقد كانوا فيما مضى من أصحاب الحظوة والنفوذ ـ الى السجون والمعتقلات ، وهو أمر لم تشهده البلاد منذ زمن بعيد .

يمكن القول أن صداماً قد بدأ بين التيار السلفي ـ الذي وفّر الشرعيّة للنظام السياسي في المملكة ـ وبين العائلة المالكة ، التي تعتبر نفسها الوصيّ الوحيد على البلاد والعباد ، منذ أن تسلّم الملك فهد الخطاب الشهير الذي حوى توقيع أكثر من أربعمائة شخصيّة دينية رفيعة في المملكة ، تطالب بتغييرات شاملة في كل مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية في البلاد .

وبين يدينا الآن ثلاث وثائق تتعلّق بذلك الخطاب ، آثرنا أن نقدّم لها بملاحظات موجزة نرى ضرورة إيرادها .

الأولى : مذكّرة شارحة للمطالب التي وردت في الخطاب

وقد ظهرت المذكّرة الى حيّز الوجود بعد وصول الخطاب الى الملك ، وبعد أن توضّح موقف الملك منه ، وما تبع ذلك من إعتقالات واستجوابات ومنع من ممارسة العمل الديني .. مما يفقد الشرح قيمته ،اللهم إلاّ إذا كان الشرح وسيلة ضغط على الحكومة ، بإعتبار أن ديباجة المذكرة الشارحة أشارت الى أنها مرسلة الى أعضاء مجلس هيئة كبار العلماء .

الأمر الآخر المثير للإنتباه ، ما أشارت المذكرة اليه في أول سطر من ديباجتها من أن الشرح قد تمّ بطلب من الشيخ عبد العزيز بن باز ، صاحب أعلى مقام ديني في المملكة ، مما يوحي للوهلة الأولى أن الشيخ إبن باز ليس فقط أيّد المطالب التي رفعت إلى الملك ، بل أنه يقوم في الوقت الحالي بدور « الحماية » لأتباعه وتلامذته من بطش السلطة ، وأولئك أيضاً يدرؤون عن أنفسهم الشرّ بالإحتماء خلفه ، وتقديم إسمه في كلّ عمل ينوون القيام به .

من جهة أخرى أشارت المذكرة الى أن إنتشار الخطاب الموجّه للملك بين الناس « أمر لم يرضه الموقعون ... ولكن الله غالب على أمره ، وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » .. وبرّرت المذكرة سبب إنتشار الخطاب بأن هناك ما لا يقل عن أربعمائة نسخة من الخطاب أُعطيت الى المشائخ والأساتذة والقضاة الذين يُراد تحصيل توقيعهم ، مما جعل إحتمال تسرّبه وارداً . هذا سبب .. أما السبب الآخر ، فتتهم المذكرة أناساً بنشره ممن « لا يريدون الخير بالدولة والمجتمع من المنافقين وأشباههم ، وممن يسعون لتفتيت هذا الكيان من خلال إشاعة الفتنة وزرع الشكوك » .

والمتهمون هنا هم الليبراليون « العلمانيون ، بتعريف السلفيين » . لكن لا يبدو أن الإتهام صحيح ، لأسباب واضحة أهمّها أن مَن نَشَر الخطاب في الشوارع والمدارس والمؤسسات الحكومية وعند قوارع الطرق هم أنصار التيار السلفي أنفسهم . ومن الصحيح ان الكثيرين ممّن وقّعوا الخطاب لم يريدوا نشر نصّه على الملأ ، لكن الأشخاص الذين اداروا المعركة ، وعملوا على تكتيل الأتباع ، أرادوا إستثمار الخطاب بنشره لزيادة الضغط على الحكومة ، وهذا ليس عيباً ، بل هو عمل حسن فعلاً ، لا يجب تبريره بالقول «وعسى أن تكرهوا شيئاً .. الآية » .

وإذا كان الخطاب وقّع عليه أكثر من أربعمائة شخص ، فتسرّبت بعض نسخه إلى الشارع ، فكيف وصلت المذكرة الشارحة له الى الجمهور الواسع ، مع ما يفترض أنّها موجّهة الى مجموعة من كبار العلماء لا يزيد عددهم عن خمسة عشر عالماً ؟ .

★ في شرح البند الأول من المطالب الإثني عشر ، والمتعلّق بإنشاء مجلس الشورى ، جاء النقاش مثبّتاً لحقيقة وجود شرخ في شرعيّة النظام لأنّه لا يطبّق نظام الشورى الذي لا يحتاج الى إثبات وجوبه والنقاش حوله من الأساس ، لذا إتّجه الحديث الى نقاش التفاصيل .

★ في البند الثاني ، المتعلّق بصياغة اللوائح والأنظمة وفق الشريعة الإسلامية ، خلصت المذكرة الى أن الدولة التي تدّعي قيامها على أساس ديني وتطبيق الشريعة الإسلامية قد سنّت الكثير من الأنظمة والقوانين التي تحوي مخالفات شرعيّة صريحة ، وضربت أمثلة غير قليلة على ذلك ، بما يحمل طعناً أساسياً في مقولة الحكومة بشأن تطبيق الشريعة .

★ أما البند الثالث الذي جاء ليحدّد مواصفات المسؤولين في الدولة في الداخل والخارج ، فان المذكرة الشارحة له أشارت بإقتضاب الى أن تولية المناصب الحكومية لم تقم على إعتبارات شرعيّة ، وأن عدداً غير قليل من رجال الدولة والمقربين منها ، ليس فقط وصلوا الى مناصبهم وفق إعتبارات

غير صحيحة ، بل أن ممارساتهم ومسلكياتهم لا علاقة لها بالدين من قريب أو بعيد ، بحيث أعطت مردودات سلبيّة على سمعة البلاد وشعبها .

★ البند الخامس ويتعلّق بتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع .. سلّطت المذكّرة الشارحة له الأضواء على خطورة الظلم وتفشّي المحسوبيات والواسطات ، التي جعلت طبقة من الكبار (مسؤولين وأمراء)

ينالون الإمتيازات بغير وجه شرعي ، فيما حرمت فئات عديدة من حقوقها ، وحرصت المذكرة على القول بأن تفشي هذا الأمر «منكر تجب مقاومته ، ونذير شؤم يجب الاحتراز من عواقبه» .

★ محاسبة المسؤولين في الحكومة بدون استثناء ، وتطهير الأجهزة من الفاسدين أياً كانوا .. هذا الموضوع يشكّل محور المادة السادسة من الخطاب ، وجاء شرح المذكرة ليطعن في مسؤولي الدولة الذين لا يقيمون وزناً لأحكام الشرع ، وحذّر من السكوت عن المنكرات الكثيرة والحوادث الشهيرة التي لاكتها السن الناس .. كما أشار الشرح الى أن الدولة لم تتنكر على المسؤولين فسادهم ، مما يعني التشجيع على محاكاتها والمضي فيها ، بحيث أضرّ بسمعة الدولة في الداخل والخارج ، وأدّى إلى إضعاف البناء الداخلي وخلخلته .

★ البند السادس ركّز على مسائل العدالة في توزيع المال ، وعلى إثقال الدولة لكاهل الناس بالضرائب غير الشرعية ، وتضييعها لموارد البلاد ، ومعاونتها للاحتكار والتملك غير المشروع ، وإعتمادها الربا ، ومحاربتها لإنشاء أي بنك إسلامي في المملكة . وهذا البند تخلص منه المذكرة الشارحة له الى أن النظام الإقتصادي والسياسة المالية للمملكة قائمة على غير هدى من الشرع .. خاصة وأن هناك خللاً فاضحاً في مسائل توزيع الثروة الى حدّ شيوع الفقر . ومن أهم مظاهر غياب العدالة «أن يوجد في بعض سهول وجبال تهامة ، وبعض قرى المناطق الأخرى ، بل في بعض أحياء المدن الكبرى في المملكة من لا يجد ما يكسو به أسرته ، ومن لا يملك قوت يومه ، في حين أن هناك المئات ، وربما الألوف ممّن ينفقون عشرات الملايين على أتفه الكماليات ، وتصرف لهم المخصصات وتقتطع المنح» .

وتشير المذكرة الى ان هناك ميزانيات ضخمة تصرف لقطاعات غير هامة ، وهناك ضرائب ـ عددت المذكرة نماذج منها ـ أثقلت الناس وألمتهم . أما الإحتكار ، فطعنت المذكرة في أصحاب المحسوبيات من الأمراء والوزراء الذين تفرّدوا بكل شيء .. منها إحتكار شركة واحدة للفحص الدوري ـ ويملك معظم أسهمها أمراء ـ ، واحتكار إستيراد المواشي لجهات وأفراد ، يجري تعيينهم بقرار من الملك شخصياً ، وأغلب الإحتكارات في الأساس لأمراء ومحسوبين ، وايضاً إحتكار خدمات البريد السريع ـ شركة سناس ـ التي يملك أسهمها أمراء ، واحتكار خدمات الطرق لشركة واحدة ـ معظم المساهمين فيها أمراء .

وعن التملك غير المشروع ، ما أشارت إليه المذكرة ، من تملّك الأمراء للايين من الأمتار في الأماكن المقدّسة «منى» ، سواء بمنح من قبل الملك أو بإدّعاءات واهية . وكذلك أخذ العمولات على الشركات المنفّذة للمشاريع ـ نسبة معيّنة يقتطعها الامراء ـ الذين يحصلون على أفضلية في الحصول على المقاولات .

وعن البنوك الإسلامية إستنكرت المذكرة ، أنه في كل بلاد العالم توجد بنوك إسلامية ، حتى في الإتحاد السوفياتي وجنوب أفريقيا ، ولكنها لا توجد في أرض الحرمين ومهبط الرسالة ! .

★ البند السابع المتعلّق ببناء جيش قوي ، لم تشرحه المذكرة واكتفت بالقول أن ما جرى للبلاد خلال الأشهر الماضية خير دليل على المقصود .

★ أما البند الثامن ، فيتعلّق ببناء الاعلام السعودي وفق الضوابط الدينية الشرعية .. ويخلص الشارحون للمذكّرة الى أن السياسة الإعلامية للمملكة من الناحية النظرية جيّدة ، ولكنّها لا تطبّق ، ممّا جعل الإعلام السعودي خارجاً عن إطار الشريعة من الأساس .. وكل ما يطالب به البند هو أن تلتزم الدولة بما ألزمت به نفسها من الناحية النظرية . وأن تطرد الكتاب «المعروفين بانحرافهم الفكري بل وعدائهم للمملكة» .. والمقصود من هؤلاء هم الليبراليون ـ العلمانيون ـ الذين هم على خلاف مع السلفيين .

★ ويتضمّن شرح البند العاشر تنديداً مباشراً بتحالفات النظام السعودي مع القوى الغربية ، ومع الأنظمة المستبدّة المحاربة للدين وأهل الديانة ، مع التركيز على بناء سياسة خارجية مستقلّة ، وتعديل وضع السفراء والسفارات السعودية في الخارج . حيث قالت المذكّرة : « نعلم أن ادراج المسؤولين مليئة بالشكايات والتقارير التي تبيّن ما ذهبنا اليه وما قصدناه ، فكم من سفارة لنا لا تعبّر عن قيمنا ومبادئنا ، بل كم من سفارة لنا تسيء إلينا جميعاً أكثر مما يسيء إلينا أعداؤنا » .

وتحثّ المذكّرة على أن تهتم السياسة الخارجية للمملكة بالقضايا الإسلامية وتبنّي قضايا المسلمين ، أداءاً للواجب الشرعي .

★ البند العاشر يتعلّق بتطوير ودعم المؤسسات الدينية في المملكة ، وإزالة العقبات من أمامها . وفي حين أن الكثير من القوى السياسية والإجتماعية تعتقد أن المؤسسة الدينية نالت الكثير من الدعم الحكومي بما أتاح لها لأن تصبح القوة الأساسية في الشارع ،فإن المذكّرة الشارحة تنتقد الحكومة لتقصيرها في هذا المجال ـ مع ضرب الأمثلة ـ وتقول أن «مما يزيد الحزن أن ما أُنفق على ناد واحد لكرة القدم .. قد يفوق مجمل الإنفاق على المؤسسات الدينية» .

★ وبالنسبة للقضاء والدعوة الى إستقلاله وبسط سلطته ، فإن المذكرة تشرح البند الحادي عشر المتعلّق بهذا الأمر ، فترى أن هذا الطلب إنّما هو تكرار لمطالب أفتى ونادى بها علماء المملكة منذ زمن .. وطالبت بأن تضمّ جميع القضايا للقضاء الشرعي ، وأشارت الى فتاوى العلماء بشأن بطلان قرارات الهيئات غير القضائية التي تمارس دورها في الوقت الحالي .

الموضوع الهام الآخر هو إنتقاد المذكرة الحكومة ورجالاتها وأمراء العائلة المالكة بأنهم يحولون دون بسط سلطة القضاء « فكم عانت المحاكم من عدم مثول بعض الجهات الحكومية والخاصة أمامها ، وكم كان جاه بعض الأفراد حائلاً دون إلتزامهم بواجباتهم تجاه المحاكم ، ودون تنفيذ ما يؤخذ بحقّهم من أحكام » .

★ البند الثاني عشر يحوي مطلباً يتضمن كفالة حقوق الفرد والمجتمع وإزالة التضييقات على إرادات الناس وحقوقهم ، وحماية كراماتهم .. وتدلّل المذكرة على ذلك بمثال واضح ، هو ما تعرّض له موقّعو الخطاب وهم أكثر من أربعمائة من العلماء والقضاة والدعاة وأساتذة الجامعات من منع من السفر (وبهذا يصل عدد الممنوعين من السفر في المملكة الى أكثر من ٣٥٠٠ شخص) ، والمساءلة من الجهات الأمنية ، ومنعهم من الخطابة ، والإهانات في المؤسسات والدوائر الحكومية وغيرها .

الثانية والثالثة : رسالة الشيخين ابن باز والعثيمين الى الملك

وتحوي هذه الوثيقة نصّ رسالة سريّة من الشيخ عبد العزيز بن باز الى الملك ، أرفق بها نصّ خطاب المطالب .. وتوضح الرسالة بلا لبس أن الشيخ ليس فقط يؤيّد مطالب المشائخ ، ويدعو الملك الى تنفيذها « على الوجه الأكمل » ، بل وأيضاً يدعو الملك إذا ما كان له رأي مخالف ، أن يعرض رأيه ونقاط إختلافه على «مجلس هيئة كبار العلماء » ليكونوا هم ـ دون سواهم ـ الحَكَم بينه وبين المعارضين ! .

وتشير رسالة الشيخ إبن باز الى تأييده ـ وبإصرار ـ المطالبين بأن تطبّق الدولة الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً ، وأن المشائخ مستعدّون للتعاون مع الملك في كل ما يحقق المطلوب « الموافق للشريعة » .. وواضح ان الرسالة تحمل في ثناياها إتهامات أساسية للنظام ، ودفاعاً صريحاً عن المشائخ ، رغم أنها حاولت إستخدام الفاظ الإحترام في مخاطبة الملك .

تجدر الإشارة الى ان رسالة الشخصيّة الثانية في المؤسسة الدينية ، « محمد الصالح العثيمين » ، جاءت لتعزف على نفس الوتر ، وكأنّ نقاشاً وإتفاقاً مسبقاً بين الطرفين قد تمّ التوصّل إليه ، بالإتفاق ايضاً مع بقيّة المشائخ المطالبين بالإصلاح .

وتحوي رسالة العثيمين تأييداً لنفس المطالب ، وتنوّه بتأييد الباز لها .. غير أن الرسالة هذه اكثر ليونة من سابقتها ، وعلّقت آمالاً على الملك بأن يتقبّل المطالب ، شكراً للنعم ودفعاً للنقم .

لقد حاول المعارضون السلفيون أن يجعلوا من الشيخين متراساً لهم في مواجهة السلطة ، وقد قبل الشيخان بذلك ، إيماناً منهما بأن المطالب حقّة ومشروعة ، وأن الدفاع عن تلامذتهما ومؤيديهما ، يحمل دفاعاً عن النفس أيضاً ■ .

رسالة من الشيخ إبن باز الى الملك حول خطاب السلفيين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد
مكتب الرئيس

الرقم : ١٣٤٩ / خ
التاريخ : ١٤ / ١٠ / ١٤١١هـ

سرّي / خاص

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، الى حضرة خادم الحرمين الشريفين ، الملك الكريم / فهد بن عبد العزيز ، حفظه الله من كل سوء ، ونصره على الحق ، آمين .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. أما بعد :

فقد حضر عندي جماعة من المشائخ وعرضوا عليّ كتاباً موجّهاً منهم ومن جماعة آخرين من المشائخ الى مقامكم الكريم ـ مرفقة صورته ـ ، يتضمّن المطالبة بأمور مهمّة ، تتعلّق بإصلاح الأوضاع وسيرها على المنهج الشرعي ، وهي إثنا عشر مطلباً ، رغبة فيما عند الله من المثوبة ، وحرصاً على سلامة البلاد وأهلها من أسباب العقوبات العاجلة والآجلة ، ونصحاً لله ولعباده ولمقامكم الكريم ولعامّة المسلمين ، وطلبوا منّي رفعه الى مقامكم الكريم مع تأييده .

وأفيد مقامكم الكريم بأني أؤيّد ما طلبه المشائخ ، وأرجو من مقامكم الكريم تحقيق تلك المطالب على الوجه الأكمل ، لما في ذلك من المصلحة العامة للحكومة والشعب جميعا ، ولبقيّة المسلمين .. لأن حكومة هذه البلاد ـ وكما لا يخفى ـ هي قدوة للسلمين في كل مكان ، وكلّ ما يصدر منها ، فهو محلّ تقبّل ورضا من الكثير من المسلمين . فالواجب عليها أن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق ما تأمر به الشريعة في جميع الأمور ، وأن تبتعد عن كل ما يخالفها ، شكراً لله سبحانه على إنعامه وحفظه لها ، ونصره لها على من عاداها وأراد إدخال الشرّ عليها ، وسلب ثروتها .

وإذا كان لمقامكم الكريم شيء من الملاحظات على ما ذكره المشائخ ، فأقترح أن يحال الكتاب مع الملاحظات الى مجلس هيئة كبار العلماء للدراسة والعناية ، ورفع النتيجة الى مقامكم الكريم ، وفي إمكان المجلس أن يختار جماعة من الموقعين على الكتاب ليشاركوا في الدراسة ، لما قد يلاحظ على المطالب المذكورة .

ولا شك ان هدف الجميع هو تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً ، وتحقيق المصلحة العامة ، والتعاون مع المقام الكريم في كلّ ما يحقّق المطلوب الموافق للشريعة المطهرة .

وأسأل الله عزّ وجلأن يسدّد رأيكم ، ويمنحكم التوفيق للحق في القول والعمل ، وأن يوفّق علماءنا جميعاً ، وسائر علماء المسلمين ، لكل ما فيه صلاح العباد والبلاد ، وأن ينصر دينه ، ويُعلي كلمته ، ويخذل أعداءه ، إنّه وليّ ذلك ، والقادر عليه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس العام لإدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد
(ختم)

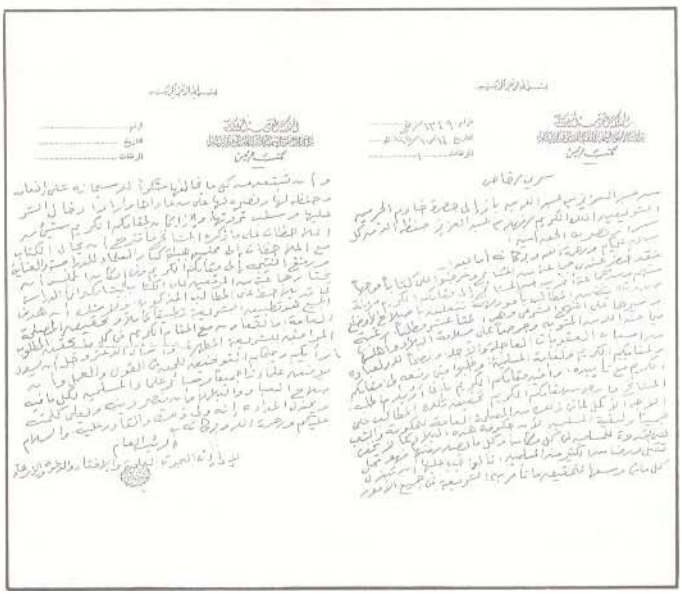

رسالة الشيخ العثيمين الى الملك حول رسالة السلفيين

بسمْ الله الرحمن الرحيم

من عنيزة في ١٤ / ١٠ / ١٤١١ هـ

من محمد الصالح العثيمين ،الى خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، حفظه الله تعالى ونصره بالاسلام ، ونصر الاسلام به .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ، حفظكم الله ، فقد أطلعني بعض المشائخ على الكتاب المزمع رفعه الى مقامكم الكريم والموقّع عليه نخبة من علماء المملكة ، والمؤيّد بكتاب من سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، حول ما ينبغي القيام به من إصلاحات تهمّ الإسلام والمسلمين .

ولا شكّ أن ما تضمّنه الكتاب المذكور ، وما كان من تأييد سماحة الشيخ له ، أمر هام تقتضيه النصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم .

وإنّي وإخواني أهل العلم ، لعلى أمل كبير في أن ذلك سيلقى قبولاً من مقامكم الكريم ، وسيكون محل اهتمامكم ، لأن الحاجة بل الضرورة ماسّة الى النظر فيما يكون فيه صلاح البلاد والعباد ، خصوصاً في هذا الظرف الذي منّ الله به على هذه البلاد بزوال الغمّة وتفريج الكربة وسلامتها من أضرار كبيرة كانت متوقعة ، لولا فضل الله ومنّته . ومثل هذه النعمة الكبرى تستوجب شكر المنعم بها ـ جلّ وعلا ـ بقيادة الأمة الى إقامة شكره على الوجه الذي يرضاه عنا وتزداد بها نعمه .

أسأل الله تعالى أن يتولّاكم بعنايته ، وأن يأخذ بأيديكم الى ما فيه صلاح الأمة في دينها ودنياها ، إنّه قريب مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد الصالح العثيمين
(توقيع)

النّص :

توضيحات حول المطالب المقدمة الى الملك

بناء على توجيه من سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ـ الرئيس العام لادارات البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ ، وإسهاماً في توضيح بعض ما يمكن أن لا يكون واضحاً مما ورد في الخطاب المقدّم الى خادم الحرمين الشريفين حول بعض الاصلاحات المنشودة ، فقد نفرت طائفة من موقعي الخطاب لتدوين الشروحات والتعليقات التالية ، التي يؤمّل أن تجيب على تساؤلات أصحاب الفضيلة أعضاء مجلس هيئة كبار العلماء عند نظرهم في الخطاب .

أولا : مبادىء عامّة

١ ـ إنّ الخطاب لم يكن في حقيقة الأمر سوى مناصحة يفرضها الشرع لولي الأمر ، ويجب أن يُنظر إليه في هذا الإطار أولاً ، ثم في سياق ما سبقه من خطابات فرديّة وجماعيّة تقدّم بها طلبة العلم وغيرهم الى خادم الحرمين الشريفين ، والى المسؤولين الآخرين من قبل . وغنيّ عن القول ان الدين النصيحة ، وهي أولى على طلبة العلم من غيرهم ، كما أنها في أوقات المحن والملمات أوجب وآكد منها في غيرها ، وقد كان الأمر بالمعروف من علامات خيريّة هذه الأمّة بنصّ كتاب الله عزّ وجل ، كما أن عدم التناهي عن المنكر كان من أسباب لعن أمم أخرى .

٢ ـ لم يكن هدف الكتاب تفصيل الأمور لإعتبارات كثيرة ، وإنّما كان الهدف الرئيس الإشارة العامّة لما يجب أن تشمله جهود الإصلاح . لذلك جاءت عبارات الخطاب مُجملة ، ومركزة على القواعد والمبادىء دون الإشارة الى النماذج والتطبيقات .

٣ ـ إن انتشار الخطاب بين الناس أمر لم يرضه الموقعون لتعارضه في كثير من الجوانب مع المقاصد الأساسيّة للخطاب ، ولكن الله غالب على أمره ، وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً . وما من شك أن تداول الخطاب بين الموقعين ، وهم أكثر من أربع مائة ، واحتفاظ كل واحد منهم بنسخة منه ، زاد من احتمالات تسرّبه وانتشاره ، على ان الموقعين لا يستبعدون أن يكون وراء نشر الخطاب من لا يريد الخير بالدولة والمجتمع من المنافقين وأشباههم ، ممّن يسعون لتفتيت هذا الكيان من خلال إشاعة الفتنة وزرع الشكوك .

٤ ـ قد يرغب بعض أعضاء المجلس زيادة التوضيح حول بعض النقاط الواردة في الخطاب ، ونظراً لأنّ التوضيح الكتابي قد لا يفي بالغرض المطلوب ، لأن ظروف المناقشة قد تتطلّب أكثر مما كتب ، فإنه يعتقد أن مما يفيد الحكم أن ينتدب نفر من الموقعين للقيام بما قد يحتاج إليه من زيادة إيضاح .

ثانيا : التوضيحات

● **البند الأول** : [إنشاء مجلس للشورى للبتّ في الشؤون الداخلية والخارجية ، يكون أعضاؤه من أهل الاختصاصات المتنوعة ، المشهود لهم بالاستقامة والاخلاص ، مع الإستقلال التام ، دون أي ضغط يؤثر على مسؤولية المجلس الفعلية] .

○**التوضيح** : لا نعتقد أن الشورى من حيث الوجوب الشرعي أولا ، ومن حيث الحاجة الملحّة اليها في هذه المرحلة الحرجة في تاريخ الأمّة ، بحاجة الى توضيح ، ولم يكن هدف هذا البند تبيين هذين الأمرين ، وإنّما كان الهدف الرئيس التذكير بأن مجلس الشورى المزمع إنشاؤه يجب أن تتوافر له ثلاثة أمور :

الأول : أن تكون له صلاحيات تليق بمقامه ، ومقام المشاركين فيه ، وتليق بالمقاصد التي من أجلها سينشأ . وبمعنى آخر : أن لا يكون المجلس صورياً كما هو الحال في بعض البلدان .

والثاني : أن تتوافر في المشاركين فيه صفات الاستقامة والاخلاص والنزاهة ، وأن يكونوا من أهل الاختصاصات المتنوعة ، لأن ذلك هو جماع القوة والامانة «قوة العلم والخبرة ، وأمانة الاعتقاد والسلوك» المطلوبة في من يناط به هذا الأمر العظيم .

والثالث : أن يكون المجلس مستقلاً إستقلالاً حقيقياً لا تمارس عليه أيّة جهة أيّة ضغط ، ولا تعبث بقراراته أيّة فئة .

أما تحديد صلاحيات المجلس ، والقضايا التي تعرض عليه ، وتفصيل شروط عضويته ، وطرق اختيار الاعضاء ، وتحديد حقوقهم والحصانة التي لهم .. فهذه كلها أمور تفصيلية يجب أن يتولى تحديدها أهل الإختصاص من العلماء .

● **البند الثاني** : [عرض وصياغة كل اللوائح والأنظمة السياسية والاقتصادية والادارية وغيرها على أحكام الشريعة الاسلامية ، ومن ثمّ إلغاء كل ما يتعارض معها ، ويتم ذلك من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية] .

○ **التوضيح** : إن عدداً غير يسير من الأنظمة المعمول بها في عدد من قطاعات الدولة ، قد أُعدّ من قبل أشخاص غير متخصصين في علوم الشريعة ، وكثير منهم من القانونيين الذين تأثرت ثقافتهم بما درسوا من القوانين الوضعية ، وليس لهم إلمام بالحدّ الأدنى من المعرفة الشرعية الذي يؤهلهم للوصول الى الحكم الإسلامي الأمثل ، فيما يتولون صياغته من نظم . والأمثلة على الأنظمة المخالفة للشريعة أكثر من أن تُحصى ، وللأعلام من علماء الأمّة رسائل وفتاوى في هذا الشأن ، من ذلك رسالة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رحمه الله ، والمعنونة «نقض نظام العمل والعمال» ، وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله المنشورة في مجموع فتاواه التي حققها ورتبها فضيلة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، خاصة الفتاوى ذات الأرقام : ٤٠٤٢ ، ٤٠٤٦ ، ٤٠٤٧ ، ٤٠٤٥ ، ٤٠٤٩ ، ٤٠٥٣ ، ٤٠٥٦ ، وغير ذلك كثير . ومن أهم الأنظمة التي يجب أن تراجع :

★ **النظام التجاري المسنون عام ١٩٣١ م .**
★ **نظام ضريبة الدخل المسنون عام ١٩٥٠ م .**
★ **نظام العمل والعمّال .**
★ **نظام التأمينات الاجتماعية .**
★ **نظام مراقبة البنوك المسنون عام ١٣٨٩ هـ .**
★ **الأنظمة المتعلقة بالعلم الوطني وأعلام الدول الصديقة الصادر بالمرسوم م / ٣ في ٢٠ / ٢ / ١٣٩٣ هـ .**

الى غير ذلك من الأنظمة المختلفة التي يتضمّن بعضها مخالفات شرعية صريحة ، لا يليق بالمملكة أن تقبل بها ضمن نظمها وهي قبلة المسلمين ، ومهبط الرسالة ، وقدوة العالم الاسلامي .

● **البند الثالث** : [أن تتوافر في مسؤولي الدولة وممثليها في الداخل والخارج استقامة السلوك مع الخبرة والتخصص ، والاخلاص والنزاهة ، وأن الاخلال بأي شرط من هذه الشروط لأي إعتبار كان ، تضييع للأمانة وسبب جوهري للاضرار بمصالح البلد وسمعته] .

○ **التوضيح** : لا نعتقد أن هذا البند بحاجة الى توضيح ، ولكن لعلّ من المناسب التذكير بأن ممثلي المملكة هم واجهة الدولة على المواطنين في الداخل ، وعلى المجتمعات الأخرى في الخارج ، وقد عانت المملكة كثيراً من قصور بعض ممثليها . هذا الى جانب أن للولايات إعتبارات شرعية لا بدّ من مراعاتها ديناً وتعبداً لله عز وجل .

● **البند الرابع** : [تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة ، دون محاباة للشريف ، أو منّة على الضعيف ، وإن إستغلال النفوذ أيّاً كان مصدره في التملّص من الواجبات ، أو الاعتداء على حقوق الآخرين .. سبب لتمزّق المجتمع والهلاك الذي أنذر به النبي ﷺ] .

○ **التوضيح** : يركّز هذا البند على ظاهرة خطيرة تفشّت في المجتمع ، وهي ظاهرة ما يسمّى بـ «المحسوبية» و «الواسطة» . وقد بلغ الأمر أن اصبحت فئات من المجتمع قادرة على جلب مصالح ومكتسبات لنفسها ولمن حولها «بغير وجه شرعي في كثير من الأحيان» ، لا لشيء سوى أنها قريبة من المسؤول في الجهة المعنية أو لها نفوذ عليه . وفي المقابل حرمت فئات أخرى من حقوقها المشروعة ، لا لشيء سوى أنها بعيدة عن ذلك المسؤول وليس لها نفوذ عليه ، كما أن هناك كثيرين ممن يسيؤون إستغلال النفوذ الممنوح لهم ، إمّا بجلب المنافع لأنفسهم بغير حق أو بالإضرار بالآخرين بغير حق . والأمثلة على الأمرين أكثر من أن تحصى . وما من شك أن تفشي هذه الظاهرة بهذه الصورة « منكر تجب مقاومته ، ونذير شؤم يجب على المخلصين والعقلاء الاحتراز من عواقبه » .

● **البند الخامس** : [الجديّة في متابعة ومحاسبة كل المسؤولين بلا إستثناء ، لاسيما أصحاب المناصب الفعّالة ، وتطهير أجهزة الدولة من كلّ من تثبت إدانته بفساد أو تقصير ، بصرف النظر عن أي اعتبار] .

○ **التوضيح** : هذا البند لا يبدو أنه يحتاج الى توضيح ، ولكن لعل من المناسب الاشارة الى أن هناك حوادث اشتهرت في هذا الشأن ، ولاكتها ألسن الناس ، وأصبحت تسيء الى الدولة والمجتمع من عدّة أوجه :

أولاً : من حيث أنها منكرات سكت عنها ، أو لم تواجه بما يليق

بها من الإنكار والردع ، وهذا أمر مخالف للشرع .

وثانياً : من حيث أنها أصبحت سابقة تشجّع مَنْ في قلوبهم مرض على محاكاتها وارتكاب المخالفات أو المضي فيها . وهذا مضرّ بمصالح الدولة والمجتمع .

وثالثاً : إن هذه الممارسات والسكوت عليها قد أضرّ بسمعة الدولة في الداخل والخارج ، وكوّن إنطباعات غير حميدة لدى كثير من المواطنين لا تؤدي إلاّ الى إضعاف البناء الداخلي وخلخلته .

● **البند السادس** : [إقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته ، وإلغاء الضرائب ، وتخفيف الرسوم التي أثقلت كواهل الناس ، وحفظ موارد الدولة من التضييع والإستغلال ، ومراعاة الأولوية في الصرف على الإحتياجات الملحّة ، وإزالة كافة أشكال الإحتكار والتملّك غير المشروع ، ورفع الحظر عن البنوك الإسلامية ، وتطهير المؤسسات المصرفية العامة والخاصة من الربا ، الذي هو محاربة لله ورسوله ، وسبب لمحق البركة] .

○ **التوضيح** : العدل أساس للبناء السياسي والإجتماعي والإقتصادي في الحياة المسلمة ، ومن أهم أوجه غياب هذا العدل في بعض جوانب الحياة في المملكة ، أن يوجد في بعض سهول وجبال تهامة وبعض قرى المناطق الأخرى ، بل في بعض أحياء المدن الكبرى في المملكة من لا يجد ما يكسو به أسرته ، ومن لا يملك قوت يومه ، في حين أن هناك المئات وربما الألوف ممّن يُنفقون عشرات الملايين على أتفه الكماليات ، ومع ذلك تُصرف لهم المخصصات وتُقتطع المنح .

كما أن من أوجه غياب العدل في توزيع المال العام ، أن تكون أحياء في مدينة مطوّرة الى أقصى الحدود ، لمجرد أن بعض أصحاب المناصب من سكانها ، بينما تعاني أحياء أخرى من عدم توافر الحدّ الأدنى من الخدمات الأساسية .

ومن أوجهه أن بعض قطاعات الدولة غير الهامّة تحظى بميزانيات ضخمة ، في حين تعاني قطاعات أخرى أكثر أهميّة من تدنّي ميزانياتها ، وعدم وفائها باحتياجاتها الأساسية .. وهذا كلّه غير مقبول في مجتمع مسلم ودولة تحكّم الاسلام .

أما الضرائب والرسوم وإثقال كواهل الناس بها ، فأمر شاع وأصبح حديث الناس ، ولا يحتاج الى مزيد ايضاح . وإذا تجاوزنا الضرائب المختلفة على الاستيراد والتعامل التجاري ونظرنا فيما يتعلّق بالفرد العادي ، فإننا سنجد جملة من الضرائب والرسوم المبالغ فيها ، من ذلك : رسوم رخصة القيادة وتجديدها ، ورسوم الفحص الدوري السنوي للسيارات ، ورسوم استمارات السيارات وتجديدها ، ورسوم استصدار الجوازات وتجديدها ، ورسوم الإقامات وتجديدها ، وتصاريح العمل وتجديدها ، وغرامات التأخير والمخالفة ، وغير ذلك ممّا يتعلّق بشؤون الحياة المختلفة .

والاحتكار يقصد به أن يتفرّد شخص أو جهة بإمتياز ممارسة تجارية دون مسوّغ شرعي لذلك . وأمثلته كثيرة ـ وللأسف ـ في مجتمعنا ، منها الظاهر ومنها الباطن .. ومن ذلك إحتكار شركة واحدة للفحص الدوري على الرغم من إستعداد شركات أخرى لإجرائه بقيمة أقلّ ، وإحتكار استيراد المواشي لجهات وأفراد ، واحتكار خدمات البريد السريع لشركة واحدة ، واحتكار خدمات الطرق لشركة واحدة ـ وإنْ كانت مساهمة ـ .. الى غير ذلك من الأمثلة .

أمّا التملّك غير المشروع ، فمن وجوهه التملك في منى ، وامتلاك الأراضي الواسعة (ملايين الأمتار) بالإدّعاءات الواهية ، أو بالمنح غير المبرر ، أو بإستغلال النفوذ . ومن وجوهه : أخذ العمولات على الشركات المنفّذة للمشاريع ، والحصول على أفضليّة تنفيذ المشاريع دون مسوّغ شرعي ، الى غير ذلك مما شاعت أخباره بين الناس .

أمّا فيما يتعلّق بالبنوك الاسلامية ، فمن أعظم ما تؤاخذ به المملكة ، أنها لم تسمح بإنشاء البنوك الاسلامية فيها ، رغم انتشارها في معظم بلاد العالم ، والعجيب في ذلك أن نظام مراقبة البنوك في المملكة يجعل من المستحيل عملياً أن ينشأ بنك إسلامي . ومن المحزن أن توجد البنوك الاسلامية في الاتحاد السوفياتي وانجلترا وسويسرا وجنوب افريقيا ، ولا توجد في أرض الحرمين ومهبط الرسالة ، وقبلة الإسلام .

● **البند السابع** : [بناء جيش قوي متكامل ، مزوّد بأنواع الأسلحة من مصادر شتّى ، مع الأهتمام بصناعة السلاح وتطويره ، ويكون هدف الجيش حماية البلد ومقدساته] .

○ **التوضيح** : ليست هناك حاجة لتوضيح هذا البند ، ولعلّ في ما مرّت به البلاد خلال الأشهر الماضية خير دليل على المقصود .

● **البند الثامن** : [إعادة بناء الإعلام بكافة وسائله وفق السياسة الاعلامية المعتمدة للمملكة ليخدم الاسلام ، ويعبّر عن أخلاقيات المجتمع ، ويرفع ثقافته .. وتنقيته من كل ما يتعارض مع هذه الأهداف ، مع ضمان حريته في نشر الوعي من خلال الخبر الصادق والنقد البنّاء بالضوابط الشرعية] .

○ **التوضيح** : تعدّ السياسة الاعلامية للمملكة تصوراً نظرياً جيداً لما ينبغي أن يكون عليه الإعلام في الدولة الإسلامية . فقد نصّت المادة الأولى من السياسة على ما يلي : « يلتزم الاعلام السعودي بالاسلام في كل ما يصدر عنه ، ويحافظ على عقيدة سلف هذه الأمّة ، ويستبعد من وسائله جميعها كل ما يناقض شريعة الله التي شرعها للناس » . كما نصّت المادة الثانية على أن الاعلام السعودي « يعمل على مناهضة التيارات الهدّامة ، والاتجاهات الإلحادية ، والفلسفات المعادية ، ومحاولات صرف المسلمين عن عقيدتهم ، ويكشف زيفها ، ويبرز خطرها على الافراد والمجتمعات » .

غير ان المتابع لوسائل الاعلام السعودي ، يجد مخالفات صريحة لهذه السياسة ، فأين المسلسلات المشحونة بالأفكار الهدّامة ، والترويج للإنحرافات الإجتماعية ، بل المحرّضة على الجريمة من هذه السياسة ؟! .

وأين الأغاني المصاحبة للموسيقى والكلمات الهابطة عن الحب والغزل من هذه السياسة ؟! .. خاصة ونحن نعلم أن جميع أعضاء هيئة كبار العلماء ممن يحرمون هذا النوع من الغناء والموسيقى .

وأين السياسة الإعلامية من محلات الفيديو التي تبيع الآلاف وعشرات الآلاف من الأفلام المثيرة للغرائز ، والتي تحمل الأفكار الهدّامة والسلوكيات المنحرفة ؟! .

وأخيراً أين سياساتنا الاعلامية مما تنشره كثير من الصحف والمجلات ، خاصة في صفحات الثقافة والأدب ، من نتاج لكتاب معروفين بانحرافهم الفكري بل وعدائهم للمملكة ؟! .

إن كل ما طالب به الخطاب هو الالتزام بما أقرّته الدولة على نفسها وعلى مؤسساتها لصالحها ولصالح المجتمع والأمّة .

● **البند التاسع** : [بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمّة بعيداً عن التحالفات المخالفة للشرع ، وتبنّي قضايا المسلمين ، مع تصحيح وضع السفارات لتنقل الصبغة الإسلامية لهذا البلد] .

○ **التوضيح** : لا يليق بالمملكة وهي قبلة الاسلام ، ومهبط الرسالة ، وحاملة رايات الدين .. لا يليق بها إلّا أن تبني كل علاقاتها الخارجية على أساس المبادىء الاسلامية وقيم الاسلام الكبرى . فلا يجوز أن يُقرّ طاغوت في بلد إسلامي على طغيانه ، وتقام معه العلاقة الوثيقة سياسياً واقتصادياً ، وربما أمنيّاً ، على الرغم مما نعلمه عنه من محاربة لله ورسوله وللمؤمنين . ولعلّ في تجربتنا مع طاغوت العراق خير مثال على ذلك . وما تزال المملكة تجامل طواغيت آخرين ، وتقدّم لهم المعونات والقروض ، على الرغم من تكفير بعض علمائنا لبعضهم ، لما علمناه من محاربتهم للاسلام وبطشهم بالمؤمنين .

.. وتبنّي قضايا المسلمين واجب شرعي لا خيار فيه ، فمن لم يهتم بالمسلمين فليس منهم ، وكم من قضية إسلامية لم نرد واجبنا الشرعي تجاهها ، وكم من حق ضيّعه المسلمون ـ ونحن منهم ـ بسبب تقصيرهم .

وأمّا السفارات ، فنعلم أن أدراج المسؤولين مليئة بالشكايات والتقارير التي تبيّن ما ذهبنا إليه وما قصدناه ، فكم من سفارة لنا لا تعبّر عن قيمنا ومبادئنا ، بل كم من سفارة لنا تسيء إلينا جميعاً دولة ومجتمعاً ، أكثر مما يسيء إلينا أعداؤنا .

● **البند العاشر** : [تطوير المؤسسات الدينية والدعوية في البلاد ، ودعمها بكل الامكانات المادية والبشرية ، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون قيامها بمقاصدها على الوجه الأكمل] .

○ **التوضيح** : على الرغم من تطوّر قطاعات كثيرة في المملكة واستفادتها من الرخاء الذي منّ الله بها علينا في العشرين سنة الماضية ، إلّا أن المؤسسات الدينية والدعوية لم تتطور ولم تستفد على الوجه المطلوب واللائق . والمفترض أن المملكة وهي دولة الاسلام أن تعطي المؤسسات الدينية والدعوية الأولويّة والاهتمام الأقصى ، لأنها دعامة كيانها وقلب وجودها . غير أن الذي نشاهده في الواقع أن الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والارشاد ـ على سبيل المثال ـ كانت ولا تزال تعاني من نقص في الموارد والإمكانات ، فلا يخصّص لها العدد اللائق بمكانتها واحتياجاتها من الوظائف ولا الميزانيات .

وهيئات الأمر بالمعروف وما تعاني منه ، مثال آخر صارخ على أوضاع هذه المؤسسات . ومن المحزن أن هذا المرفق الهام في حياة المسلمين لا تزال معظم الوظائف المخصصه له خارج السلّم الوظيفي لديوان الخدمة المدنية ، ولم يلتفت إليه إلّا في الأشهر الماضية ـ وبقدر لا يفي إلّا بجزء يسير من احتياجاته ـ .

ملايين ريال عند تأسيسها قبل أكثر من خمس عشرة سنة ، أصبحت ميزانيتها الآن خمسة ملايين ريال مع تضييق شديد على الصرف . ومما يزيد الحزن أن ما أُنفق على نادٍ واحد لكرة القدم ، تجهيزاً وتدريباً وإدارة ومكافآت ، قد يفوق مجمل الإنفاق على المؤسسات المذكورة .

● **البند الحادي عشر** : [توحيد المؤسسات القضائيّة ومنحها الاستقلال الفعلي والتام ، وبسط سلطة القضاء على الجميع ، وتكوين هيئة مستقلّة مهمتها متابعة تنفيذ الأحكام القضائية] .

○ **التوضيح** : ليس هذا البند سوى تأكيد لما سبق أن نادى به مجلس القضاء الأعلى ، وما أفتى به العلماء الأعلام من علماء المملكة . فقد سبق أن نادى مجلس القضاء الأعلى بضم قضايا العمل والعمال ، والقضايا التجارية ، وقضايا المرور الى القضاء الشرعي ، كما سبق أن أصدر سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ جملة فتاوى في هذا الشأن ، منها الفتوى ذات الرقم ٤٠٢٧ بوجوب النظر في جميع الدعاوى أمام المحاكم الشرعيّة ، والفتوى ذات الرقم ٤٠٣٨ بوجوب إحالة القضايا التجارية الى القضاة الشرعيين ، والفتوى ذات الرقم ٤٠٤٠ بوجوب إلغاء تحكيم الغرف التجارية ولو كان إختيارياً ، والفتوى ذات الرقم ٤٠٥٢ عن بطلان قرارات الهيئات غير القضائية ، وغير ذلك مما يستحيل حصره في مثل هذه العجالة .

وأما بسط سلطة القضاء على الجميع فمطلب شرعي لا خيار فيه ، غير ان هناك حالات خاصة تُستثنى ـ وللأسف الشديد ـ إمّا لأفراد أو لمؤسسات .. فكم عانت المحاكم من عدم مثول بعض الجهات الحكومية والخاصة أمامها ، وكم كان جاه بعض الأفراد حائلاً دون التزامهم بواجباتهم تجاه المحاكم ، ودون تنفيذ ما يؤخذ بحقّهم من أحكام بالصورة المثلى .

○ **البند الثاني عشر** : [كفالة حقوق الفرد والمجتمع ، وإزالة كلّ أثر من آثار التضييق على إرادات الناس وحقوقهم ، بما يضمن الكرامة الإنسانيّة ، حسب الضوابط الشرعية المعتبرة] .

○ **التوضيح** : لعلّ أكبر دليل على المقصود بهذا البند ما تعرض له موقعوا هذا الخطاب ، وهم أكثر من أربعمائة من العلماء والقضاة والدعاة وأساتذه الجامعات ، ما تعرّضوا له من منع من السفر دون أي ذنب إقترفوه ، سوى أنهم قدموا نصيحة واجبة شرعاً الى ولي الأمر ، بل ما تعرّض له بعضهم من المساءله والمتابعة من الجهات الأمنيّة . وقبل ذلك وبعده ، فكم من داعية مُنع من الخطابة والمحاضرة ، وكم من داعية استدعته الأجهزة الأمنيّة ، وكم من كاتب مُنع من الكتابة ، الى غير ذلك من ممارسات بعض رجال المرور والشرطة وبعض الدوائر الحكومية التي تتضمّن إهانات للمواطنين واحتجازهم وتعطيل مصالحهم دون أي مستند شرعي ، بل بقرار من شرطي أو موظّف صغير لا يفقه اساسيات الإسلام ، فكيف بإصدار الإحكام والأقضية .

هذه عجالة ، نسأل الله أن تكون موفية للمقصد ، والحمد لله من

المعارضة الدينية والحكومة وجهاً لوجه

اجتمع الملك فهد بن عبدالعزيز مع عدد من رجال المؤسسة الدينية السلفية لتصفية سوء التفاهم الذي حدث بينهم وبين الاسرة الحاكمة ،والذي تمّ على اثره كتابة عريضة تحوي مطالبهم .

وتفيد الانباء ان اجواء اللقاء كانت مكهربة وصلت الى درجة التهديد بالتصفية الجسدية .. وقال مقرّبون من الإجتماع ان الملك قال لهم جميعا بالحرف الواحد :« ان سيوف عبد العزيز مازالت موجودة ، ونحن على استعداد للتعامل بها » ، محذرا الحضور من مغبّة التمادي في القيام بأعمال من شأنها ازعاج السلطات كالتظاهرات وتوزيع المنشورات ذات الطابع السياسي .

وخاطب الملك من حضر كلا بأسمه ، قائلا لأحدهم : أنت يافلان ترى نفسك قادراً على ادارة المملكة ، انت لا تعرف شيئا حتى في الفقه .

ولعل ما يلفت النظر في هذا الاجتماع الذي جرى خلال زيارة الملك فهد الأخيرة للمنطقة الشرقية ، انه تمّ في قصر الخليج على شارع الدمام ـ الخبر ، ولم يتم في الرياض او جدة او الطائف (المركز الصيفي للحكومة) ، في خطوة فسّرت بأن شرق البلاد اقلّ إثارة واكثر ضماناً للأمن الشخصي للملك وإخوته .

تجدر الإشارة الى أن العلاقة بين السلفيين الذين كانوا يمنحون الحكم القائم الشرعيّة الدينية ، وبين الأسرة المالكة قد ساءت في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، وما تلاه من تكثيف لتواجد القوات الأميركية والغربية في البلاد ، الأمر الذي اثار ضجّة واسعة في صفوف السلفيين ، عبّروا اثناءها عن موقفهم عبر الخطابات والمحاضرات وغيرها .

الخليجيون ومقاطعة اسرائيل

نقلت وكالة « فرانس برس » عن مسؤول في الادارة الاقتصادية في وزارة الخارجية الاسرائيلية قوله بأن الكويت قد أوقفت فعلياً العمل باجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل . وقال المسؤول الاسرائيلي « يمكننا ان نتحدث عن إنهاء فعلي او وقف للمقاطعة من جانب الكويت ، التي وجدت منذ بداية الحرب صعوبات في مقاطعة الشركات الاميركية التي تربطها بمعاملات تجارية مع اسرائيل ، بعد كل ما فعله الاميركيون من اجلها عندما ارسلوا جنودهم للدفاع عن حريتها » .

وقال المسؤول الاسرائيلي الذي رفض الكشف عن اسمه ان المسؤولين الكويتيين لم يتخذوا بعد قرارا نهائيا في هذا الشأن ، لكن المسألة قائمة فعلا في الكويت .

وتجدر الاشارة الى ان الصحف العراقية كانت قد تحدثت قبل فترة عن مفاوضات سرية خليجية اسرائيلية اسفرت عن منح دول الخليج خمسة مليارات دولار كقرض لاسرائيل . غير ان المسؤول الاسرائيلي ، سابق الذكر ، وصف هذه المعلومات بأنها « غير جدية » .

وكان مدير مكتب الالتزام بعدم المقاطعة وليام سكيدمور قد اكد بأنه لا يوجد اي دليل عل ان الكويتيين طبقوا المقاطعة منذ آب (اغسطس)الماضي .

جدير ذكره ان القانون الاميركي يحظر على الشركات الاميركية الاذعان لقرارات المقاطعة وتفرض غرامة على الشركات التي توافق على الالتزام بها .

من ناحية اخرى فأن النظام السعودي اعلن عن استعداده لايقاف قرار مقاطعة اسرائيل مقابل ايقاف عجلة الاستيطان الاسرائيلي ، تماشياً مع الاقتراح الذي قدمه الرئيس المصري ، ودعا اليه مؤتمر الدول الصناعية الاخير .

امير سعودي يمارس التعذيب !

نقلت وكالة انباء رويتر تعليقا لاحد المواطنين السعوديين في اميركا حول عملية تعذيب تعرض لها من قبل احد افراد الاسرة السعودية الحاكمة .

وكان المواطن السعودي تركي الياقوت (٣٦ عاما) قد علّق لافتة على نافذة احد الفنادق الفاخرة في نيويورك للفت انظار الشرطة كي « تخلّصه من التعذيب » الذي يتعرض له على يدي احد الامراء السعوديين .

وتضيف رويتر ان المذكور قد لجأ الى الشرطة زاعما انه تعرض للضرب والصدمات الكهربائية في السعودية ، على اثر خلافات بينه وبين عائلة الامير ، لكنه لم يذكر نوعية تلك الخلافات .

ونقلت الوكالة عن المحقق الذي استمع اقوال الياقوت انه لاحظ بعض الحروق في ساعديه ورسغه الايسر وصدره . وقد نقل الى وحدة الحروق في مستشفى نيويورك .

ويذكر ان تركي الياقوت قد وصل الى نيويورك أواخر يوليو (تموز) الماضي ضمن حاشية الامير صاحب العلاقة ، حيث يعمل لديه ، وهناك رفع الدعوى ضد الأمير الذي لم تذكر الوكالات إسمه .

القوات الاميركية في الخليج

ذكر متحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية (بيت ويليامز) في ١ / ٨ / ١٩٩١ انه بعد سنة على اجتياح العراق للكويت لايزال هناك اثنان واربعون الف جندي اميركي منتشرين بين الكويت والسعودية .

ويقيم حوالي اربعة آلاف جندي من فرقة الخيالة المدرعة الحادية عشرة في الكويت ، حيث سيبقون حتى الاول من ايلول (سبتمبر) المقبل . واوضح ويليامز في هذا الخصوص ان وزارة الدفاع لم تتخذ بعد اي قرار بشأن تمديد بقائهم في الكويت وان سلطات هذه البلد « اعربت عن رغبتها في بقاء الوحدة لفترة أطول » .

ويتمركز البقية من الجنود الاميركيين في السعودية لاداء مهمة لوجستية تتمثل في شحن الكميات الكبيرة من المعدات التي ارسلت الى المنطقة اثناء الحرب .

ويشار الى ان المسؤولين الاميركيين كانوا قد كرروا التأكيد على ضرورة إبقاء تواجد عسكري قوى لهم في منطقة الخليج حتى بعد إنهاء الخطر العسكري القادم من العراق .

بعد ان يهدأ الغبار

صدر مؤخراً عن دار الشروق بالقاهرة وبيروت كتاب « بعد أن يهدأ الغبار ـ برنامج للعمل » ، للدكتور حازم الببلاوي ، ناقش فيه وعلى مدى ١٤٨ صفحة الأوضاع الشاذّة في الخليج وضرورة إصلاحها ، حيث يعتقد الكاتب بأن ازمة الخليج كشفت عن أمراض كانت تنخر في الجسم الخليجي والعربي ، وبالتالي لا بدّ من علاج هذه الأمراض بعد إنتهاء الغزو .

إن أحد اهم نتائج الغزو هو « إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة وإعداد سياسات وتوجهات » تتناسب مع متطلبات المرحلة .. حيث يشرح الكاتب الإرتباط بين التغيير والإستقرار ، فلا يرى بأن الإستقرار يعني الجمود وإنما « التلاؤم بين الظروف والأوضاع والنظم والقواعد» .. وبالتالي فان التغيير لا يتعارض مع فكرة الإستقرار ، بل هو اساس له ، فلا إستقرار في الدول الخليجية بدون تغيير ، وبدون حلحلة الأمور الشاذّة والأوضاع المريضة التي كان متستراً عليها قبل الغزو العراقي .

وناقش المؤلف مسألة الأمن وإرتباطها بالوضع الإقتصادي العربي ، حيث إقترح إنشاء ميزانية عربية ، ووضع نظام قانوني عربي للمعاملات .. ليعرج بعده لمناقشة موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي ، حيث يعتقد بأن الإنتخابات وتشكيل مجالس نيابيّة لا تكفيان للقول بوجود ديمقراطية ، بل أن حماية حقوق الإنسان وما تضمنه من حريات للعقيدة والتعبير عن الرأي وحرمة التعدي على الأموال والمساكن تمثّل احد الضمانات الحقيقيّة للديمقراطية ، وإضافة الى ذلك فإن الإعتماد على الإنتخابات الحرّة في إختيار ممثلي الشعب والإرتكاز على حكم الأكثرية والإقرار بمبدأ تداول السلطة ، يشكل المضمون الحقيقي للديمقراطية ، وإذا ما فقدت الأخيرة عنصراً من هذه العناصر ، فإنها تصبح ديمقراطية مشوّهة وشكليّة ولا معنى لها .

حمزة الحسن

الشيعة ومسار العمل الوطني في المملكة

يعترف المسؤولون في المملكة بوجود مشكلة تمثّلها الأقليّة المذهبيّة الشيعية الساخطة على النظام القائم ، وتواجدها في أهم مناطق البلاد قاطبة ، وهي المنطقة الشرقية التي تضمّ معظم حقول النفط ومنشآته الصناعية .

ورغم مضي نحو ثمانية عقود على المشكلة ، أي منذ إحتلال المنطقة الشرقية (الأحساء والقطيف) عام ١٩١٣ م ، وما تبعه من إنتهاج سياسة التمييز الطائفي ضدّ غالبيّة السكان فيها ، وعلى مختلف الصُعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية ..

ورغم وضوح الآثار السلبيّة لذلك النهج على مجمل الوضع الأمني والسياسي للمملكة .. إلّا أن سياسية الملوك السعوديين وتعاطيهم معها لم تتغيّر حتى الآن .

لقد كانوا ، ولا يزالون ، ينظرون الى المشكلة بإعتبارها قضيّة مؤجّلة الحلّ ، وأن الزمان كفيل بحلحلتها أو تجاوزها .. وقد ثبت بأن تأجيل الحلّ أو التأخّر عن المبادرة والسعي إليه من قبل المسؤولين ، وضع إعاقات جديدة أمام حلّها ، فأصبحت مناطق تواجد الشيعة بؤراً للقلاقل والإضطرابات ، خاصة في العقود الأربعة الماضية .

لكن المسؤولين أرادوا معالجة الظواهر دون الإهتمام بخلفيّاتها التاريخية والإجتماعية والإقتصادية ، فتوجّهت أنظارهم لوضع حلول آنيّة لتلك الظواهر .. وبدا واضحا ـ في السنوات العشر الماضية بشكل خاص ـ أن الحكومة السعودية مصرّة على حلّ مشاكلها مع مواطنيها الشيعة ، باعتبار أنّ قضيتهم قضيّة « أمنيّة » مقطوعة الجذر ، يمكن حلّها بالطرق السريعة ، عبر الإعتقالات والاعدامات والتعذيب ، وممارسة المزيد من التضييق في المجال العقائدي ، والمزيد من الحرمان في المجال الإقتصادي ، والمزيد من الإبعاد لمجمل أبناء الطائفة الشيعية في المملكة ، والتي تزيد على المليون نسمة ، عن الواقع الإجتماعي والسياسي لعموم البلاد ، بإثارة النعرات الطائفيّة ، ليكون بقيّة المواطنين بمنأى عن التأثيرات التي يمكن أن تصل إليهم في ظلّ أجواء الإنفتاح والتلاقي .

وبالطبع ، فإنه لم يكن مؤمّلاً لمثل هذه السياسة التي ينتهجها أقطاب النظام ، أن تقضي على الإضطراب ، وأن توصل « القضيّة الشيعيّة » الى حلّ .. ولم تكن المسارات القليلة المتاحة في ظلّ نظام سياسي ومذهبي مغلق ، قادرة على «تبريد» المشكلة ، أو «تجميدها» ، بإشعار المواطنين المكتوين بنيران سياسة التمييز الطائفي ، أن حكومتهم جادّة في حلّ مشاكلهم ، التي يعترف المسؤولون الكبار أنفسهم بوجودها .

كل ما كان يعني المسؤولين ، هو تأجيل حلّ المشكلة ، ومعالجة الإنشقاقات التي تظهر بين الحين والآخر ،بفرق «المباحث» و «الحرس الوطني» .

ولم تدخل القضيّة الشيعية منذ ولادتها ، مسار حلّ واقعيّ مقبول من السلطة السياسية وأجهزتها الأمنيّة .. كان المجال الوحيد المفتوح هو «الشكوى» للمسؤولين ، من أجل إمتصاص بعض النقمة والإستياء ، ويبدو أن بعض الأمراء قرّروا منذ البداية أن يستمعوا الى الشكاوى ويقرأوا «العرائض» ، على أن يقدّموا الوعود الكاذبة والآمال المخادعة بالحلّ .. حتى أصبح أقرب المقرّبين من الحكومة لا يرجو منها خيراً ، خاصة مع تصاعد حدّة التمييز في السنوات الأربع الماضية ، وتكشير المسؤولين المحليين في المنطقة الشرقية ـ الأمير فهد بن سلمان نائب أمير المنطقة الشرقية بشكل خاص ـ عن أنيابهم وتحقيرهم وإذلالهم لأعيان الشيعة ووجهائهم ، بشكل منفّر وصارخ في وقاحته .

وللحق .. فإن عوامل عديدة ساعدت على تكريس معاناة الأقليّة الشيعيّة في المملكة ، لا ترجع كلّها الى النظام السياسي القائم ، وإن كان الأخير يتحمّل الجزء الأعظم من المسؤولية تجاهها ، مما دفع بالمواطنين الشيعة لإنتهاج أكثر من وسيلة بحثاً عن مسار يؤدّي في نهايته الى الحل .. كما أن الكثير من الأطراف الشيعية الفاعلة ترى أن الحلّ لم يعد مرهوناً بالظروف المحلية بل وبالظروف الإقليمية والدولية أيضاً .

وفي الوقت الحالي ، فإنّه يمكن تلمّس مسارات حل المشكلة الشيعية ضمن محاور ثلاثة هي التالية :

الإصلاح السياسي العام

يرى العديد من الزعامات في المملكة ، أن مشكلة الشيعة مع النظام القائم ، إنّما هي « جزء » من مشكلة الوطن الكليّة ، تلك المشكلة التي خلقها نظام سياسي متخلّف ، قائم على منهج فكرى ومذهبي أُحادي البُعد ، لا يعتمد على إرادة شعب ، ولا على قانون مكتوب تُحكم البلاد بموجبه ، ولا يؤمن بإستقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية التي يطبق الأمراء عليها كاملة .

إن نظاماً بهذا الواقع المتخلّف ، لا يجحف ـ من وجهة نظر هؤلاء ـ حق عامّة الشعب فحسب ، بل ينسحب إجحافه وظلمه ليخصّ طائفة معيّنة بمزيد من القهر والحرمان والتمييز .

من هنا ـ يرى أصحاب هذا الرأي ـ ، أن إصلاح النظام السياسي القائم ، بشكل جزئي أو كلّي ، لا بدّ وأن يصلح أوضاع عامّة الشعب ، ومن ضمنهم الشيعة ، حتى وإن كان الأخيرون الأكثر معاناة بين جميع فئات الشعب .

كما يرى أصحاب هذا الرأي ، أن حقوق الشيعة الخاصة التي يطالبون بها ، كالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، واحترام مذهبهم ، وإتاحة الفرصة لهم لممارسة عباداتهم ، لا يمكن أن تُضمن على المدى الطويل ، إلّا في ظلّ نظام سياسي منفتح على الشعب ، يلتزم بدستور مكتوب موافق عليه من أكثرية الجمهور ، ويحترم خيارات الشعب في إنتخاب ممثليه في مجلس الشورى « البرلمان » ، وفي ظلّ نظام قضائي صالح ، ونظام إداري يخفّف من المركزيّة ، ضمن ما يعرف بـ «نظام المقاطعات» .

لهذا كلّه ، يعتقد أصحاب هذا الرأي ، بأن على المواطنين الشيعة ، المساهمة في إصلاح النظام السياسي القائم ليخدم مصلحة عامّة الشعب ، وستنعكس نتيجة ذلك الإصلاح بشكل تلقائي على واقعهم المأساوي في الوقت الحالي .

ويبدو أن مضيّ المواطنين الشيعة وراء هذا الرأي (إنخراطهم في العمل الوطني من أجل إصلاح شامل في الهيكل السياسي للنظام) ، قد وتّر العلاقة بينهم وبين النظام بشكل أكبر . ذلك أن الشيعة أصبحوا تلقائياً رواداً للعمل الوطني ، وأصبحت مناطقهم بؤراً لخلايا العمل السياسي المناهض للحكومة ، وأصبح من الطبيعي أن يبادر المواطنون الشيعة للإلتفاف حول أيّة راية معارضة ، تعبيراً عن آلامهم ومكنوناتهم الداخلية .

الحكومة تعتبر القضيّة الشيعيّة قضيّة أمنيّة يمكن حلّها بفرق المباحث والحرس الوطني ، وأن الوقت كفيل بحلحلتها

مشكلة المواطنين الشيعة جزء من مشكلة الوطن الكلّية التي خلقها نظام سياسي متخلّف

من جهتها ، وجدت الحكومة أن مواطنيها الشيعة ، أصبحوا العنصر « الأساس » في مواجهتها ، ليس على أرضيّة « مذهبيّة » كما كانت تأمل ، بل على أرضيّة التغيير الوطني الشامل الذي يهدف الى تحصيل جميع المواطنين لحقوقهم الأساسية المتجاهلة ، كحقّ المشاركة السياسية ، وحريّة التعبير عن الرأي والفكر .

وجدت السلطة أن المناطق الشيعية أصبحت أرضاً خصبة لكلّ التيارات السياسية والفكريّة المناهضة لها ، خاصة وأن هذه الأرض وبحكم موقعها الجغرافي على تماسّ بمجمل الحركة السياسية والفكرية في العالم العربي ، وتمتاز بمستوى من النضج السياسي لم تصل مناطق المملكة الأخرى الى مستواه . وقد ساعدت سياسة الحكومة الغارقة في مستنقعات الطائفيّة ـ وكذلك تخلّص السكان من الأطر القبلية ـ على قبول العمل التنظيمي ، بالشكل المتعارف عليه في البلدان الأخرى .

إن التنظيمات القوميّة واليساريّة والدينية ، لم تجد في مختلف ربوع المملكة ، أرضاً أكثر خصوبة من مناطق الشرق الشيعية . وإن الإضرابات والمظاهرات ومختلف وسائل العمل السياسي المعارض ، وجدت أول ما وجدت في تلك المناطق .

لم تلقَ أفكار عبد الناصر القوميّة شعبيّة عارمة في المملكة إلّا في البيئة الشيعية .. ولم يُبنَ تنظيم ناصري ـ رغم قيادته المُختلطة ـ إلّا بأيدٍ شيعيّة وفي وسط شيعي بدرجة أساس . وحين زار عبد الناصر مدينة الدمام أواخر الخمسينات ، تقاطرت الجماهير بعشرات الألوف لتحيّته ، وللتنديد بالحكم السعودي نفسه .

ولم يكن مدهشاً للحكومة أن تكون قاعدة الظهران العسكرية منطلقاً لمحاولة إنقلاب فاشل ضدّ نظام الحكم ، عام ١٩٦٩ ، وأن تكون الإعتقالات في الوسط الشيعي أكثر من غيرها ، وأن يظهر للملأ بأن القيادات والكوادر التي خططت له ـ وهي بعثيّة التوجّه ـ سواء كانوا سنّة أم شيعة ، إنّما كانت في أكثرها تقيم بصورة دائمة في المنطقة الشرقية .

وقسْ على هذا مجمل التنظيمات الأخرى .. فحزب العمل الاشتراكي ، والحزب الشيوعي السعودي ـ الذي خلف جبهة التحرير الوطني ـ كان معظم كوادرهما وقياداتهما من الشيعة . بل أن الشيعة شاركوا في وقت مبكّر في تأسيس جبهة وطنيّة حاول الأمير طلال بن عبد العزيز في بداية الستينات أن يتخذها وسيلة ضاغطة لإصلاح النظام .

والأحزاب الدينية ـ في المناطق الشيعية ـ هي الأخرى حصلت على الكثير من الدعم المادي والبشري من قبل الجمهور ، لم يحصل مثله أي تنظيم سياسي آخر ، وفي مقدمة هذه التنظيمات الدينية « منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية » التي تعتبر التنظيم السياسي الأساس للشيعة .

وفي العمل السياسي ، مارس المواطنون الشيعة كافّة الوسائل النضاليّة ، وكانوا أوّل المتفاعلين مع القضايا العربية ـ خاصة القضيّة الفلسطينيّة ـ ، وتعدّى جهدهم العمل التقليدي الذي كان سائداً كجمع التبرعات ، الى القيام بمظاهرات صاخبة

والإضراب عن العمل في مصافي النفط ، مما جعلهم يصطدمون مع الحكومة التي تحرّم مثل هذه الأعمال ، وجهاً لوجه .

إن مظاهرات عام ١٩٤٨ م ، ومظاهرات عام ١٩٥٦ م أثناء حرب السويس ، ومظاهرات عام ١٩٦٧ م شديدة الصخب في كثير من المدن والقرى في المنطقة الشرقية ، والتي حاول المواطنون في إحداها إقتحام القنصليّة الأميركية في الظهران ، وحطّموا سارية العلم الأمريكي المرفوع عليها .

وإن إضرابات عمال النفط المتكرّرة في الأعوام ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٧ ، لتؤكّد على حقيقة أن المنطقة الشرقية أصبحت بؤرة العمل الوطني لكلّ المملكة .. وهذا ما جعل أقطاب النظام الحاكم ينظرون إليها والى إهلها نظرة خشية وخوف ، من أن تنتقل « عدوى المعارضة » الى مناطق أخرى .

لذا توجّهت أجهزة الأمن الى الشيعة ، وكثّفت حضورها ، ومارست أقصى ما تملك من وسائل الفتك والقمع ، كما ضيّقت الأجهزة الحكومية على المواطنين في معاشهم وعبادتهم ، وحاولت عزلهم عن بعضهم البعض بإثارة النعرات الطائفيّة .. ولاتزال هذه السياسة قائمة ، ويعبّر عنها الأمراء الكبار بصراحة في لقاءاتهم مع وجهاء الشيعة ، بقولهم إجابة على ما يطلبه المواطنون من حقّ : « لا تعارضوا الحكومة فتنالوا حقوقكم » .. فيردّ الوجهاء بأن الحكومة هي التي دفعت مواطنيها الشيعة الى معارضتها ، بسبب ممارساتها الصريحة والعدائيّة التي تجعل من الشيعي مواطناً من الدرجة الثالثة .

وهكذا فإن الحكومة « ملتـزمة ! » بالاستمرار في نهجها القديم ، فيما يواصل الشيعة ريادتهم للعمل الوطني المعارض من اجل إصلاح النظام السياسي ، بما ينعكس خيره على عموم المواطنين .

غير أنّه يجب الإلتفات الى ما تركه تجاهل حلّ المشكلة الشيعيّة الخاصة من مرارة في النفوس ، واهتزاز في الثقة ، وشرخ في النسيج الوطني ، مما يجعل حلّ المشكلة أكثر صعوبة مع تقادم السنين ، وقد يؤدي

ريادة الشيعة للعمل الوطني في المملكة ، زاد من توتّر العلاقة بينهم وبين النظام الذي يخشى إنتقال عدوى المعارضة الى المناطق الأخرى

اليأس الى تزايد حركات العنف وغيرها .

ففي العقود الأربعة الأولى من حكم الأمراء السعوديين للمنطقة الشرقية ، حاول الشيعة حلّ مشاكلهم مع الحكومة عبر الإتصال المباشر بالمسؤولين ، وكانت مطالبهم بسيطة للغاية ، كإصلاح شارع ، وإنشاء مدرسة ، وتأسيس مستوصف ، وتخفيف حدّة الضرائب التي تطبّق عليهم وحدهم ، وعدم التعرّض لهم في مذهبهم وممارسة شعائرهم الدينية . لكنّ رجال الحكم لم يعيروا هذه المطالب رغم تفاهتها أيّ أهميّة .. وحينها برزت المعارضة السياسية في أوساط الشيعة لتضيف الى المطالب السابقة مطالب أخرى أكثر إحراجاً للنظام ، بحيث خرجوا من المطالب الخاصة الى المطالب العامّة المشتركة لكلّ المواطنين ، دون تجاهل المشكلة الخاصة .. وتطفح منشورات وأدبيّات المعارضة الوطنية السعودية منذ الخمسينات وحتى الآن بالإشارة الى مسائل التمييز الطائفي ، حتى أصبحت المطالبة بإلغائه بنداً أساسياً في كل إطروحات المعارضة ، أيّاً كان توجهها .

ببروز المعارضة السياسية ،إزداد القمع واستمرّ لثلاثة عقود من السنين ، حتى برزت عام ١٩٨٧ تنظيمات عنفيّة لا ترى في المعارضة السياسية السلمية وترقيع النظام حلاً صحيحاً ، كما لا ترى إمكانيّة تحقيق المطالب الجزئيّة بعد تجربة إستمرت اكثر من ٧٥ عاماً .. ورأت تلك التنظيمات أن الحلّ يكمن في « إزالة » النظام القائم من الوجود ، وبنفس الوسيلة التي يستخدمها في تعزيز وجوده ، وهي العنف والقوّة .. وقد قامت تلك التنظيمات بعمليات تفجير صغيرة في مناطق نفطية ، كانت خسائرها ضئيلة للغاية .

وكعادة الحكومة ، التي لا ترى حلاً للمشاكل ، إلاّ من خلال «السيف والكرباج» ، فإنها عمدت الى إعدام أربعة من المتهمين في تلك الأعمال ، وقد جرى إعدامهم بشكل علني في مدينة الدمام في الحادي والثلاثين من أكتوبر ١٩٨٨ ، كما إعتقلت عشرات آخرين وجّهت لهم تهمة التحريض ، لايزالون رهن الإعتقال حتى الآن .

وتلت تلك الإعتقالات إجراءات إنتقاميّة عامّة ضد المواطنين الشيعة شملت مجالات التوظيف الحكومي على مختلف مستوياته ، والتعليم ، والقضاء ، مترافقاً مع حملة إعلامية طائفيّة لم ترَ البلاد مثيلاً لها من قبل . ومنذ خمس سنوات وحتى الآن ، يهيمن التوتر الشديد على المناطق الشيعية ، وكأنها تعيش مخاضاً جديداً قد يسفر عنه تصعيد مقابل في حدّة الصراع مع الحكومة .

ورغم أن غزو العراق للكويت ، وموقف الشيعة المعارض له بشدّة ، ساعد على التسامي على الجراح ـ على الأقل من طرف المواطنين الشيعة ـ .. إلاّ أن ذلك كان لظرف آنيّ طارىء .. ولم تحاول السلطة وهي في أقصى حالات إهتزازها وحاجتها الى دعم مواطنيها ، إتباع سياسة « تطييب الخواطر » ، تأكيداً على الوحدة الوطنية في مواجهة الخطر الخارجي .. بل ـ على العكس من ذلك ـ عمدت الى ممارسة الفرز المذهبي ، وفي موضوع حسّاس ، وهو الدفاع عن الوطن ، حيث رفضت قبول الآلاف من المتطوعين الشيعة ، كما رفضت تدريبهم على السلاح للقيام بدورهم ، في وقت كانت فيه القوات الأجنبية من رجال ونساء ، ومن يهود ومسيحيين ، تملأ مناطق النفط بحجّة الدفاع عن أهل البلاد ! .

وحين فرّ العمال الأجانب من مصافي النفط أثناء الأزمة ، بقي الشيعة الذين يشكّلون نحو ٦٥ ٪ من العمالة الوطنية النفطية ، بقوا في مواقعهم .. فكان أن كافأتهم الدولة بأن إستمرت في رفض

توظيف أي فرد منهم ، إستناداً إلى القرار الذي إتخذه الملك شخصياً عام ١٩٨٧ م ، ووظّفت الدولة التي كانت بحاجة الى ضخّ المزيد من النفط للتعويض عن النقص في السوق الدولية ، أجانب كثر وبكفاءات أقلّ وإمتيازات أعلى ! .

وإذا إستثنينا سياسة عدم توظيف المواطنين الشيعة في الوظائف الحكومية ـ وهي سياسة تقوم مقام الحرب المسلّحة والعلنيّة ، لا نظنّ أن النظام السعودي نفسه سيجني خيراً منها كما يتوقع هو ـ .. إذا إستثنينا هذا ، فإن سياسة الطرد للموظفين الشيعة من كلّ الأجهزة الحكومية وغيرها ، أو تنزيل رتبهم ومرتباتهم لاتزال قائمة ، لن يكون آخرها ما حدث في الشهر الماضي من طرد المئات من الموظفين الشيعة العاملين في حقل أمن المنشآت الصناعية النفطية ، وتحويلهم الى وظائف أدنى تافهة وبرتب أقلّ ، ومرتبات لا تصل في كثير من الأحيان الى نصف مرتباتهم السابقة .. وكانت حجّة الحكومة قائمة على أساس أنها تريد تدريب العاملين في أمن المنشآت على السلاح ، وربطهم مباشرة بوزارة الداخلية . ولأنّ الشيعة لا يوثق بهم ، ولا يوظّفون في الأجهزة العسكرية والأمنيّة ، ولا يؤمن أن يكون السلاح بيدهم ، فلهذا كان القرار بطردهم واستبدالهم بغيرهم أمراً طبيعياً ! ! .

لقد عزّزت ممارسات النظام الأخيرة هذه ، القناعة لدى المواطنين الشيعة ، بأن النظام لم يتغيّر ، ولم يتعلّم أيّ درس من الأزمة ، وان أيّ حق ليس وراءه مطالب ، هو حقّ ضائع ، كما أن الأمل بالحكومة ، والثقة بوعودها ، إنّما يعني التشبّث بالسراب والأوهام .

وإذا كانت وعود الملك المتكررة لأربع مرات خلال الأزمة الخليجية الأخيرة ، والقاضية بإنشاء مجلس للشورى ، ووضع دستور ، والإلتزام بنظام للمقاطعات .. إذا كانت هذه الوعود قاد أثارت شعوراً بالرضى والأمل لدى عامّة المواطنين ، وإن كان ذلك الشعور محاطاً بالشك والخشية من أن تكون تلك الوعود كاذبة مخادعة كسابقتها .. فإن المواطنين الشيعة ـ بشكل

> **أصبح إلغاء التمييز الطائفي بندا أساسيا في قائمة مطالب جميع الأحزاب المعارضة في المملكة**

خاص ـ كانوا أقلّ تفاؤلاً بتحقيقها ، مع أنهم يدركون أن تحقّقها سيضع مشكلتهم مع النظام على « سكّة الحل » ، حيث سيتاح لهم ـ وفق أقل التقادير ـ هامشاً من التحرّك بحريّة « للمطالبة » برفع الحيف عنهم .

ومع أن وعود الملك ليس من المؤكد تحققها .

وإذا ما تحققت ، فستكون دون مستوى الطموح .

ومع أن تحقيق تلك الوعود لا يعني بالضرورة إحراز أيّ مكسب يتعلّق بخصوصية الطائفة الشيعية المسحوقة والمهمّشة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً .

مع هذا .. يبقى الإصلاح السياسي هدفاً للمواطنين الشيعة بإعتباره بوابة إصلاح مشاكل الوطن بأسره . ويبقى هدف تحقيق أيّ إنجاز ـ مهما صغر حجمه ـ مقدراً ويستحق النضال من أجله ، مادام يخدم مصلحة عامّة المواطنين .

الشيعة والمتغيّرات الإقليميّة

من البديهي القول ان المشكل الشيعي ـ كان وسيبقى ـ مشكلاً داخلياً بدرجة أساس .. ومن البديهي ثانياً أن ينتقل المشكل الى خارج الحدود إذا ما استعصى على الحلّ الداخلي من أجل تشكيل ضغط إقليمي ودولي على النظام لحلحلته بالطرق السويّة .. ومن البديهي ثالثاً ، أن تستفيد العديد من الأنظمة العربية وغيرها ، والتي هي على خلاف مع نظام الحكم في المملكة ، أن تستفيد من المشكل الشيعي ، كثغرة يمكن من خلالها إزعاج النظام .

الحكومة السعودية من جانبها ، إعتبرت إتساع الإضطرابات في المنطقة الشرقيّة ، أمراً يعود الى وجود تأثيرات خارجيّة ، متجاهلة أنّ سياساتها الطائفيّة كانت وراء المشكلة ، ومتجاهلة أيضاً أن المشكلة ليست جديدة ، وأن التأثيرات الخارجية لم تكن في كلّ الأوقات ضدّ مصالحها هي نفسها .

في السنوات العشر الماضية حدث تحوّل جذري في العلاقة بين النظام السعودي وبين الطائفة الشيعية التي تمثّل الأغلبية السكانية في المنطقة الشرقيّة .. هذا التحوّل كان قد نشأ بسبب الإنتفاضة الشعبية العارمة في محرم ١٤٠٠ هـ / نوفمبر ١٩٧٩ م ، واعتبرت الحكومة ذلك الحدث من تأثيرات إنتصار الثورة الإسلامية في إيران .. رغم أنها نفت أن يكون لإيران أيّ دور في الإنتفاضة ، سواء تلك التي وقعت في المنطقة الشرقية ، أو التي وقعت في الحرم المكي الشريف ، والتي قادها المرحوم جهيمان العتيبي .

وبمقدار ما تأزّمت العلاقات السعودية الإيرانيّة بسبب الموقف السعودي من الحرب التي أشعلها صدام ضد ايران ، لقي الشيعة في المملكة أذىً كثيراً بسبب تلك الأزمة ،لأن الأمراء السعوديين إعتبروا حربهم ضدّ مواطنيهم الشيعة جزءاً من الحرب الكبرى مع ايران .. وقد أقحمت سياسة الحكومة هذه المشكلة الشيعية في خضم الوضع الإقليمي المتأزّم يومئذٍ ، وشجّعت أطرافاً أجنبيّة عديدة على الإستفادة ـ وبينها أطراف عربية ـ من سوء العلاقة تلك .

في مرات عديدة حينما حاول الوجهاء الشيعة إقناع مسؤولي الحكومة بأن جذر المشكلة يكمن في سياستها الطائفية ، يردّ أولئك المسؤولون بأن الشيعة غير موالين لوطنهم ولحكومتهم ، وأنّ الحكومة الإيرانية لم تعامل رعاياها السنّة معاملة حسنة ، فلماذا تطالبون بتحسين أوضاعكم ؟ ! .

وقد أُصيب الوجهاء بدهشة كبرى من هذا المنطق الأعوج ، وردّوا بالقول ان القضيّة الشيعية كانت موجودة قبل الثورة

في ايران ، بل قبل الشاهنشاهيّة التي جاء بها بهلوي ، ثم ما دخل المواطنين الشيعة في المملكة بسنّة إيران ، سواء عاملتهم حكومتهم هناك بالحسنى أو بالسوء ؟ ! .

إذا كان المواطنون الشيعة في المملكة قد دفعوا ثمناً كبيراً بسبب الخلاف الإيراني / السعودي الذي إستمر نحو عشر سنوات عجاف .. فهل تعني المتغيرات الحالية في العلاقات بين الطرفين ، التخفيف من غلواء السياسة الطائفيّة التي إنتهجتها الحكومة السعودية طيلة تلك السنين ؟ .

يفترض أن تخفّ حدّة النهج الطائفي ، بإنتفاء السبب ـ الذي تعتقد الحكومة السعودية أنه هو الأساس ـ ، غير أنه لا ينتظر أن يؤدّي تحسين العلاقات بين الطرفين الإيراني والسعودي الى حلّ القضيّة الشيعية جذرياً ، لسبب واضح هو أن جذر المشكلة لم يكن يكمن فيها ، وإن إعتقدت الحكومة السعودية ـ في فترة من الفترات ـ بذلك .

وبلا شك فإنّ التحولات الإقليميّة ، خاصّة تلك التي ينتظر أن تحدث في العراق ستؤثّر على أوضاع الشيعة في المملكة ، سواء بقي نظام صدّام أم لم يبق .. حيث من المعتقد أن تؤدّي التحولات السياسية الى إشتراك الأغلبيّة السكانية الشيعية في العراق ـ ولو كان ذلك في أضيق الحدود ـ ، في الحكم .. بعد أن هُمّشت منذ الإحتلال البريطاني للعراق في الحرب العالمية الأولى ، وتسليم الإنجليز الحكم للإقليّة هناك .

وهذا سينعكس إيجابياً على وضع الشيعة في كل المنطقة الخليجية ، لأنّ التركيبة السياسية القائمة في المنطقة تعتمد في حساباتها على الحالة المذهبيّة .

ومن المنطقي جداً أن التحوّل الإقليمي لا يمكن أن يؤثّر على الوضع الشيعي العام في المملكة ، إلّا إذا كان ذلك الوضع قد بلغ مستوىً من التطوّر والنضج ، بحيث يشعر النظام السعودي نفسه أن نقلة نوعيّة ما قد حدثت في الوسط الشيعي ، وأنّه لا بدّ أن يتجاوب مع تلك النقلة إذا ما أراد أن يتحاشى تأثيراتها السلبيّة .

لقد حدثت في العقود الماضية تطورات سياسيّة كبيرة في أوضاع البلدان العربيّة

أدّى الظلم والإضطهاد الطائفي الى جعل المنطقة الشرقية أرضا خصبة لنمو كافة التيارات السياسية والفكرية المعارضة للسلطة

المجاورة ، لكنّ إنعكاساتها على الوضع الداخلي في المملكة بشكل عام ، وعلى الوضع الشيعيّ بشكل خاص ، كانت جدّ قليلة ، حيث لم يشعر النظام الحاكم بحدّة تأثير ذلك التطوّر على الصعيد الشعبي ، مما جعله يتجاوز عقدة الإصلاح بكثير من اللامبالاة .

إنّ تغييرات مهمّة تنتظر الأنظمة السياسية العربية المجاورة ، وما لم يكن الوضع الشعبي في عموم المملكة متفاعلاً مع تلك التطورات ، وما لم تدفع تلك التطورات الى قفزة في العمل في الأوساط الإجتماعية والسياسية الفاعلة .. فإنّ من السهل على النظام أن يستوعب المتغيّرات ، وأن يحتوي تأثيراتها السلبيّة عليه .

إضعاف المؤسسة الدينيّة

التبرير الذي يسوقه الأمراء بشكل دائم ومستمر لتبرير سياستهم الطائفيّة ، هو أن الحكومة واقعة تحت ضغط قويّ من رجال المؤسسة الدينية الرسميّة ، التي تعتبر حربها مع المواطنين الشيعة عملاً من أفضل وأخلص الأعمال التي يُتقرّب بها الى الله سبحانه وتعالى .

حين شكا الشيعة غلوّ جيش الملك عبد العزيز « الإخوان » الذين افسح لهم المجال لقتل المواطنين الشيعة ، لأنّهم دخّنوا سيجارة ،أو لأنّهم رفضوا الصلاة وراء مشايخ السلطة ، الذين لا يعترفون بإسلام الشيعة من الأساس .. أجابهم الملك بأنّه واقع تحت الضغط وأنّه لا يمكن أن يفعل إلّا القليل لمنع إضطهادهم . واستمرّ الحال على هذا النحو مدّة تزيد على ١٧ عاماً ، وفي اللقاءات الأخيرة التي سبقت تصفية ذلك الجيش العقائدي « الإخواني » قال الملك عبد العزيز لوجهاء الشيعة وعلمائهم الذين جاؤوه يشكون جور عمّاله ومشائخه ، بأنه يحتاج الى مهلة قليلة من الزمن ، وستعود حقوقهم إليهم . كان الجيش الإخواني قد بدأ بالتمرّد على الملك في تلك الفترة ، وقد وجد أنه لا مفرّ من تصفيته ، وفعلاً صفّاه الملك ، لكنّ حقوق الشيعة التي كانت معلّقة على تلك التصفية ، لم يهتمّ بها ، اللهم إلّا إذا إعتبرنا السماح للمواطنين الشيعة بـ« بالتدخين ! » تطوّراً يستحقّ الإشارة ! ! .

نفس المنطق ردّده حَفَدَة الملك المؤسّس ، بل حتى المسؤولون الصغار في الحكومة .. هناك تيارٌ سلفيّ قويّ في المؤسسات والوزارات ، وله علاقات قويّة وتأثير كبير على المسؤولين الذين لا يستطيعون إلّا أن يتجاوبوا مع مشاريع المؤسسة الدينيّة الطائفيّة .

وبلا شكّ هناك تأثير كبير من قبل المؤسسة الدينية على العائلة المالكة ، لكن الى أيّ حدّ يمكن لحكومة أن ترضخ لقضايا تمسّ الوحدة الوطنيّة في الصميم ، والى أيّ حدّ يمكن لحكومة أن تتساهل في قضيّة تمسّ الوضع الأمني ، ووفق أيّ مقابل تقدّم الحكومة تنازلات تجحف بحقّ فئة غير قليلة من المواطنين ؟ ! .

رغم ان حكم الأمراء السعوديين علمانيّ مثل أيّ حكم علمانيّ آخر في المنطقة العربية ، ورغم أن ممارسات العائلة المالكة الخاصّة لا علاقة لها بالإسلام من قريب أو بعيد ، وأن القضايا المذهبيّة لا تستثير أفرادها بإعتبارهم أساساً لا يقيمون وزناً ذا بال للدين الإسلامي نفسه .. رغم هذا يجب الإعتراف بأن هناك ضغطاً يمارسه التيار السلفي على المسؤولين في الدولة ، وهذا الضغط طبيعي جداً ، فطالما أن نظام الحكم بحاجة الى مسوّغ شرعي الذي يوفّره رجال الدين ، فمن البديهي ان يكون لهؤلاء مقام في الدولة ونفوذ يوازي ما يقدّمونه للنظام نفسه .. لكن أن تقدّم التنازلات على حساب فئة أخرى من المواطنين ، فذلك

مرهون بقرار أكبر من الأمراء ، وليس بسبب الضغط الذي تمارسه المؤسسة الدينية فقط ، خاصّة وأنّه ليس مشهوداً للأمراء السعوديين في الماضي والحاضر بأنّهم يهتمون برفع يد الخناق عن مواطنيهم الشيعة .

هل يرجع قرار الملك بمنع الشيعة من العمل في الوظائف الحكومية وفي أرامكو بشكل خاص ، الى تشدّد رجال الدين الحكوميين ؟ ! .

وماذا عن إصراره على منع الشيعة من بناء المساجد ، ومنعهم من الإنخراط في القوات المسلّحة والأجهزة الأمنيّة الأخرى .. ماذا عن قرار وزير البلديات بمنع المواطنين الشيعة من ممارسة مهنة الذبح بإعتبارهم كفرة ، في حين يُسمح للحم المذبوح في بلاد الغرب بالبيع على أساس أنه حلال .. وماذا عن القرار الذي يبيح تهجّم وسائل الإعلام الحكومية التي يسيطر على معظمها رجال لا علاقة لهم بالحساسيات الدينية ولا الإلتزام بالدين ، ماذا عن قرار السماح لهذه الأجهزة بأن تسخّر ضدّ الشيعة ؟ .

مع الإعتقاد بأن المؤسسة الدينية تمارس ضغوطها في موضوع الشيعة وفي غيره ، إلّا أن الحكومة قادرة على تجاوزها ، مثلما ضربت عرض الحائط بكثير منها وفي أمور أكثر أهمية كما في أمور تافهة أيضاً . إذا تعارضت مصلحة الأمراء مع رؤية مشائخ السلطة ، فإنهم لا يعيرون أي إهتمام للفتاوى ولا المفتين .. من هنا يصرّ المواطنون الشيعة ،على القول بأن سياسة التمييز الطائفي قائمة ومستمرة بقرار من أعلى السلطات ، وهذا القرار متجاوب بشكل طبيعي مع توجّهات المؤسسة الدينية التي تقوم عليها شرعيّة النظام .

إن الحكومة السعودية تنظر ـ كما تدلّ الشواهد التاريخية ـ الى أيّ فئة من المواطنين لا تلتزم بالمذهب الرسمي ، على أنّها معارضة للنظام ،أو على الأقلّ تحمل بذور المعارضة له ، أي أنّ الأمراء السعوديين لا يفرّقون بين الإختلاف في المذهب والفكر ، وبين المعارضة السياسيّة .. وقد كان همّ الحكومة السعودية طيلة العقود الماضية ينصبّ بدرجة أساس على تذويب الفوارق المذهبيّة عن طريق القوة ليبقى مذهبها الفكري مسيطراً وهو الذي يشكّل أرضيّة الولاء السياسي للعائلة المالكة .

وفي الوقت الحالي ، حيث بدأ الصدام مع الفئات الدينية المانحة للشرعيّة ، منذ أ إستقدم الملك فهد قوات التحالف الغربي للبلاد لمواجهة الرئيس العراقي صدا حسين .. هناك شعور بأن الأمراء الحاكمي يبحثون عن بديل أو مساند للشرعيّة الدينيّ التي يقوم عليها النظام .. وإذا كان الصرا بين السلفيين ورجال الأسرة المالكة قد بدأ فهل يمكن القول أن عقبة من العقبا الكثيرة قد أُزيحت أمام حلّ المشكل الشيعية في البلاد ، خاصة وأن الحكوم تدّعي أنها واقعة تحت الضغط في قراراتها وسياساتها الطائفيّة ؟ ! .

يبدو أنه لا يؤمّل شيىء كثير على نتائ الصراع بين القوى الدينية السلفيّ والحكومة ، التي تقوم ـ في الوقت الحالي بتصفية واسعة لرجال التيار السلفي المتشدّد .. وذلك بالنظر للحالات الشبيه بهذه الحالة والتي وقعت في الماضي ـ صرا الإخوان مع الملك عبد العزيز ـ ، لكن من المحتمل أن تخفّ حدّة الإستقطا الطائفي ، إذا ما شعرت الحكومة أنّها إستنفذت أغراضها من مروّجي الهيجا الطائفي الذي أفسحت له المجال في السنين الماضية ، واستثمرته في حروبها الداخلي والخارجية .

"عاصفة الصحراء" في التلفزيون السعودي

تحت هذا العنوان كتبت صحيفة «مرآة العرب» الصادرة في لندن عن خسارة اخرى تعرض اليها شقيق زوجة الملك فهد الشيخ عبد العزيز آل ابراهيم بعد خسارته الاولى في انتاج فيلم امريكي الذي بلغت تكاليفه نحو ٢٢،٣ مليون دولار .

فقد قرر الشيخ عبد العزيز اعادة النظر في مشروع تلفزيون الشرق الاوسط (M.B.C) بعد سنتين ونصف من العمل بسرية تامة حرص فيها المدير العام طوني نوفل على ان لا يقدم اي ايضاح عن المشروع حتى مطلع مايو الماضي.

وقد تمت اقالة طوني نوفل وتعيين الامريكي هاري ووترسون مديرا عاما ، وكان تعيينه بعد اعتماد شركة نويل غاي للاستشارات مشرفا عاما والذي فرز جهازا لا يقل عن ثمانية اشخاص لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتمديد بكلفة حوالي ربع مليون جنيه تقريبا.

وقد بدأت قصة تلفزيون الشرق الاوسط حين عهد الملك فهد الى نسبيه الشيخ آل ابراهيم ومحمد عبده يماني وزير الاعلام السابق ، وآخرين بمهمة انشاء محطة تلفزيونية تبث عبر الاقمار الصناعية من لندن قبل سنتين ونصف بموازنة مبدأية تقارب ٢٦ مليون جنيه استرليني.

ويهدف مشروع المحطة تغطية دول المغرب العربي اضافة الى العرب في اوروبا في خطوة ينظر اليها على انها تسعى لتطويق الصحوة الاسلامية تطويقا فكريا واعلاميا وسياسيا سيما بعد ان ثبت ان الشارع في المغرب العربي يناهض بشكل حاد توجهات الحكومة السعودية ويعارض نظرتها للقضايا الدينية.

السعودية في النظامين الدوليين القديم والجديد

محمد صالح التاروتي

موضوع التغيير السياسي في المملكة العربية السعودية ، لايزال يطرق بقوّة . ورغم أن الآمال العريضة بهذا الشأن ، والتي إنتعشت خلال أزمة الخليج الأخيرة ، وما رافقها من وعود بالإصلاح تكررت لاكثر من أربع مرات على لسان الملك فهد .. رغم أن هذه الآمال قد خَبَت ، وأن الكثيرين يحسبون بأن هذه الوعود في طريقها الى التناسي والتجاهل ، كما تمّ تناسي غيرها من قبل .. فإن هذه المقالة تنطلق من خلفيّة ترى أن التغيير سيكون حتمياً في المملكة ، ولكنه سيكون تغييراً طفيفاً .

كما ترى المقالة ، بأن حلّ المعضلة الداخلية في المملكة ، لن يكون هذه المرّة بتأجيلها ، إنطلاقاً من أن هذا التأجيل طال أمده ، وأتى بمردودات سلبية عظيمة ، وبالتالي فإن الإنفجار الداخلي قد يكون وارداً في حال تجاهل المعطيات الداخلية والدولية والإقليمية .

أياً كان رأينا في المقالة ، فإنها تقدّم نظرة تستحق التأمّل والدراسة ، خاصّة لأولئك الذين يهمّهم مجرى العمل الوطني في المملكة .

السعودية في النظام الدولي القديم

صورة انظمة الحكم في الخليج والجزيرة العربية في النظام الدولي المنهار ، قائمة على معادلة خارجية وداخلية متداخلة العناصر ، ومتبادلة التاثير .. فهي انظمة تقليدية غير معقدة التركيب في الداخل ، وتستلهم ـ من جهة أخرى ـ قوّتها وإستقرارها الأمني والسياسي بين دول المنطقة بفعل تحالفات دولية .. وقد ساهم إنخراط دول الخليج في صراع القطبين في الحفاظ على شكل الأنظمة التقليدية الحاكمة ، كما جعل من المنطقة مسرحاً مؤثراً في صراع الشرق والغرب ، لما لها من اهمية استراتيجية فرضتها طبيعة الخريطة الجغرافية والجيولوجية .. مما دفع الدول الغربية الى بناء علاقات قويّة ومتينة مع انظمة الخليج تصل الى حدود التحالف والتبنّي الكامل والحماية المطلقة لها قبال الضغوط الداخلية أو الخارجية الدافعة نحو التغيير ، وقد نجح الغرب في مسعاه حيث حافظت الأنظمة على استقرارها في وسط منطقة مليئة بالمنازعات والتحولات ، وإن كان ذلك قد تمّ بصورة لا تخلو من العنف والقسوة .

لم يكن إصلاح الأنظمة الخليجية قابلاً للتحقيق ، خاصة في السعودية ، في وقت يهيمن فيه الصراع بين الكبار على العالم .. ولم يكن الغرب ملتفتاً الى إصلاح النظم التقليدية والديكتاتورية التي تهيمن عليها عوائل فاسدة ، او مجموعة من العسكر ، في وقت يرى فيه ان وجود هذه الأنظمة الموالية ضروري في خريطة الصراع مع الكتلة الشرقية ، وقد كان يخشى ان يؤدي تعديل هذه الأنظمة الى لخبطة موازين الصراع في غير صالحه ، لذا كان الإبقاء على هذه الأنظمة هدفاً في حدّ ذاته ، ضمن معادلة الصراع الكوني .. واعتبر تعديل الأنظمة الموالية للغرب والداخلة ضمن هذه المعادلة ، مسالة يمكن تاجيلها ـ حتى وإن ادّى الى استخدام القوة لتحقيق ذلك ـ ، هذا إذا كانت دول الغرب تؤمن ـ فعلاً ـ باهمية إصلاح النظم السياسية الموالية لها ، والتي يُعتبر بقاؤها واستمرارها في سياساتها العنفيّة سبباً أساسياً في كره شعوب العالم الثالث ـ وخاصة في البلاد الاسلامية ـ لكل ما يمتّ لسياسة الغرب بصلة .

وبديهي ، أن المفاهيم التي كان يروّج لها ويبشّر بها الغرب (الحرية ، احترام حقوق الانسان ، الديمقراطية ، العدالة ، المساواة ، والرفاه) ، إنّما كانت أداةً من أدوات الحرب ضد الإتحاد السوفياتي ومنظومة الكتلة الشرقية ، ولم يكن الغرب نفسه على استعداد لتطبيقها ، أو السعي إلى ذلك ، في الدول التي يهيمن عليها .. ورأينا أن الغرب واجهزته الإعلامية والسياسية تعامت وبشكل مقصود وواضح ، عن الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان ، التي يمارسها حلفاؤه في شتى بقاع العالم ، وبشكل اخص في البلدان العربية وعلى رأسها بلدان الخليج .

كان من المهم ـ بالنسبة إليه ـ الانتصار في الحرب الباردة باي شكل كان ، حتى وإن كان بتاييد وممارسة او الصمت عن الخروقات والممارسات العنفية تجاه شعوب العالم الثالث .. وطبيعي أن يكون مقدراً للأصوات المطالبة بالاصلاح في العالم العربي ، او في بلدان الخليج ان تُخنق ، لأنّها من وجهة نظر الغرب جاءت في الوقت غير المناسب .

في الطرف الآخر ، كان للمملكة العربية السعودية ، دور مهم عليها

تأديته في الصراع العالمي ، وضمن المعسكر الذي إختارته ، والذي أمّن لنظامها السياسي الصمود أمام الزوابع السياسية التي اجتاحت المنطقة العربية منذ الخمسينات ـ على الأقل ـ . كان على نظامها السياسي أن يدفع ـ بصورة أو بأخرى ـ ثمن بقائه وديمومته ، وقد اتخذ دفع الثمن مسارات واضحة محدّدة ، إعتبرت بمجملها (مهمّات أُنيطت بالنظام السعودي في النظام الدولي القديم) .

● المسار الأول : محاربة النفوذ الشيوعي في العالم ، وبالخصوص في العالمين العربي والاسلامي . ولم يكن أحد من دول المعسكر الغربي يستطيع المزايدة على النظام السعودي في هذه الناحية . حيث رفع شعار (محاربة الشيوعية) لنصف قرن ، ولم يتنازل عنها ، إلاّ بعد أن إنتهى النظام الشيوعي من كل دول اوروبا الشرقية ، ومن الإتحاد السوفياتي نفسه . وكان السعوديون طيلة هذه المدّة ، قد قطعوا العلاقات مع هذه البلدان ، وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي ، ولم تعد العلاقات إلاّ بعد أزمة الغزو العراقي للكويت .

لقد حوّل النظام السعودي أنظمة عن مساراتها اليسارية (السودان ومصر) ، وأنفق من المال ما تعجز الجبال عن حمله ، لدفع حركة المجتمع العربي والإسلامي في مسار «محاربة الأفكار الإلحادية» ، وأعطى لتلك الحرب المشرعة مع (الشرق) ثوباً شرعياً دينياً ضلّل به الكثير من الحركات الاسلامية .. مع ان الحرب في واقعها كانت جزءاً من المعركة (الأم) التي يخوضها الغرب ضد المعسكر الشرقي ، بالسلاح والمال والأيديولوجيا .

● المسار الثاني : دعم دول المعسكر الغربي مادياً ، عبر التحكّم بأسعار النفط وإنتاجه (إنتاج ضخم وأسعار هابطة) ، وإعادة تصدير الرساميل إليه ، لإبقاء الرفاه الغربي عند مستواه المعهود ، ليحقق مقولة النموذج الأصلح (معسكر الرفاه) .

● المسار الثالث : تشجيع اعتدال الأنظمة والحركات ، ومحاربة التطرّف ، ضمن التعريف الغربي المحدّد له ، أي أن تنساق هذه الدول والحركات ضمن المعادلة الفكرية والسياسية وحتى العسكرية للمعسكر الغربي . وبلمحة عابرة للمساعدات السعودية في البلدان العربية والاسلامية وتوزيعها ، يمكن فهم اعتباراتها ودوافعها السياسية وكيف ان «سياسة المساعدات» ، كانت ولا تزال تخدم التوجّه السياسي للغرب بشكل أساس في صراعه .

ومجمل القول ، أن إرادة الحكومات الغربية ـ في ظلّ الحرب الباردة ـ ساهمت في المحافظة على النظام السعودي ، ضمن صياغة (توافق) بين هذه الدول على تفرّد نسبي للولايات المتحدة الاميركية في الهيمنة على سياسات هذا النظام ، والاستئثار بالنصيب الأوفر من خيرات المملكة ، مع إعطاء بقيّة الدول الغربية المتحالفة فرص غير قليلة من الامتيازات ، بحيث (حصّن) هذا (التوافق) الغربي منطقة الخليج من أي تسرب يذكر للنفوذ السوفياتي ودول المعسكر الشرقي .

وعلى الصعيد الداخلي ، كانت أنظمة الخليج تستمدّ قوتها وإستقرارها من خلال التعاطي مع شعوبها بسياسات يغلب عليها الطابع الأبوي ، واحترام الموروثات القبليّة والدينية ، أو على الأقل عدم التجاهر بمعارضتها ، وكذلك احترام العادات والتقاليد الاجتماعية التي يتفاعل معها ويتمسّك بها ابناء المنطقة ، مما جعل الأكثرية قانعة ـ الى حدّ ما ـ عن تلك النظم السياسية .

وكان للنفط وما يوفره من مزايا مادية كبيرة ، أثر في صيانة التركيبة البسيطة لأنظمة الحكم ، القائمة على تفرّد عوائل بإدارتها ، بالتحالف مع أنظمة غربية متقدمة في التحرر والمدنية ، وبالتحالف في الداخل مع

■ دور المملكة الإقليمي والدولي ، مرهون بمماشاتها لأفكار وقيم النظام العالمي الجديد ، وفي مقدّمتها : إحترام حقوق الإنسان ، وإرساء قواعد الديمقراطية ■

قوى تقليدية متمسّكة بالماضي وغارقة في الكثير من أوحاله المتخلّفة ، مما ساعد السعودية وأنظمة الخليج الأخرى ، وفي كثير من الاحيان على التعاطي مع الانشقاقات السياسية الداخلية بعنف ودموية ، دون الخوف ـ كثيراً ـ من آثاره الجانبية على مجمل فئات الشعب .

وتجدر الاشارة الى ان تدفق أموال البترول ساعد في خلق حياة ذات مظاهر مدنيّة ، أعطت الصيغة التقليدية القائمة على إستفراد العوائل الحاكمة بالملك ، أبعاداً مقبولة خارجياً وداخلياً .

إن إستمرار التأييد الخارجي للنظام في المملكة العربية السعودية في ظل النظام الدولي القديم ، أعطى موقعاً متميّزاً للحكم السعودي في الساحة العربية والاسلامية ، وساهم ذلك التأييد في الحفاظ على قوته وإستقراره الداخلي .

كما أن الكثير من الإمتيازات التي حصل عليها الحكم السعودي طوال نصف قرن على الصعيد الخارجي ، لم تكن بسبب حنكة النظام السياسي ـ رغم عدم النفي بوجودها ـ وإنما كانت لاسباب عديدة يأتي في مقدمتها التوافق الغربي على حماية النظام وتعزيزه ، إضافة الى وجود إمكانات حقيقية (مادية / النفط ، ومعنوية / وجود المقدسات الاسلامية) كان يمكن لأي نظام حاكم في المملكة أن يستثمرها بمثل أو بأفضل مما إستثمرها النظام القائم .

ومع هذا كلّه ، فإنّ التوافق الغربي الذي جعل السعودية جزءاً من التحالف الغربي ، وصاغ طبيعة العلاقات بينها وبين دول المعسكر الشرقي ، وجعلها في مقدمة دول العالم العربي والاسلامي مكانة واحتراماً .. لم يجعلها رغم كل إمكاناتها عضواً فاعلاً ومؤثراً بين دول عدم الإنحياز .

دوافع التغيير

يمكن تحديد ثلاثة ابعاد مؤثرة قد تساهم بصورة كبيرة في إيجاد مقدار من « التعديل » في الأنظمة السياسية في منطقة الخليج ، وفي مقدمتها النظام السعودي ، وهي :

التحوّل الدولي

في العقود الخمسة الماضية التي تلت توقّف الحرب الكونيّة الثانية ، هيمن على العالم النظام القطبي المتنافس في تقاسم الأدوار والنفوذ ، ضمن صراع حادّ ومحموم تجنّب فيه القطبان الدخول في معارك حربية مباشرة . ولقد صاغ هذا النظام ـ في ظلّ أجواء ما سُمّي بالحرب الباردة ـ خريطة التحالفات والمنازعات ، والحروب الإقليميّة في بلدان العالم الثالث ، وتبدل توجهاتها السياسية ، وخياراتها الثقافية

والتنموية ، بما يخدم مصالح القوى القطبية ، مع إجراءات صارمة وذكيّة أبعدت من خلالها الشعوب عن المساهمة بفاعلية في بناء مستقبلها ، فضلاً عن التاثير في مجريات الأمور في النظام الدولي .

لقد دخل النظام الدولي ذي القطبين مرحلة إنهيار منذ أن أخذت (ظاهرة) البيرسترويكا موقعها المتقدّم من اجل تغيير الأفكار والنظم الشمولية الشيوعية . وإن المتغيرات التي شهدتها السياسة الداخلية والخارجية في الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية ، لها انعكاساتها المهمّة على مواقع الحرب والنفوذ بين الشرق والغرب ، وبالتالي في انماط التفاعلات والعلاقات بين الدول . كما ان السنوات الماضية والتي شقّت خلالها البيرسترويكا مسارها ، قد وسّعت مدى الحوارات والمناقشات ، وادخلت النظام الدولي في دوامة مضطربة تسودها احداث وازمات متتالية وسريعة تحتّم صياغة نظام دولي جديد ، يستوعب حجم التحولات التي وقعت او التي يتوقع حدوثها وامتداداتها .

وفي لحظات التحول المثيرة التي نشهد فصولاً منها على الساحة العالمية اليوم ، يزداد تنافس الدول الكبرى والطامحة على مواقع متقدّمة ومتميّزة في النظام الدولي القادم .. بينما قد تؤدّي إستجابات دول العالم الثالث المرتبطة في إستقرارها بوجود النظام القطبي المنهار ـ كالسعودية ـ ، قد تؤدّي الإستجابات للمتغيّرات التي تجري في قمّة النظام الدولي ، الى بروز مشاكل وإرباكات عديدة لكل نظام سياسي ، وليس من المستبعد ان تسقط انظمة تفشل في تكييف نفسها مع عمليّة التغيير القسرية التي سيفرضها النظام الدولي الجديد .

من هنا فإن إحتمالات التحول في المملكة العربية السعودية يمكن أن تُرصد من خلال فهم صورة وعلاقة هذه الدولة بالنظام الدولي الجديد ، وبمقدار قوتها وقدرتها على استيعاب معطياته وافكاره .

التحوّل الإقليمي :

بعد سقوط الأنظمة الشيوعية في المعسكر الشرقي ، برزت في الساحة العربية آمال وطموحات بالتغيير ، إستناداً الى أن عصر الديكتاتوريات القويّة ورموزها القويّة قد سقطت ، وان الحركة الشعبية في اوروبا الشرقية قد تخلق حالة من التدافع الثوري لدى الجماهير العربية ، سيّما وان المنطقة العربية هي الأقرب من دول العالم الثالث الى التفاعل مع التغييرات .

لكن هذا لم يحدث لأن بين الغرب ودول أوروبا الشرقية ، تراث ثقافي مشترك ، بينما هناك خلفية فكرية وفلسفة وتراث ثقافي خاص للعالم العربي ، لا يقبل بالتجربة الشيوعية ، وهو أيضاً ليس على وفاق عقائدي وسياسي مع التجربة الغربية . بل أن أكثر التيارات العقائدية والفكرية حضوراً في الساحة الشعبية العربية لا تقبل ولا تمزج بين إطروحاتها والأطروحة الغربية .

إن أحد أهم أسباب حدوث التغيير المنشود في العالم العربي ، هو أن الدول المطبقة على القرار الدولي تريّثت في دفع ـ او على الاقل تشجيع ـ حركة التغيير في العالم العربي ، وبالذات في الدول التي لها ارتباط مباشر بمصالح الدول الغربية الكبرى ، كالدول الخليجية، وبعض الدول العربية التي يعتبر التغيير فيها احد مفاتيح التغيير في بقيّة الدول .

إن التغيير في العالم العربي ، من وجهة نظر الغرب يجب ان يُطبخ على نار هادئة ، وان يجري التحوّل بصورة تدريجية وطويلة زمنياً ، على ان يحدّ قدر الإمكان من الإعتماد على خيار حركة الشعوب ، والتيارات المؤثرة فيها .

■ التحوّلات الدوليّة والإقليميّة والداخليّة ستفرض تغييراً رئيسياً ـ وإن لم يكن أساسياً ـ في النظام السياسي للمملكة■

مع كل هذا ، فقد رأى بعض الحكام العرب ، وضمن تحليلهم لإنعكاسات التغيير في النظام الدولي ، المبادرة الى القيام بتعديلات تستبق الاحداث أو تستثمرها .. فكان أن قامت الوحدة اليمنية ، وكانت الانتخابات في الجزائر والأردن ، ولربما كانت بعض الدول العربية ستنحو بخطى وئيدة باتجاه التغيير الجزئي ، ولكن التفكير في ذلك توقّف لبرهة من الزمن حين تفجّر البركان باحتلال العراق للكويت ، الأمر الذي فتح مجالات للتغير هي بلا شك أوسع بكثير مما كان الحكام يظنّون او يخططون .

ومن المنتظر في المدى المنظور ان تستكمل حلقة التغيير الاقليمية لكي تحيط بالمملكة من كافة جوانبها .. فالنظام في العراق ـ سواء بقي صدام حسين أم لم يبق ـ لا بدّ وان يجتاحه بعض التغيير . والكويت مقبلة خلال عام أو أكثر على تجربة ديمقراطية ، بغض النظر عن مستواها المتدني المتوقع .. في حين ينتظر تعزيز المسلك الديمقراطي في كل من اليمن الموحّد والأردن ، هذا إضافة الى التغييرات الكبرى التي ستسفر عنها عملية (السلام) مع اسرائيل .

التحوّل الداخلي

لقد أحدث الغزو العراقي للكويت ، وما تبعه من حرب ضروس تغييراً واضحاً لا يمكن تجاهله في البنى الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لكل الإنظمة العربية ، وبالخصوص تلك الأنظمة التي شاركت بفاعلية في الأزمة ، أو تلك التي إكتوت بنارها عن قرب ، وفي مقدمتها الأنظمة الثلاثة العراقي والكويتي والسعودي .

جاءت أزمة الخليج لا لتحتّم التغيير ، بل أيضاً لكي تعدّل وتصوغ التغييرات وحجمها ، وتحديد مساراتها ، خاصة وان الولايات المتحدة ، تسعى من خلال النتائج التي وصلت اليها الأزمة الى خلق واقع جديد للشرق الأوسط يتواءم مع المعطيات الدولية الجديدة ، وبما يتناسب مع مصالحها بدرجة أولى ، في ظل غياب جماهيري واضح بسبب العجز عن التاثير في الأزمة وملحقاتها ، إلّا بمقدار تاييد أو ترجيح أحد أطراف اللعبة ، وهي أطراف لم تنطلق من قاعدة تلبية او احترام تطلعات الأمّة المشروعة .

إلّا ان هذا لا يعني تجاهل التحولات الداخلية التي افرزتها أزمة احتلال الكويت . وهي تحولات تصل الى الجذريّة ، فيما يتعلّق بنسبة الوعي السياسي ، ومقدار الإلحاح في طلب المشاركة السياسية أو الاستعداد لخوض غمارها وتحمّل تبعاتها ، من قبل المواطنين .

ومثال السعودية واضح للغاية ، حيث قلبت الأزمة المجتمع السعودي راساً على عقب ، وقد عجز النظام حتى الآن عن استيعاب ، او حتى فهم التحوّل العميق الداخلي .

واهم التحولات التي برزت يمكن تحديد مساراتها في الأمور التالية:

■ إصلاح الوضع السياسي في العراق والكويت ، سيجعل من السعودية بلداً محاطاً بنظم شبه ديمقراطية ، يصعب إحتواء تموجاتها داخل المملكة■

○ أولاً : لقد كان رهان الحكومة السعودية الرابح في تفادي التغيير ، وعلى مدار عقود عديدة ، قائماً على سياسة إبعاد الشعب عن أي حركة أو قوّة سياسية معارضة للدولة ، وعلى تدنّي مستوى الوعي لدى الشعب ، الأمر الذي مكّنها من صياغة ثقافة وهموم الشعب بما يخدم سياسيتها . إلاّ ان أزمة الخليج ، أتاحت للمواطنين ـ ولأول مرة في تاريخ المملكة ـ فرصة كبيرة في إدراك واقعهم السياسي ، وادت تعرية النظام السياسي القائم بفعل تسليط أجهزة الإعلام المعادية والمؤيدة على مساوئه وعجزه الى إسقاط هيبته في نفوس المواطنين .

إنّ المتتبع للساحة السعودية الداخلية يستطيع أن يرصد بسهولة مقدار التحول المهم في وعي الناس ، وارتفاع مستوى طموحاتهم ، وتبدّل همومهم من القضايا الحياتية الخاصة الى الهموم الوطنية العامّة .. ساعد في ذلك بلا شك إرتفاع مستوى التعليم ، والتواصل مع التيارات السياسية والفكرية خارج المملكة ، وفشل النظام في وضع سياسة تنموية واضحة ، ودخول البلاد ـ قبل أزمة الخليج الأخيرة ـ في أزمات سياسية وإقتصادية واضحة ـ وإن لم تكن حادّة ـ ، وجمود نظام الحكم التقليدي ، وشعور الناس بثقل العبء الذي يمثله وجود آلاف من أمراء الأسرة الحاكمة ، وسيطرتهم على كل المرافق في الدولة والاستحواذ على معظم خيرات الوطن .

لم تعد حكومة الأمراء السعوديين تحكم شعباً جاهلاً او غافلاً كما مضى ، ولم يعد الشعب ذات الشعب الغارق في مشاكله الخاصة ، بل أصبح شعباً مسيّساً في شديد الحاجة الى تنظيم قواه وفاعلياته .. وقد حقّقت أزمة الخليج اكبر إنجاز للشعب في المملكة ، بان عرّفته بواقعه المريض والسئ .

○ ثانياً : لقد ساعدت أزمة الخليج على توسيع الإنشقاق بين النظام السياسي وبين المؤسسة الدينية او بعض تياراتها . ولعلّ هذه النتيجة تعدّ من أخطر النتائج التي أسفرت عنها الأزمة .

ومن جهة ثانية ، كانت المؤسسة الدينية الرسميّة في المملكة متماسكة ومندمجة مع النظام السياسي في البلاد ، في وقت كانت فيه الحكومة ترفع شعارات حرب الشيوعية والقومية والعلمانية والثورية ، إضافة الى حرب ما يمكن تسميته بـ « الإسلام الشيعي » ، وقد غذّت الدولة هذا التوجّه ووفّرت له الإمكانيات المادية .. لذلك لم يكن غريباً أن تذوب التوجهات المختلفة والقوى الدينية التقليدية والحركية (السعودية وغيرها) في بوتقة واحدة منسجمة مع الخطّ السياسي للدولة .

غير أن أزمة الخليج أحدثت تمايزاً وإختلافاً في هذه الجبهة ، وتتبلور قوى دينية اخذت في خطوطها العريضة منحنيات ثلاثة : أولها ، قوى سلفيّة تقليدية متشدّدة تعارض الدولة على ارضية عدم قبول أي تغيير يمس بالحالة السلفية والتقليدية في الحياة الإجتماعية ، وقد وضح بشكل مبكّر ان هناك «أنياباً سياسية» ، تختفي وراء المطالب الاجتماعية العامّة هذه . وثانيها : قوى سلفية تقليدية تمتزج في معظم توجهاتها ومواقفها مع خطط النظام ومواقفه . وثالثها : قوى دينية ذات جذر سلفي ، منفتحة وواعية قد تساعد الظروف الحالية والمستقبليّة في تسارع نموّها «السياسي» ، وهذه الأخيرة قائمة على مواكبة التيار الحركي الإسلامي المنتشر في العالم العربي ..

هناك فرز واضح بين هذه القوى الثلاث ، وكلّما مرّت الأيام توضحت نقاط الإلتقاء والإفتراق بينها ، كما ان من الواضح ان أجهزة الأمن السعودية قد شخّصت الأمر ، وبدأت بصورة عنيفة ـ ولكنها صامتة ـ بضرب التيار المتشدّد ، فاعتقلت العديد من أعضائه ، وعطّلت نشاط الكثير من قياديه ، كما منعت الكثير من اتباعه ومرشديه من السفر الى خارج المملكة .

إن إنشقاق التيار الديني عن النظام أمر واضح ، ساعد على زيادة المعارضة للحكومة شعبياً ، كما أن الفرز بين الاجنحة السلفية ودخول بعضها اللعبة السياسية ، يعدّ مؤشراً هاماً لمقدار التحول في القوى الدينية الفاعلة في المملكة ، كما انه مؤشر على وجود حالة من النضج ، أياً كانت نسبتها ، لا بدّ وان يكون لها دور مؤثر في عملية التغيير المرتقبة .

○ ثالثاً : بروز قيادات فكرية ، وقوى إجتماعية ذات أبعاد محليّة ، تعتبر تمهيداً لبروز تكتلات سياسية في المستقبل ، لها إهتمامات مباشرة بمجريات الأمور في المملكة ، وبرؤية معارضة ايضاً ، او على الأقل فإنها لن تكون «ذائبة» وخاضعة للنظام القائم بشكل يلغي خصوصيّتها الذاتية .

وتبرز أهميّة هذه النقطة بملاحظة أن المملكة بقيت خلال سنين عديدة بعيدة عن التفاعل المؤثر مع ما يجري في الساحة العربية والاسلامية من نقاشات وحوارات وصراعات بين التيارات الفكرية الاسلامية أو القومية .. ولم تبرز في الساحة الداخلية شخصيات ورموز أو تكتلات تنطلق في بنيتها وانشطتها من واقع الخصوصيّة المحليّة ، خاصة وان قيام الكيان السعودي السياسي ، قد انهى بشكل «دموي» دور القيادات الاجتماعية المحليّة ، كما همّش من دور القوى الدينية ذات المنحى السياسي او قام بتصفيتها من الوجود .

لقد برزت أثناء أزمة الخليج ، وفي بعض مناطق المملكة قبل عقد من السنين ، رموز وطنيّة ، وشخصيات اجتماعية محليّة مستقلّة ، وقد ساعدت الأزمة والظروف التي أحاطت بالتحوّل الشعبي الداخلي تلك الشخصيات على البروز ، رغم ان اكثرها لم تكن تعرف لا في الأوساط الإجتماعية القريبة ، ولا على الصعيد الوطني فضلاً عن الصعيد الدولي .

بديهي ان مثل هذه التحولات الداخلية لا بدّ وان تساهم في رسم صورة النظام السياسي القائم في المملكة ، وحدود الإصلاحات التي يمكن تطبيقها ، او يمكن لرجال الحكم أن يهضموها ، بما يتيح لهم إستيعاب التطوّر الداخلي ، وبالتالي الإنطلاق للمشاركة بدور (ما) في التمهيد لقيام النظام الجديد ـ فيما يخصّ الشرق الأوسط بالتحديد ـ ..

من الواضح ان الوضع الداخلي في المملكة ـ رغم النقلة النوعية في الوعي والتفكير لدى شرائح عديدة من المجتمع السعودي ـ ، لم يصل الى مرحلة النضج الكامل ، بحيث يقودنا ذلك الى التفكير بأن العامل المحلّي وحده ، بات قادراً على إجبار العائلة المالكة على التنازل عن إمتيازاتها الأساسية .. ولا يمكن ونحن نستعرض التطورات الداخلية السعودية ، ان نتجاهل بان العائلة المالكة لا تزال تمسك بكثير من

الأوراق ، كما لا تزال تملك مساحة كبيرها للمناورة واللعب باوراق الوعود والأمنيات المدغدغة للمشاعر ، بل ان مساحة التنازلات لدى العائلة المالكة واسعة جداً ، لا تجبرها على التنازل من اعلى السلّم ، بل من عتباته الأولى ، وهي صغيرة في واقعها ، يتمنّى الوسط المحروم من كل شيء تحقيقها ، او تحقيق بعضٍ منها .

ملامح الشرق الأوسط في ظل النظام الجديد وموقع المملكة منه

أمام النظام السعودي عقبات كثيرة عليه ان يتجاوزها إذا ما أراد ان يحافظ على دوره الفاعل القديم ، في ظل النظام الدولي الجديد .. ويبدو ان أهم عقبة والتي يترتب عليها الكثير من الامور ، تلك التي تتعلّق بإمكانيّة (إصلاح النظام السياسي) ، ضمن مشروع إصلاح داخلي يتحكّم النظام نفسه في مقداره ، بحيث يضع ميزاناً واضحاً لإستقرار النظام وديمومته ، ويبعده عن القلاقل والشرور ، كما ويزيد من فاعليته في المحيط الإقليمي .

لا يمكن للنظام السياسي في المملكة ، الذي يرى ان دوره الذي لعبه في النظام الدولي القديم معرّض للتحطيم أو الإستغناء عنه ـ بشكل نسبي ـ .. لا يمكنه ان يحفظ مواقعه بدون إصلاح نفسه ، وبدون أن يتكيّف مع القيم الجديدة التي تسود العالم .

ويخشى أن يؤدّي تشبّث النظام بسياساته القديمه ومنهجه المستبدّ الذي سار عليه منذ تاسيسه ، ليس فقط الى إهتزاز الوضع الامني الداخلي ، وتصاعد القلاقل ، وإنّما ايضاً الى تضاؤل أهميته وتاثيره ووزنه الدولي ، وقد يؤدي ذلك ـ فيما لو سارت الأمور الى التشنّج الداخلي ـ الى ان يفكر الأميركيون بتعديل نظام الحكم وبالقوّة .

منذ عام على الأقل ، يستطيع المراقب لسياسات المملكة ، إدراك حقيقة ان لدى الأمراء السعوديين قابلية للسير ضمن مخطط الاميركيين للنظام الدولي الجديد دون مراعاة اي إعتبار .. لكنهم ـ ورغم الوعود الكثيرة والتطورات الداخلية الخطيرة ـ يتوقفون عند نقطة (إصلاح النظام) ، ولربما يعود تردّدهم الى تخوّفهم من ان يفسح اوّل تنازل للشعب ـ مهما كان صغيراً ـ المجال لإجبارهم على تنازلات اخرى تمسّ جوهر نفوذهم وتفرّدهم .

وهناك نقطة حسّاسة اخرى ، يجدر الإلتفات إليها ، وهي ان المهام المتوقع إناطتها بالحكم السعودي ضمن تركيبة النظام الدولي الجديد ، تختلف بنسبة غير قليلة عن تلك المهام التي ادّاها في الماضي .. فلم تعُد هناك حاجة الى «محاربين للشيوعيّة» ، ولا إلى « حُماة للأنظمة المستبدّة المصنّفة ضمن المعسكر الغربي» وبذلك الشكل الذي كان سائداً في العقود الماضية .. وبالتالي لم يعد النظام السعودي صاحب المهمّات الصعبة التي نال على أساسها إمتيازات الحماية ، حيث يتوقع ان تبرز انظمة اخرى عربية وغير عربيّة تعرض خدماتها ضمن المواصفات الفكرية والسياسية في النظام الجديد ، وبأفضل مما يستطيع الحكم السعودي تقديمه .

الشرق الأوسط مقبل على تغييرات ـ قد تكون في قليل منها جذريّة ـ لصالح إقامة وضع جديد يتماشى مع النظام الدولي الجديد الذي تبشّر به الولايات المتحدة الأميركية ، ومن خلال إستعراض ملامح هذه التغييرات المتوقعة ، يمكننا البحث في ثناياها عن الدور الذي يمكن أن يناط بالنظام السعودي .

■ لم تعد حكومة الأمراء السعوديين تحكم شعباً جاهلاً أو غافلاً كما كان في الماضي .. وإن عدم إدراكها لهذه الحقيقة ، والإستجابة السريعة لمعطياتها ، سيزيد من حدّة التوترات الداخلية■

شرق أوسط بلا أزمات :

يبدو أن من أهم الأولويّات للنظام الدولي الجديد ، تقضي بإنهاء بؤر التفجّر والنزاع في العالم .. وفي الشرق الأوسط هناك قضيّتان أساسيّتان يراد حلحلتهما بشكل جدّي ـ والجديّة هنا لا تعني الصحّة ومراعاة الحقوق كما لا تعني تغافلهما بشكل كامل وإلّا فقدت الجديّة معناها ـ .

لقد دخلت الأزمة اللبنانية مسار حلّ جادّ ، وبدأ النظام هناك بإستعادة عافيته وترسيخ أقدامه ، كما أن القوى المحليّة التي تشكّلها الأحزاب والتنظيمات السياسية ، أدركت بأن هناك إتفاقاً إقليمياً ودولياً على حلّ الأزمة بايّ شكل كان . وإذا كان من الصحيح ان تفجير الأزمة اللبنانية كان بايد دوليّة ، فان من الواضح لدى تلك القوى الدولية ان الأزمة وبعد مضي نحو عشر سنوات من إشتعالها ، قد اصبحت عبئاً عليها ، وانّها استنفذت أغراضها ، فضلاً عن أن الأزمة اللبنانية «فرّخت» أزمات اخرى لم تكن في حسبان صانعي السياسة الغربيين ـ الاميركيين بشكل خاص ـ .

ومع أن السعودية كانت قد دخلت طرفاً في الحرب الأهلية اللبنانية منذ إشتعالها ، وانحازت الى الطرف المرضي عنه غربياً ، فإنّها في الوقت الحاضر لا تملك الكثير من الأوراق التي تلعبها ، وليس أمامها سوى مباركة الجهود الأميركية التي تبذل لحل المشكلة ، إضافة الى المساهمة المالية في حلّ مشكلات لبنان الصعبة عبر مشاريع الحريري ، الذي يسعى لإعادة بناء النفوذ السعودي الذي أُصيب بشرخ كبير في السنوات العشر الماضية .

على الطرف الآخر ، دخلت الأزمة الفلسطينية مسار حلّ ايضاً ، وقد وافقت المملكة على (كل) ما تقدّمت به الإدارة الأميركية من أطروحات تتعلّق بالمشكلة .. إبتداءاً من إبعاد منظمة التحرير عن المشاركة ، ومروراً بالقبول بحضور المؤتمر الدولي وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، وإنتهاءاً بالقبول سلفاً بكل ما يقرّره الأميركيون وبما يسفر عنه المؤتمر الدولي من نتائج .

وتحاول المملكة أن توحي بأن مواقفها هذه إنّما هي إنتقام من منظمة التحرير وياسر عرفات غير المرضي عنه في الوسط الشعبي من المملكة .. لكن الحقيقة هي أن سياسة النظام في هذا الإتجاه قائمة على تاييد ومسايرة الإدارة الأميركية في سياساتها «حذو القذّة بالقذّة» ، من أجل بناء شرق أوسط جديد خالٍ من الأزمات ، ولإقناع تلك الإدارة بأن النظام السياسي في المملكة لايزال قادراً على تقديم شيء جديد يتناسب مع المرحلة ، وربما إعتبر الأمراء السعوديون تقديمهم التنازلات الكبيرة بشأن القضيّة الفلسطينية وسيلة للتخلّص في المستقبل من الإلحاح الغربي بشأن تقديم تنازل على صعيد الإصلاح السياسي الداخلي .

إحتواء أو تغيير الأنظمة الراديكالية (ليبيا - إيران - العراق) :

يُراد ضمن التصوّر الأميركي للنظام الجديد ، إحتواء راديكاليّة الأنظمة المعادية للغرب وتدجينها ، وإن امكن تغييرها بصورة سلميّة وهادئة .. وذلك عبر ممارسة الضغط والحصار الإقتصادي والتهديد باستخدام القوة العسكرية ، وتقديم الإغراءات لها ، كإخراجها من عزلتها السياسية ورفع الحصار الإقتصادي عنها . ومن الوسائل الأخرى : تشجيع تيارات الإعتدال السياسي في كل بلد ، ودفعها لانتهاج نمط إقتصادي يعتمد السوق الحرّة يتماشى ويخدم العجلة الإقتصادية الغربية .

وفي الحقيقة فإنّ النظام السعودي قد مارس سياسة الإحتواء عبر المال طوال الحقبة الماضية ، وقد نجح الى حدّ كبير في توجهاته .. ولكنه ومنذ نحو عشر سنوات ، دخل في صدام حادّ مع العديد من الأنظمة الراديكالية (ليبيا وإيران ثم العراق) ، فاصبح إحتواؤها أمراً مستحيلاً ، خاصّة وأن الأنظمة الثلاثة المذكورة اعلاه ليست بحاجة الى المال السعودي بشكل ملحّ ، ثم انّ لها تطلعات في الزعامة - على الصعيد العربي أو الإسلامي - بحيث وضعت نفسها موضع المنافسة مع سياسات النظام السعودي .

إن مصر هي الأقدر الآن على إحتواء ليبيا ، وعبر التهديد بان الأميركيين يخططون لضرب نظامها الحاكم ، وهي فعلاً تقوم الآن بهذا الدور .. أما العراق فنظامه القائم يستعصي على الإحتواء ، على الأقل من منظار السعوديين أنفسهم ، والذين يرون بانه بحاجة الى عمليّة جراحيّة تغيّر من شكله وتقضي على تطرّفه .. في حين أن إيران إختارت بنفسها منحى الإعتدال قبل ثلاث سنوات ، ولكنها حافظت ايضاً على نهجها السياسي المستقلّ الى حدّ كبير ، ويمكن للمراقب ان يتوقع المزيد من الليونة واللبرلة في الهيكل السياسي الإيراني ، بناء على إستقراء الوضع الداخلي هناك ، وبناء على النهج السياسي الخارجي .. ولعلّ توثيق العلاقات السعودية / الإيرانية كفيل بإمتصاص جزء غير قليل من الحدّة في نهج الطرفين ، لكنّ ذلك لا يعني إحتواء أحدهما للآخر ، وإنما يعني إتفاقهما على التعايش والتعاون .. وفي مرحلة لاحقة سيبدو من المؤكّد أن تُعاد العلاقات الإيرانية / الأميركية .

إحتواء التيارات الفكرية والسياسية المعارضة

هناك الكثير من التيارات السياسية والفكرية ذات التاثير الشديد في الوسط الجماهيري العربي والإسلامي ، وقد إتخذت هذه التيارات من عدائها للغرب فكرياً وسياسياً منطلقاً لنشاطاتها ، وعلى راس هذه التيارات «الحركات الإسلامية» التي نشطت في العقد الماضي .. وقد صرّح القادة الغربيّون بعد ان انهوا حربهم مع المنظومة الإشتراكية ، بان معركتهم القادمة ستكون مع «الأصوليّة الإسلامية» كما قالت بذلك السيدة ثاتشر ، رئيسة الوزارء البريطانية السابقة .

وخلاصة الرأي الغربي في تعامله مع الحركات الأصولية في المستقبل ، قد يكون ضمن المحددات التالية :

□ الإعتراف بان «الأصولية» قد اصبحت جزءاً من الواقع العربي والإسلامي ولا يمكن تجاوز قوتها وتاثيرها .

□ السعي بان لا تصل أي حركة دينية «معتدلة او غير معتدلة» الى الحكم ، سواء جاءت عبر وسيلة «ديمقراطية» أو «إنقلابيّة» ، ويمكن

إن النظام السعودي قد مارس سياسة الإحتواء عبر المال طول الحقبة الماضية ، وقد نجح الى حدّ كبير ، لكنه فشل في الآونة الأخيرة بعد موقفه المعادي من الحركات الإسلامية

الإستشهاد هنا بموقف الدول الغربية من «الجبهة القومية الاسلامية في السودان ، وجبهة الإنقاذ في الجزائر» .

□ إحتواء الحركات الدينية المعتدلة ، وإدخالها ضمن المعادلة السياسية لكل نظام عربي أو غيره ، حتى لا تتحوّل إلى مصدر إنشقاق وإزعاج وتوتّر (الإخوان المسلمون في الأردن واليمن) ، وتشجيع قيادة هذه الحركات على الدخول ضمن الأطر السياسية المتعارف عليها .

□ ضرب الأجنحة الدينيّة المتشدّدة التي تصرّ على العمل من اجل تغييرات جذريّة وبوسائل إنقلابية ، والتي تحارب من خارج الأطر المقبولة وترفض «التدجين» بحيث يصعب إحتواء «ثوريّتها» ، مثلما هو حاصل بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي في مصر ، وإلى حدّ ما التيّار السلفي المتشدّد في السعودية .

إن تجربة النظام السعودي في ممارسة هذا الدور «إحتواء الحركات الدينية» ناجحة ومشهودة بقدر كبير ، حيث إستطاع في ظل النظام الدولي القديم ان يدفعها الى مهادنة الأنظمة المحسوبة على المعسكر الغربي ، كما أعطاها هدفاً يتناسب مع المعركة «الأم» ، وهو : محاربة التيارات الملحدة - الشيوعية - . ومع ان النظام قد دخل - بسبب ازمة الغزو العراقي للكويت - حرباً ضدّ عدد غير قليل من الحركات الدينية المصنّفة ضمن التيار « الأصولي » .. إلّا انه قادر على إستعادة الجزء الأكبر من قوّته - رغم سقوط سمعته الدينية في الأزمة الأخيرة - ، وان يمارس دوره في هذا المضمار ، إستناداً الى قوّته الماليّة ، أو من خلال تشجيع بعض الأنظمة وتقديم الإغراءات لها للقيام بدور تصفية الأجنحة المتشدّدة في الحركة الدينية .

ولا يغيب عن الذهن هنا ، أن تحوّل إيران الى الخط المعتدل سيؤدي الى إضعاف بعض التيارات الدينية ، كما سيؤدّي الى دفعها نحو الاعتدال - بالمفهوم الغربي للمعنى - .

تعديل الأنظمة السياسية

وذلك بخلق صور من المشاركة الشعبيّة في أُطر ديمقراطية ، تتضمّن أشكالاً من الإنتخابات والبرلمانات والدساتير والحريات الثقافية ، ولو بشكل محدود ، ولكنه متدرّج صعوداً .

لا يراد للتغيير أن يكون كبيراً وسريعاً ، وإنّما ضمن المحددات التالية :

★ أن يضمن التغيير الحدّ الادنى من المشاركة الشعبيّة ، من اجل الوصول الى تغيير هادىء في السلطة ، سواء كان الهدف النهائي تغييراً جذرياً ام جزئياً .

★ أن يستوعب التغيير التحوّلات الداخلية - السياسية والإقتصادية والإجتماعية - في كل نظام وينزع فتيل التفجّر من داخله .

★ أن يؤدّي التغيير الى إستيعاب كل نظام في المنطقة المتغيّرات الدولية ، وموقع النظام السياسي ودوره الجديد في ظلّ النظام الدول

يعد الفقر في الوطن العربي أحد أهم أسباب التوتر الداخلي والإقليمي ، وقد أوضحت أزمة الخليج أن هناك خللا فاضحا في توزيع الثروة في الوطن العربي

الجديد .

★ الحفاظ قدر الإمكان على الوجوه الحاكمة القديمة ـ على الأقل في المراحل الأولى ـ ، إلاّ إذا كان تبديلها أمراً ملحّاً . ومبعث هذه الفكره ، أن الأنظمة العربية بشكل عام ـ وهي واضحة في النظام السعودي بشكل خاص ـ قضت على ـ أو همّشت ـ كل القوى الاجتماعية والسياسية التي كان يمكن أن تكون أحد البدائل للأنظمة القائمة . وإن الحفاظ على الوجوه القائمة لا يعني بالضرورة عدم العمل ـ من قبل الغربيين ـ على خلق طبقة جديدة من السياسيين ، تتحمّل شيئاً فشيئاً مسؤولياتها ، فإذا ما رأى الغرب في وقت لاحق أن الوجوه القديمة تقف عقبة أمام خططه .. أزالها ووضع البديل .

★ أن لا يكون التغيير متعارضاً مع مصالح القطب الفائز في الصراع الدولي .. وأن يساعد التغيير على ديمومة تلك المصالح وزيادة ضمان إستقرارها ، وإيصال الشعوب العربية إلى الإعتراف والإقتناع بل والرضوخ لمنطق المنتصر الذي يجب أن تحفظ وتراعى مصالحه .. وقد يتم ذلك عبر ربط عجلة التنمية التي ستتجه إليها كل القوى المشاركة في الحكم ، أيّاً كان توجهها ، ربطها بالنظام الإقتصادي الغربي ، بحيث تبدو فرص التنمية ضعيفة في حال الإستمرار في العداء مع الغرب .

إن هذه الرؤية يراد تسييرها على الجميع ، بما في ذلك أنظمة الخليج ، والنظام السعودي على وجه الخصوص .

والسؤال الملحّ : هل يمضي النظام السعودي في طريق إصلاح نفسه ، متحمّلاً كل المخاطر الناجمة عن الإصلاح ، وكيف ، وماذا سيكون موقف الولايات المتحدة إذا ما قاوم النظام السعودي ضغوط التغيير الدولية والمحليّة .

إصلاح إقتصاد الأنظمة العربية الفقيرة

يُعدّ الفقر في الوطن العربي أحد أهم أسباب التوتر الداخلي والإقليمي ، وقد أوضحت أزمة الخليج أنّ هناك خللاً فاضحاً في توزيع الثروة في الوطن العربي ، وأصبح هناك تصنيفاً شائعاً بين العرب الفقراء والعرب الأغنياء ، حاول الرئيس العراقي صدام حسين إستثماره في معركته الأخيرة ..

هناك ـ بلا شك ـ عربٌ أغنياء لم يؤدّوا واجبهم تجاه جيرانهم الفقراء على الوجه الصحيح ، فأصبحت نفوسهم مشحونة بالحقد والغضب على أولئك الأغنياء الذين بدّدوا أموال الأمّة على ملذّاتهم السخيفة ، في وقت يرون فيه ، أن لهم حقّ في ذلك المال ، باعتبارهم عرباً ومسلمين وجيران .. وبديهي أنه إذا لم يتحمّل الأغنياء مسؤوليتهم تجاه جيرانهم ، فإنّ مشاكل أولئك الفقراء ستصل إليهم ، على شكل إضطرابات سياسية .. إذ لا يمكن أن يتمتّع الغنيّ بكامل الثروة في وقت تحيط به جموع من الفقراء الجياع .

من هنا وجدت مقولة صدام حسين ـ وأناسٌ عديدون قبله ـ بوجوب توزيع الثروة العربية ـ رغم أن صدام نفسه لم يعمل بما قاله ـ ، وجدت تلك المقولة آذاناً صاغية لدى كل من ألمهم الجوع ، وهدّ أركانهم الفقر .

وفيما بعد الأزمة الأخيرة ، فإنّ الغربيين يدركون تماماً بأن السعودية ودول الخليج الأخرى ، لا يمكن أن تكون بمعزل عن الاضطرابات الإقليمية التي تعصف بدول العالم العربي الفقيرة المنهكة الإقتصاد ، ما لم تساهم في تحسين أوضاع تلك الدول والشعوب . إن الأمن الوطني لكل نظام غنيّ في الخليج ، لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الآخرين ، وقد أصبح من اللازم على دول الخليج ، حتى وإن حُسبت المسالة بعيداً عن الإنسانية والعروبة والإسلام ، أن تدفع المال لدول الجوار الفقيرة ، وأن تساهم في تحسين أوضاعها الصعبة ، إن كانت تبحث عن أمن داخلي ، ووضع إقليمي مستقرّ .

ورغم ان الحكام الخليجيين ـ وبالخصوص السعوديين ـ لا يعتقدون بأن للآخرين حقّ فيما لديهم من مال ، ورغم أن الأزمة الخليجية الأخيرة دفعت بهم لأن يحاربوا المعارضين لهم في أرزاقهم ـ اليمن والأردن ـ .. رغم هذا فإنهم سيجبرون على الدفع عاجلاً أم آجلاً ، وسيتخلّون عن سياسة الإنتقام ، لأنّ أحداً في المنطقة لا يمكن أن يعيش بمفرده .

سيدفع الخليجيون المال لإستقرار المنطقة ، كما دفعوه من قبل من أجل إستقرار الأنظمة الموالية للغرب ـ في ظل النظام الدولي القديم ـ .. غير أن التساؤل الحقيقي ، يكمن في مقدار ما يمكن للحكومة السعودية أن تدفعه في المرحلة المقبلة .

السعودية تشعر بأنها مطالبة بالدفع بأكثر مما تتحمّل فهي في المدى القريب مطالبة بتسديد فواتير الحرب للحلفاء الغربيين والعرب .. وهي مطالبة بدفع فواتير السلاح الذي تخطط لشراء كميات هائلة منه .. كما أنّها مطالبة أيضاً بحلحلة الأزمات الإقتصادية الداخليّة المتصاعدة ، منذ أكثر من سبع سنوات ، والتي وضعت شرعيّة النظام على المحكّ .

في المقابل ، فإنّ أسعار النفط لم ترتفع في الأشهر القليلة الماضية إلاّ قليلاً ، ولا يتوقع لها الكثير من الصعود .. في ظلّ وضع كهذا : إلى أيّ حدّ تستطيع السعودية ودول الخليج تحمّل أعباء تحسين إقتصاد مصر وسوريا والأردن واليمن ، وربما العراق والسودان وتونس والمغرب وغيرها ؟ ! .. وماذا عن مسؤولياتها الأخرى على الصعيدين الإسلامي والدولي ؟ .

هناك شيء واحد يبدو أنه ثابت ، وهو أن المملكة في ظلّ التطورات القادمة لا بدّ وأن تساهم مالياً .. أمّا حدود المساهمة ، فمتروكة لأولوياتها .

● وفي الختام فإن ما يمكن إستخلاصه من هذه المقالة هو :

١ ـ أن الأوضاع الدولية والإقليميّة والداخلية ، تضغط باتجاه إحداث تغيير نوعي ونسبي داخل الهيكل السياسي لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية .

٢ ـ أن دور المملكة الإقليمي والدولي في النظام الدولي الجديد ، مرهون بمدى مماشاتها لأفكاره وقيمه ، وفي مقدمتها ، إحترامها لحقوق الإنسان ، ومراعاتها لحقوق مواطنيها في المشاركة السياسية ، وحرية التعبير عن الفكر والرأي .

الوعود السرابيّة في ظلّ النظام الدولي الجديد

جدليّة العلاقة بين الأمن والديمقراطية في الخليج

عبد الله الحسن

□ قبل أوائل أغسطس ١٩٩٠ ، كان تفاؤلاً حذراً يسود الأوساط السياسية النشطة في مجمل حركة التحرّر الوطني العربية والعالمية . فرغم الزلزال العنيف الذي هزّ أوروبا الشرقيّة والإتحاد السوفيتي ، إلاّ أن الحديث كان يدور ـ حتى ذلك الوقت ـ حول التفكير السياسي الجديد ، المرتكز على نزع سلاح الإبادة الشاملة ، وترسيخ طريق الإنفراج الدولي ، وحلّ المشاكل الإقليميّة والدوليّة بالطرق السلميّة ، وحقّ الشعوب في إختيار طريق تطورها ، وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية .

بالإضافة الى ذلك كان الحديث يدور حول بروز الديمقراطية وحقوق الإنسان كمبادىء وقيم إنسانية عليا ، لا يجب أن يتم التنصّل منها بأيّ شكل كان ، وتحت أيّ ذريعة كانت ، حيث أثبتت الأحداث حتى ذلك الحين ، أن الديمقراطية هي صنو الخبز والأمن ، وبدونها لا يمكن إرضاء وإشباع الحاجات والضرورات الإنسانيّة .

لقد كان الجميع ـ حتى ذلك الوقت ـ متأثراً برياح التغيير ، ويعتقد أن إمكانيّة بناء سدود لحجب رياح الديمقراطية ، أصبح أمراً في عداد المستحيل .. كلّ ذلك كان قبل الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ، حيث دخل العالم ـ وبالذات المتخلّف منه ، وفي مقدّمته منطقتنا ـ النفق المظلم الذي حجب منذ بدايته التفكير السياسي الجديد بكلّ مفاهيمه الديمقراطية والإنسانية ، ليصل مع مرور كل شهر من أشهر الأزمة ـ وشيئاً فشيئاً ـ الى النظام الدولي الجديد اللا إنساني ، بكلّ ما فيه من إذلال ومهانة وإنحطاط وإحباط وغياب لأبسط القيم الأخلاقية ، والذي يهيمن فيه « الكاوبوي » الأميركي على كافة المقدرات والإمكانات ، وأماكن صنع القرار .

قد يرى البعض أن مبادىء التفكير السياسي الجديد ، وما جرى في الدول الإشتراكية هي مقدمة « النظام الدولي الجديد » ، وبالتالي فإن هذه النتيجة ما كان يمكن الوصول إليها بدون هكذا مقدمات . ورغم ما يبدو من صحّة لهكذا تصور نتيجة التسلسل الحدثي ، إلاّ انّني أعتقد بان ذلك يعدّ فهماً قاصراً لاثر ازمة الخليج في تغيير مسار التطور ، بل والإرتداد عن الطريق الذي بدأ بمفاهيم التفكير السياسي الجديد .

★ فإذا كان التفكير السياسي الجديد يعتمد على تفكيك النزعة العسكرية ، ونزع السلاح .. فحرب الخليج ادّت الى النتيجة المعاكسة تماماً ، وهي إعادة تقوية النزعة العسكرية وسيطرتها على الإقتصاد المدني في غياب القطب الآخر هذه المرّة .

★ وإذا كان التفكير السياسي الجديد يؤدي بمنطق تطوّره الى تعددية قطبية ، أو خلق ثنائية قطبية جديدة ليست الولايات المتحدة الأميركية إحداها .. فإن حرب الخليج ادّت الى الأحاديّة القطبية المعلنة ، حيث أكّد الرئيس الأميركي بوش في ٢٩ / ١ / ١٩٩١ «ان من بين دول العالم وحدها الولايات المتحدة الأميركية تملك من المستوى الأخلاقي ومن الإمكانات ما يكفي لخلق نظام جديد » . وذلك رغم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، والمديونية الضخمة لحكومة الولايات المتحدة ، حيث حلّ بعد واثناء حرب الخليج المنطق العسكري ليفرض الأتاوات على الجميع لدفع فاتورة النظام الدولي الجديد .

★ وإذا كان التفكير السياسي الجديد يفترض حلّ المشاكل الإقليميّة بالطرق السلمية وعلى اساس « توازن المصالح » ـ وهذا ما حصل في حلّ مشكلة ناميبيا مثلاً ـ ، فإن النظام الدولي الجديد يحلّ المشاكل على اساس فرض المصالح بالقوة ، وهذا ما يحصل للقضيّة الفلسطينية .

★ وإذا كان التفكير السياسي الجديد يبرز الديمقراطية وحقوق الإنسان كمفاهيم اساسية ، فإن النظام الدولي الجديد يبرز سيادة السوق الحرّة ومنطقها ، ومبادىء « الحريّة » التي لا تعني إلاّ شيئاً واحداً هو حريّة الإحتكارات في النهب ، وهذا تمّ إيضاحه في الخطاب ذاته الذي القاه بوش في ٢٩ / ١ / ١٩٩١ عن حالة الإتحاد السوفياتي حيث أوضح سمات النظام الدولي الجديد .

وهذا يعني في نهاية المطاف ، أن مفهومين اساسيين لنا نحن في العالم الثالث او « المتخلّف » او « المُخلّف » لا فرق ، قد تغيّرا كلياً وفق النظام الدولي الجديد . الأول : مفهوم الديمقراطية كمبدأ وقيمة إنسانيّة شمولية يجب ان تخترق وتعيش في كل مكان وزمان .

إن مبدأ حلّ المشاكل الإقليمية بالطرق السلمية قابله الحلّ العسكري في حرب الخليج ، ومبدأ حق الشعوب في إختيار طريق تطورها قابله الغزو والغزو المضاد في النظام الدولي الجديد

والثاني : قضية الأمن الإقليمي والدولي اللذان يعتبران حاجة ضروريّة لا غنى عنهما للبناء والتنمية والتقدّم .

إنّ مبدأ حلّ المشاكل الإقليميّة بالطرق السلميّة قابله الحلّ العسكري في حرب الخليج .. ومبدأ حق الشعوب في إختيار طريق تطورها ، قابله الغزو والغزو المضادّ في النظام الدولي الجديد .. وبدل الديمقراطية المرتبطة جدلياً بالأمن ، وُضع مبدأ حريّة السوق التي تصنع « أمناً إقليمياً » يؤمّن مصالح الدولة المهيمنة ، ويغيب أمن أوطاننا وشعوبنا ، وينزع من الحريّة والديمقراطية روحها الإنسانيّة والجماهيريّة ، ويحوّلها الى أشكال كارتونيّة ديكوريّة شكليّة ، وتاتي بعد « الأمن » المصطنع ، بدل أن ترادف الأمن الحقيقي المرتبط بالمواطن والوطن قبل الدولة .

هكذا يصبح النظام الدولي الجديد إرتداداً حقيقياً عن كافة مفاهيم التفكير السياسي الجديد ، وليس إمتداداً له ـ كما يحلو للبعض أن يتصوّر ـ . يقول جون ستوكويل ـ وهو صحافي ورجل مخابرات أميركي ـ في كتابه « الحرس البريتوري » : « لا شيء من هذا وليد الصدفة .. لقد خلق البيت الأبيض بتصميم هندسي دقيق وضعاً إعتبره مبرراً للحرب ... كان الرئيس بوش في السوق يبحث عن حرب يشتريها ... وهكذا أعلن بوش الآن بان لدينا الفرصة لإقامة نظام عالمي جديد » .. وذلك بعد أن ذكر في كتابه « أن الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي معاً قد خسرا الحرب الباردة ، ذلك أن الإفراط في إلتزامات إنتاج الأسلحة ، والإحتفاظ بقوات عسكرية هائلة إنتهى بكليهما الى إقتصاد محطّم ، ومن الواضح أن أياً منهما لا يملك سيطرة على مستقبله الإقتصادي . إنما الذين كسبوا الحرب الباردة فهم اليابانيون والألمان » ـ صحيفة الأهالي ، العدد ٥١٤ ، ١٤ / ٨ / ١٩٩١ ـ .

الديمقراطية والأمن الإقليمي أثناء الأزمة

رغم أن الديمقراطية ضرورة ملحّة على الدوام .. ذلك ما إستنتجته شعوب وحركات وأحزاب ، إلّا أن الأزمة التي افرزها الغزو العراقي للكويت ، اوضحت بما لا يدع مجالاً للتنصّل منها والشكّ فيها ، كم هي ضرورة ملازمة للأمن وللسيادة الوطنية .

فبغياب الديمقراطية في العراق ، حصل الغزو المجنون والكارثي . وبغيابها في الكويت ، سهل على صدّام المهمّة حيث تراءى له أن غزوه سيحظى بتاييد فئات إجتماعيّة معارضة . وبغيابها في السعودية وفي دول الخليج تمّت الإستعانة بالشيطان وإستدعاءه حيث تمّ الغزو « التحرير » المضاد .

هذه الحقيقة لم تكن غائبة عن أحد ، حيث إنبرت وسائل الإعلام الأميركية والغربية تكشف عن الإنتهاكات الفظّة والمستمرة لحقوق الإنسان في العراق ، وتبرز الديكتاتوريّة كسبب أساس للأزمة ، وبدأت تلك الوسائل تشبّه صدام بهتلر ، وتبعتها وسائل الإعلام الخليجية أيضاً ، وكأنّ جميع هؤلاء لم يكتشفوا تلك الفظائع اللاإنسانيّة إلّا حينما حصل الغزو ، او كأنّه حصل فقط بعد الغزو ، متناسين دورهم القذر في تكوينه وإنشائه وتربيته .

ومع ذلك برزت حقيقة مجسّدة امام أعين الجميع هي أن الدول الخليجية العشائرية الأوتوقراطية ـ هذا إذا كان من الصحيح تسميتها دولاً ـ مارست وتمارس هي الاخرى ذات الممارسات والاساليب ، ويهيمن على كلّ منها الحاكم الفرد المطلق ، حيث غياب الدساتير والمؤسسات التشريعية ، وحيث التحريم المطلق لكافة الحريات العامة والديمقراطية . وبالتالي كيف يمكن لدعاة الدفاع عن الحرية والتحرير وأزلامهم الحديث عن الديكتاتور والديكتاتورية ؟ ! .

ولمحاولة إخفاء او التخفيف من اثر هذه الحقيقة ، إنطلقت جوقة من الوعود بالتغيير والتحوّل نحو الديمقراطية والحرية ، بداها دفاع وزير الخارجية الأميركي ـ بيكر ـ أمام الكونغرس الذي إعترض بعض رجالاته على إندفاع إدارة بوش في الدفاع عن انظمة غير ديمقراطية وعشائريّة وفاسدة ، وللتصدّي لشعارات « الدمّ اغلى من النفط » ، و « لا للدفاع عن الشيوخ الفاسدين أو القذرين » .. حيث اكّد بيكر في دفاعه ، انه حالما تنتهي الأزمة ، فإن الولايات المتحدة مقدمة على تشجيع « تحولات ديمقراطية في المنطقة وإقامة نظام امن إقليمي » ، كما ذكّر بالنقاط العشر التي عرضتها إدارة جونسون على الملك فيصل ، والتي لم يطبّقها ، واعداً بمتابعتها من قبل الرئيس بوش هذه المرّة .

الجدير بالذكر أن النقاط العشر طُرحت من قبل إدارة جونسون على شاه إيران المقبور وعلى الملك فيصل في ذات الفترة ، إلّا أن الاخير ، ونتيجة لعدم المتابعة والجديّة من جانب الولايات المتحدة ، ولعدم نضوج الوضع الداخلي من ناحية اخرى ، لم يطبّقها .

ونلاحظ هنا أن وعد بيكر ربط القضيّة الامنيّة بالتحولات الديمقراطية ، بل انه جعل للتحولات الديمقراطية اسبقيّة على نظام الأمن الإقليمي .

ذلك كان الطبل الأول في الجوقة ، تبعه بعدها وعد الملك السعودي في نوفمبر ١٩٩٠ بإصدار نظام اساسي ومجلس شورى ومجالس محليّة وحلّ مشاكل المواطنين ، وذلك في مؤتمر صحافي حضره العديد من الصحفيين الذين جُمعوا بطريقة تستهدف في الأخير إسكات تلك الأصوات الأميركية ، وتهدئة الأصوات الداخلية المعارضة التي بدات بالبروز .

الجدير بالذكر أنها ليست المرة الأولى التي يعدْ فيها حكام السعودية بهكذا وعود ، بدءاً من وعود قطعها على نفسه الملك عبد العزيز ـ مؤسس الدولة ـ لأهالي الحجاز ، مروراً بوعود فيصل بإصدار نظام اساسي للحكم بعد تمرّد « الأمراء الأحرار » والحرب مع الثورة اليمنية ، وكذلك مروراً بوعود خلفه الملك خالد بعد إغتيال

إن التحديات الدولية والإقليمية التي واجهت الحكومة السعودية وأجبرتها على إطلاق وعود الحرية والديمقراطية ، تنتهي تلك الوعود بإنتهاء الأزمات ، يقابل تلك الوعود زيادة في التسلط وحرمان الشعب من أي حرية تذكر

فيصل ، وإثر الإعتصام المسلّح في الحرم المكي وإنتفاضة المنطقة الشرقية في نوفمبر ١٩٧٩ م ، وانتهاءاً بالوعود الاخيرة .

ونلاحظ هنا أن كافة وعود الحكام السعوديين بإعطاء حق ديمقراطي للشعب تأتي في ظلّ أزمة امنيّة بالتحديد ، سواء كانت تلك الأزمة داخلية أم خارجية ، وهذا دليل على إرتباط المسألتين ـ الديمقراطية والأمنيّة ـ حتى في ذهنيّة الأوتوقراطيين .

وقد تبع فهد الحكام الكويتيون الذين جمّدوا دستور ١٩٦٢ قبيل الإجتياح ، وأصرّوا على إنشاء « مجلس وطني » كهيئة كارتونية بديلة عن مجلس الأمّة . وفي نوفمبر ١٩٩٠ ايضاً ، واثناء المؤتمر الشعبي الكويتي الذي إنعقد في جدّة ، وعد حكام الكويت ممثلي شعبهم بالتمسّك بدستور ١٩٦٢ ، وتوسيع المشاركة الشعبية ، ومناقشة حق المرأة الكويتية في الإنتخابات ، وتعديل قانون الجنسيّة ، الى غير ذلك من المطالب ، التي سبق للحكومة ان ضربت بها عرض الحائط قبيل الغزو .. وقد جاءت هذه الوعود بعد ان اثبتت القوى الوطنية والديمقراطية في الكويت ، انها اكثر القوى محافظة على امن وسلامة وسيادة الوطن ، وقد إختار بعض قياداتها الصمود على ارض الكويت ، على عكس الأمراء والحكام الذين كانوا اوّل الهاربين .

قابوس عمان ، عزف هو الآخر على ذات النغمة ، حيث اعلن عن إنشاء مجلس شورى الى جانب المجلس الإستشاري ، وتمّ تقسيم البلاد الى ٥٥ ولاية لتحقيق هذا الغرض .

امّا رئيس وزراء البحرين ، والذي اجهض هو بالذات التجربة الديمقراطية قصيرة الأجل في تلك البلاد ، بعد سنتين ونصف من عمرها .. فقد وعد انه (قد) يعيد النظر في التجربة الديمقراطية ، ويعيد المجلس الوطني الذي حلّ في اغسطس ١٩٧٥ .

تبقى مسالة هامة جديرة بالإلتفات ، وهي ان الهاجس الأمني بالتحديد هو الذي افرز تلك الوعود « الديمقراطية » ، وابرز الصلة الوثيقة بينهما .. وإلى ما قبل « تحرير الكويت » كانت تلك العلاقة في مجراها الطبيعي ، حيث غياب احدهما (الديمقراطية والأمن) يعني غيابهما معاً . إلّا ان « النظام الدولي الجديد » والذي كان يُبنى لبنة لبنة اثناء الأزمة اخرس هذا المنطق .

الأمن والديمقراطية بعد « التحرير »

لقد افرزت الحرب المأساوية بكل تشابكاتها القوّة العسكرية الأميركية كحامل للعصا الغليظة ، ليس في وجه النظام العراقي وانظمة الخليج وحسب ، بل في وجه العالم كلّه الذي كان من المفترض أن يبدأ بالتشكّل الجديد .. وبدأت الولايات المتحدة مجدداً ـ وبمنطق القوة والسيطرة ـ فرض « النظام » الدولي الجديد على اوروبا واسيا ، وبالذات على المانيا واليابان ، حيث فرض شكل جديد من التعامل ما كان له ان يخرج لولا حرب الخليج . وبدل ان يضمحلّ منطق القوة بإنتهاء الحرب الباردة ، اخذ يبرز بشكل اكثر تسلّطاً بغياب احد طرفي تلك الحرب .. كل ذلك فرض منطقه على جدلية العلاقة بين الأمن والديمقراطية في الخليج ، حيث برز « الأمن الإقليمي » البعيد عن الأمن المطلوب ، وغُيّبت الديمقراطية لتستبدلها الإدارة الأميركية ـ إذا حان الوقت ـ بديكور مسمّى بها وليس منها .

□ لقد تجلّى ذلك بانصع صوره في العراق ـ بشكل خاص ـ ، فرغم « الإستفتاء » الشعبي الذي عبّرت عنه الإنتفاضة العارمة والجماهيرية في العراق ضدّ النظام الديكتاتوري في الشمال والجنوب والوسط .. إلّا انّ القوات الأميركية والمتحالفة شاركت وبشكل فعّال في إجهاض الإنتفاضة ، وذلك عبر سماحها للطائرات المروحيّة بضرب المنتفضين ، وعبر سماحها للنظام باستخدام الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى ، وعبر إمدادها الحرس الجمهوري بالوقود اللازم لتشغيل دباباته ومدافعه .. حدث كلّ ذلك مع ما يفترض ان القوات الأميركية والحليفة لها لاتزال في حالة حرب مع النظام العراقي ، وكان يمكن لها ان تمنع الطائرات المروحية والمدافع والصواريخ من ان تستخدم ، بإعتبارها متواجدة على الأرض العراقية ، وبإعتبارها منتصرة في الحرب ، ومنطق المنتصرين يفرض ما يشاء .

إلّا انّ الهاجس الأمني للولايات المتحدة كان حاضراً ، بحيث اصبح الترتيب الأمني يفرض منطقه ، برفض وصول المعارضة العراقية ذات الأفق الديمقراطي ، والتي تطرح برنامجاً ديمقراطياً لحكومة إئتلافيّة تؤمّن التعددية وتداول السلطة ودولة القانون .. ذلك ان وصول هذه المعارضة الى الحكم في العراق يعدّ تهديداً للترتيبات الأمنيّة التي تريد الولايات المتحدة فرضها لضمان سيطرتها على المنطقة ـ نفطاً وشعباً وموقعاً ـ ، كما رأت الإدارة الأميركية ان وصول هذه المعارضة سيزعزع حكام الخليج ، وإن وجود جو ديمقراطي في العراق يعني لزوم إجراء تغييرات ديمقراطية في دول الخليج .

وعلى أساس ذات « الهاجس الأمني » يمكن تفسير الضجّة التي أُثيرت حول ماساة الأكراد كذريعة لبقاء قوات دائمة للحلفاء في شمال العراق ، هدفها إخضاع الأخير ، بغضّ النظر عن نوعيّة النظام الذي يحكمه الآن وفي المستقبل .. في وقت ساد فيه صمت اميركي ـ غربي مريب حينما غزت تركيا الأراضي العراقية لملاحقة الشعب الكردي ذاته ، وإنهاكه وقتله ، غير مكتفية باضطهادها اليومي وإنتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الكردي في تركيا ذاتها .

ويستمر الحديث هنا عن « منطقة امنيّة » جديدة تفرضها تركيا في اعماق الأراضي العراقية .. ووفق منطق « الكاوبوي » الأميركي الساعي الى فرض نظام دولي جديد فإن هذا التدخّل مسالة فيها نظر ، امّا ان يطالب احدٌ بحقّه فيعدّ جريمة لا تُغتفر .

يدلّنا على هذا انه بالرغم من التدخّل الفضّ واليومي للولايات المتحدة في الشان العراقي ، واستباحة سيادة واراضي العراق ،

إن أزمة الخليج فتحت الباب على مصراعيه لتساؤلات شعوب الخليج والجزيرة العربية للأنظمة ، عن موازنات التسلح وهشاشة أنظمة الدفاع والأمن ودور الجماهير في الشدائد

وإذلال شعبه بشكل لم يسبق له مثيل ، والعمل على تجويعه ومحاصرته وقتل اطفاله وشيوخه عطشاً ومرضاً .. رغم هذا فإن إسقاط صدام وحده ، وبمنطق بوش امرٌ لا يعني الولايات المتحدة ، بل هو من شؤون الشعب العراقي ، بحيث يفهم من قوله هذا أن إسقاط صدام امرٌ غير مسموح به . وكأنّ إستباحة الأرض والإنسان في العراق ، وإنتهاك حقوق الشعب العراقي في العيش والحياة ليست من شئون الشعب العراقي .

ورغم الحديث المتكرّر في الإذاعات عن صدام حسين وضرورة إسقاطه ، إلّا أن القرارات تلو القرارات تصدر من « هيئة الأمم المتحدة » لتكبّل العراق ارضاً وشعباً ، وتنتهك بشكل فجّ سيادته الوطنيّة ، مستفيدة من إصرار صدام ذاته في البقاء على عرشه . والإدارة الأميركية بحديثها عن ضرورة إسقاط صدام تعطيه ـ وفي ظلّ النزعة الديكتاتورية وجنون العظمة ـ مقومات ومبررات البقاء ، بإعتباره في نظرها « أسمى الأهداف المستهدفة » من قبل الإمبرياليين وحلفائهم .

وواضح تماماً أن عمليات التفتيش المستمرة عن القدرات النووية العراقية ، ومواصلة الحديث والعمل المستمر من اجل تدميرها ، وإخضاعها للرقابة الدائمة ، لها اولوية امنيّة في النظام الدولي الجديد على ما سواها ، حتى لو ادّى ذلك الى تجويع ومحاصرة وقتل شعب بكامله .. إنّ الجانب الأمني يعني في نهاية المطاف سيطرة الدولة الوحيدة العظمى على مقدرات المنطقة بكاملها ، وتوسيع منطقة « مصالحها الحيوية » لتشمل العراق ونفطه ، شماله وجنوبه ، وإن اي حديث عن « الديمقراطية » لا بدّ أن ياتي بعد إستكمال الشبكة « الأمنيّة » التي تضمن ان ايّ نظام قادم في العراق لا بدّ وان يكون خاضعاً لـ « شبكة الشرنقة الأمنيّة » ، وبالتالي فلن يتعدّى معنى وحدود ايّ حديث عن « الديمقراطية » حريّة الإستثمار وحريّة السوق .

□ هذا في العراق .. امّا في الكويت ، فالموقف الخاص جداً الذي وقفته القوى الديمقراطية ، لم يحرج فقط حكّام الكويت ، بل واحرج ايضاً اسيادهم للدرجة التي إرتفعت فيها اصوات الحلفاء مطالبة بتطبيق النظام الديمقراطي وتداول السلطة في الكويت ، كما فعلت الولايات المتحدة في اليابان بعد إنتصارها .. إلّا أن الأمور لم تسر على ما يرام ، رغم بروز القوى الديمقراطية كقوى فاعلة داخلياً وخارجياً ، حيث فاجا النظام حتى اولئك المقاومين على أرض الكويت بقرارات حكومية قمعيّة لم يكونوا يتصورونها .

وإضافة الى الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الكويتي والعراقي والفلسطيني والعربي بعد « التحرير » بحجّة تعامله مع المحتل .. تنصّلت الحكومة الكويتية من وعودها بالديمقراطية ، التي اعلنتها في جدّة في نوفمبر ١٩٩٠ ، لتؤجّل البدء في تطبيقها الى اكتوبر ١٩٩٢ ، بذريعة واهية هي الحفاظ على الأمن ومعالجة المشاكل التي خلّفها الغزو .

بتصريحات الأسرة الحاكمة أُجّل تنفيذ التغييرات « الديمقراطية » لأكثر من عام ونصف ، لأن ذلك كما يبدو هو الوقت الضروري لإستكمال الترتيبات الأمنيّة التي يسعى لها مهندسو النظام الدولي الجديد . ومن هنا فإن شهر أكتوبر ١٩٩٢ لم يكن صدفة ، وإلّا لربط الشيخ جابر وعده بحلّ المشاكل الأمنيّة العالقة ، لا بموعد زمني محدّد ، يمكن من خلال تاجيله إستخدام أساليب ملتوية والاستفادة من كافة التناقضات وردود الفعل ، ليخرج « مجلس امّة » هجيناً ، يستسيغ العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة ، ويشمئز من « العرب » ، ويفضّل « الغرب » كطريقة وأسلوب للحياة . إن ما يجري الآن للمعارضة في الكويت يعتبر جزء من هكذا مخطط ، وجزء من المسالة الأمنيّة المطلوبة اميركياً .

□ وفي السعودية وعمان ، ورغم الوعود المقتصرة على « مجالس شورى » يتمّ تعيين اعضائها من قبل « أولي الأمر » من أعيان البلاد ، وهي طريقة بعيدة كل البعد عن الديمقراطية حتى بمفهومها الليبرالي البسيط .. رغم هذا ، يتمّ التنصّل والصمت المطبق عن تلك الوعود الهشّة ، كما ويتم تّجاهل المطالب الشعبية « حركة العرائض » التي افرزتها الأزمة .. وكان لسان حال الحكومة يقول : إن ما يمكن إعطاؤه لن ياتي نتيجة لمطالبكم ، وإن أتى شيء فسياتي في الوقت الذي نحدده نحن ، وكـ « مكرمة ملكيّة » .

لقد هزّت الأزمة الجماهير في هذه البلدان وبشدّة ، حيث بدات التساؤلات المشروعة حول جدول التسلّح ، والمصروفات الخيالية ، والتواجد العسكري الأجنبي على اراضي بلادنا واهدافه ، وأسباب هشاشة الأنظمة الدفاعية والأمنيّة ، ودور الجماهير وضرورة مشاركتها في إتخاذ القرارات التي تخصّ أمنها وسلامتها وحياتها .

وقد عكست تلك التساؤلات ذاتها في شكل مطالب « عرائض » جماعيّة شملت كافّة الطبقات والفئات الإجتماعية بدءاً بالقوى الليبرالية والديمقراطية ، مروراً بالطبقات الغنيّة التي تسعى الى مشاركة اوسع في السلطة ، وإنتهاءً بالقوى السلفية ـ حتى التقليديّة منها ـ التي كانت حتى وقت قريب ـ بل لازالت ـ احد اعمدة النظام السعودي .. ومع كل ذلك لازالت السلطة السعودية تماطل وتسوّف وتؤجّل إستجابتها لايّ من تلك المطالب ، وقد تعدّت ذلك الى فرضها « إستنكاراً » أصدره علماء المؤسسة الدينية الرسمية ، يشجب تسريب خبر العريضة التي تقدّم بها مجموعة من علماء الدين ، كما وتشجب الطريقة التي سلكت في نشر وتوزيع ما كتب « لولي الأمر » ! .

وهنا ايضاً ياتي دور « الترتيبات الأمنيّة » كمهمّة اساسية واولى ، وخصوصاً تلك التي تمّ الإتفاق فيها بين المسؤولين السعودينن مع « تشيني » وزير الدفاع الأميركي سرّاً ، على تواجد دائم للقوات

إن الذي يجري في الإتحاد السوفيتي يجب أن يدفع شعوب المنطقة للمطالبة بحقها في المشاركة في القرار السياسي ، وذلك بالإستمرار في الضغط على الأسر الحاكمة لتغيّر من سياستها الدكتاتورية

الأميركية في الأراضي السعودية ، وتخزين العديد من انواع الأسلحة فيها ، وزرع مجموعة من القواعد العسكرية ، وإنشاء قيادة متقدّمة للقوات الأميركية في المنطقة .

إن قضايا الأمن هذه لا شك ستكون مدار تساؤلات ـ بل هي الآن كذلك ـ في ذهن وضمير شعبنا . لذا لا بدّ من تأجيل وعود بيكر بالتشجيع نحو تحولات ديمقراطية . وإذا كان لا بدّمن الحديث عن الحرية ، فهناك حريّة دخول البضائع الإسرائيليّة الى بلادنا ، وحريّة سفر الصهاينة الى الأراضي المقدسة .. أليست هذه الحرية مطلوبة في ظل النظام الدولي الجديد ؟ .

إنّ أيّ شيء ياتي لاحقاً ، لن يكون سوى نوع من الأصباغ التجميليّة التي تخفي الوجه القبيح للأنظمة العشائريّة وللنظام الدولي الجديد .

أمنُ مَنْ الذي يجري ترتيبه ؟

إذا كان أحد الإستنتاجات الرئيسيّة لأزمة الخليج الثانية ، هو إرتباط الأمن بالديمقراطية ، بحيث يستحيل تحقيق احدهما بدون الآخر ، فأمن مَنْ الذي يجري ترتيبه الآن مادام بعيد الصلة عن الديمقراطية المنشودة ؟ .

بالتاكيد إن الأمن الذي يتمّ ترتيبه الآن ليس له علاقة البتة بأمن المواطن والوطن ، ولا الأمن الذي يصون السيادة الوطنية ، وإلاّ ماذا تسمّي القواعد والجنود القادمين من خارج الحدود ، وبقائهم في الأراضي السعودية بشكل خاص .

إن الأمن الذي يجري الإعداد له ، هو الأمن الذي يوفّر حماية النهب والإستغلال .. إنه أمن الإستعمار الجديد وفق النظام الدولي الجديد .. إنه أمن « الحلفاء » من ملوك ومشايخ وسلاطين ، لئلا يصيبهم الذعر مرة أخرى ، ويفرّوا كالفئران .. إنه أمن السيطرة على منابع النفط والتحكّم باوروبا واليابان .. إنه أمن التهديد المستمر للإتحاد السوفياتي الذي قال الرئيس بوش عنه ـ قبل الإنقلاب الأخير والإطاحة بغورباتشوف ـ لايزال مخيفاً ولا يؤمن له جناح ، لقوّته النوويّة .. إنه أمن قائم على بقاء القوة العسكرية والمجمع الصناعي العسكري كمتحكّم أساس في العالم .

وبالطبع فإن أمناً كهذا لا يمكن إلاّ ان يرتبط بـ « ديمقراطية » على شاكلته ، بعيدة كل البعد عن حقوق الإنسان ، الفرد والمجتمع والشعوب .. وبعيدة كل البعد عن العدالة الإجتماعية ، الأمر الذي يجعل كل الساعين نحو الديمقراطية بمفهومهاالحضاري والإنساني « حرية التعبير ، الصحافة والنشر ، حق الإنتخاب والترشيح ، تداول السلطة ، دولة القانون .. الخ » .. مناقضين بل و « أعداء » و « إرهابيين » للأمن المطلوب للنظام الدولي الجديد ، لأنهم يهددون الإستقرار بل السلام العالمي بأسره ! ! ؟ .

وهنا لا بدّ من التذكير بالدور الذي يجب أن تلعبه القوى الساعية نحو الديمقراطية ، وكمهمة أساسية وأولى في ظل ظروف « الأمن » الجديد . إن ذلك الدور يتمثل في رفد وتشجيع الزخم الجماهيري الذي إرتبط بقضيّة التغيير ، حيث لا يجب أن تنطفىء جذوة الإنتفاضة في العراق ، ويكون تغييير الديكتاتور على يد الأميركان أو صنائعهم كـ « هبة » و « منحة » تجعل الشعب العراقي في ظل ظروفه المأساوية ، وتحت ضغط الجوع والمرض ، أن يصفّق « للمنقذ » بوش ، بل يجب أن تكون نهاية المأساة ـ المهزلة واضحة تماماً كنتاج وصنع الشعب العراقي نفسه ؟.

وما ينطبق على العراق ينطبق بشكل أو باخر على الكويت ، حيث ضرورة تراصّ القوى الديمقراطية لتجعل الإنتخابات ومجلس الأمّة ودوره الفعّال مكسباً للشعب الكويتي لا منّة من الأمير أو مكرمة من « بابا » بوش .

وفي السعودية يجب أن تستمر « حركة العرائض » ، حتى لو ادّى ذلك إلى تكرارها ، من أجل أن ياتي وقت يتمّ فيه إنتزاع المطالب الواردة فيها ، ورفض تصوّر أو تصوير أيّ مكسب جماهيري على انّه « هبة » ملكية .

وينطبق ذلك بنفس القدر على البحرين وعمان وبقيّة دول الخليج .

ورغم أن ما يمكن تحقيقه لا يؤمّل أن يكون في ظلّ النظام الدولي الجديد ، وإذا ما تحقق شيء فإنه لن يكون ذا صلة بالديمقراطية الحقيقة .. رغم هذا فإن من واجبنا أن ننتزع ما يمكن إنتزاعه وفق فنّ الممكن .. والمهم في كلّ ذلك صلة ما يُنتزع بعمل الجماهير .. تلك هي نقطة البداية الصحيحة على طريق الألف ميل نحو الديمقراطية .

إن على كلّ الذين ينشدون الديمقراطية ـ سواء في الخليج أو غيره ـ التشبّث بتلك المفاهيم التي حاول بنجاح النظام الجديد أن يمحها من الذاكرة ، وذلك ليس من باب الدفاع عن السوفيات واطروحاتهم ، بقدر ما في تلك الأفكار من إستجابة حقيقيّة لمطالب وأماني وآمال الشعوب في العالم المتخلّف . وفي المقابل يجب رفض النظام الدولي الجديد الذي ألغى أطروحات نزع السلاح والعدالة والديمقراطية وحق الشعوب في إختيار طريق تطورها ، ورفض منطقه الأحادي ومعاييره الأمنيّة والديمقراطية المزدوجة .. بمعنى آخر ، إن الواقع الذي أفرزته حرب الخليج لا يجب أن يكون بديهة ليس أمامنا إلاّ الإستسلام لها ، بل علينا مقاومتها حتى ياتي وقت إزاحتها ، وهنا تاتي ضرورة الإستفادة من كل التناقضات العالمية ، بين الولايات المتحدة واوروبا ، وبينها والإتحاد السوفياتي ، وبينها وبين اليابان ، وبينها وبين دعاة حقوق الإنسان وجماعات الحفاظ على البيئة ، وبينها وبين معارضيها داخل الولايات المتحدة ذاتها .

إن العمل بشكل علمي ومنطقي ومنظّم ووفق فنّ الممكن في كلّ مرحلة ، جدير بإسقاط «النظام الدولي الجديد » ذي الصفات اللاإنسانية واللااخلاقية .

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ١٩٩١

تطورات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي تقريرها السنوي لعام ١٩٩١م ،نتناول منه القسم المتعلق بالمملكة العربية السعودية :

الإطار الدستوري والقانوني

لم يطرأ تغيير على الإطار الدستوري والقانوني لحقوق الإنسان في البلاد ، وتعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع وقد أوكل أمر تفسيرها الى حد كبير الى هيئة من كبار العلماء ، ولا يوجد دستور يحدد إطار الحكم وممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم ، وقد ظل الإطار العام السائد لمجمل الحياة السياسية يتسم بالتشدد تجاه ممارسة الحريات السياسية أو الإشتراك في ادارة الشئون العامة للبلاد في غيبة الإقرار بحق المواطنين في تكوين الجمعيات أو تأسيس الأحزاب أو ممارسة حق الإنتخاب والترشيح فضلا عن استمرار القيود الصارمة على حريات الرأي والتعبير والتجمع السلمي والحظر المفروض على االحق في الإضراب .

بيد أنه قرب نهاية العام أعلن ــ الملك فهد في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٠ عن عزمه على إدخال بعض الإصلاحات على نظام الحكم ، وتعهد باقامة مجلس شورى واعداد قانون للنظام الأساسي يتفق مع الشريعة الإسلامية ، وأكد انه يجري حاليا وضع اللمسات النهائية على القوانين المتعلقة بالتنظيم الإداري للأقاليم السعودية وإنشاء مجلس للشورى كما أكد الأعلان عن البدء في تنفيذ هذه القوانين فور استكمال صيغتها النهائية ، ولم تفصح التقارير التي تلقتها المنظمة في هذا الصدد عن الصلاحيات المفترض منحها لمجلس الشورى أو طريقة اختيار اعضائه ، كما لم يتبلور شيء ملموس من هذه الوعود حتى إعداد هذا التقرير .

وقد اعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مخاطبتها للمسؤلين السعوديين عن أملها في أن تتسع الخطوات التنظيمية والتشريعية المرتقبة بما يتيح اتخاذ خطوات ملموسة في مجال تطوير ضمانات حقوق الإنسان ، وان تمتد هذه الخطوات لتشمل انضمام المملكة السعودية الى المواثيق الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان وبخاصة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والمعروف ان المملكة السعودية طرف في ثلاث فقط من الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، وهي:

١ ــ اتفاقية منع والمعاقبة على جريمة إبادة الجنس البشرى .

٢ ــ إتفاقية الرق لسنة ١٩٢٦ بعد تعديلها ، والإتفاقية التكميلية المتعلقة بالغاء الإسترقاق وتجارة الرقيق والممارسات الشبيهة بالإسترقاق .

لايزال القلق يساور المنظمة ازاء إجراءات اعتقال وتوقيف الأشخاص المشتبه في معارضتهم للسلطات إو في ارتكابهم جرائم سياسية أو جنائية ، حيث غالبا ما يمضي المعتقلون فترات طويلة دون محاكمة ولايحاطون رسميا باسباب اعتقالهم ويخضعون عادة للحبس الإنفرادي ويمنعون من الإتصال بأفراد أسرهم أو محاميهم قبل انتهاء التحقيق معهم ونقلهم الى زنزانات مشتركة ، ويفتقد المعتقلون السياسيون على وجه الخصوص أية آليات فعالة للاعتراض على استمرار اعتقالهم امام هيئة قضائية تتمتع بصلاحية النظر في قانونية اعتقالهم .

وتقضي لائحة خاصة باجراءات الحجر المؤقت والتوقيف الإحتياطي ــ صادرة عن وزارة الداخلية في عام ١٩٨٣ ــ باعطاء قوات الأمن صلاحيات ايقاف واعتقال الأشخاص المشتبه فيهم والبدء في استجوابهم ورفع حالتهم الى سلطة التحقيق خلال ٢٤ ساعة من الإيقاف ، وبموجب هذه اللائحة يتم اصدار أوامر اعتقال بحق الأشخاص المحتجزين اذا ما توافرت أدلة تشير لإرتكابهم (جرائم كبرى) ، ويدخل في عداد الجرائم مخالفة الشريعة ، والإتجار في الأسلحة النارية والإشتراك في اضطرابات جماعية أو قبلية ومقاومة موظفي السلطة العامة ، وقد حددت اللائحة فترة الإعتقال تحت التحقيق بمدة ٢١ يوما يجوز لسلطات التحقيق تمديدها لمدة ثلاثين يوما أخرى بطلب مقدم الى حاكم الإمارة ، كما يخول حاكم المنطقة صلاحية تمديد الإعتقال بعد انتهاء هذه الفترة والى حين اتخاذ وزارة الداخلية للقرار النهائي بشأن الشخص المعتقل ، ورغم ان اللائحة تجيز

للمعتقل أن يقدم اعتراضا على طلب تمديد اعتقاله أمام حاكم الإمارة ، وتوجب على مكتب الحاكم تشكيل لجنة للمراجعة تتكون من خبير قانوني من موظفي الحكومة وممثل الشرطة للنظر في هذا الأمر ، فان التقارير التي تتلقاها المنظمة تشير الى ان مثول المعتقلين السياسيين امام مثل هذه اللجان قد انحصر في الحالات التي قام اصحابها بتوقيع اعترافات تدينهم ، وان مهمة اللجان انحصرت في سؤالهم ان يقروا بالاعترافات الموقعة من جانبهم .

وتشير التقارير التي تلقتها المنظمة في يناير / كانون الثاني ١٩٩٠ الى ان ٦٦ شخصا مازالوا رهن الإعتقال دون محاكمة منذ القاء القبض عليهم خلال عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ويشتبه في مناصرة هؤلاء الأشخاص أو انتماء عدد كبير منهم الى منظمات سياسية محظورة من بينها (منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية) ومنظمة (حزب الله في الحجاز) و (الحزب الاشتراكي العربي) ، ويذكر من بين اولئك (مهدي احمد الصفواني ، مالك حسن الرهن ، جاسم على عاشور ، ومحسن مهدي المخاميل الذين القي القبض عليهم في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ بزعم انتمائهم أو مناصرتهم لمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية .

وتشمل قائمة المعتقلين لفترات طويلة دون محاكمة ٢٠ شخصا ممن يشتبه في صلاتهم بمنظمة حزب الله في الحجاز يعود تاريخ إعتقال ستة عشر منهم الى ابريل / نيسان ، وأغسطس / آب من عام ١٩٨٨ ، ومن بينهم جعفر جاسم الحمد ، والشيخ عبد الكريم الحبيل ، ومصطفى على الخاتم .

وحسبما تشير التقارير فأن عددا ممن يعتقد انهم مازالوا رهن الإعتقال كانوا هدفا لإعتقالات سابقة دون تهمة أو محاكمة ، ومن بين هؤلاء الأشخاص يوسف حسين جواد الربح الذي سبق اعتقاله في ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، وسيد طاهر الشميمي الذي سبق اعتقاله لعدة اشهر خلال عام ١٩٨٦ ، والشيخ على عبدالكريم العوى الذي اعتقل ايضا خلال عام ١٩٨٦ واطلق سراحه في اطار عفو ملكي عام ١٩٨٧ ليعاد اعتقاله مجددا في ابريل / نيسان ١٩٨٨ .

وخلال اغسطس / آب ١٩٩٠ اشارت التقارير التي تلقتها المنظمة الى اعتقال سبعة من الطلاب بسجن مباحث الدمام من بينهم هاني على زين الدين ، وفؤاد احمد زين الدين ومحمد علي معتوق .

كما اشارت هذه التقارير الى اعتقال الشيخ جهاد سعيد القريش وهو عالم دين واخيه علي سعيد القريش الطالب بجامعة الرياض في منتصف سبتمبر / أيلول بمدينة صفوى ، كما اعتقل في نهاية هذا الشهر ثلاثة طلاب هم عبد الشهيد على المبارك ــ وحبيب احمد الدرورة ــ وجاسم سلمان التنبل ، وذلك بمطار الرياض إثر عودتهم من دمشق .

وفي أكتوبر / تشرين أو ل اعتقلت السلطات ، الشيخ سمير على الربح ــ عالم دين ــ بمطار الرياض مع زوجته وابنته ، ونقل الى سجن مباحث الدمام بينما اطلق سراح زوجته وطفلتيه بعد فترة قصيرة ، كما شملت الإعتقالات ايضا في هذا الشهر الشيخ حبيب محمد آل دهيم ــ عالم دين ــ وعبد المعطي صالح

إن التقارير التي تتلقاها المنظمة تثير القلق حول ممارسات التعذيب بحق المحتجزين ، وبخاصة خلال فترة التحقيق التي يودع فيها المعتقلون في الحبس الإنفرادي حيث ينقطع عن العالم الخارجي

فتيل ، وعبدالله على المختار ، واشارت التقارير الى ان الأخير وهو موظف في ارامكو كان قد سبق اعتقاله هو وزوجته في فبراير / شباط ١٩٨٦ واطلق سراح زوجته بعد ستة اشهر من اعتقالها بينما افرج عنه في عفو عام في ١٩٨٧ .

كما قامت السلطات في الأسبوع الأخير من ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠ باعتقال احمد على المرهون من مطار الظهران واشارت التقارير الى انه كان من المنفيين الى خارج البلاد منذ عام ١٩٨٤ .

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

ظلت التقارير التي تتلقاها المنظمة تثير القلق حول ادعاءات وممارسات التعذيب بحق المحتجزين ، وبخاصة خلال فترة التحقيق التي يودع فيها المعتقلون في الحبس الإنفرادي وتنقطع فيها صلاتهم بالعالم الخارجي .

ووفقا لهذه التقارير فإن عبدالشهيد أحمد الشافعي الذي اعتقل بالدمام في ١٧/ ٨/ ١٩٨٩ قد نقل الى مستشفى الدمام المركزي بعد اصابته بكسور مضاعفة في يده وآلام حادة في الظهر يرجح أنها نتيجة للتعذيب ، كما اعربت التقارير عن قلقها بشأن حالة السجين مالك حسن الرهن الذي اعتقل في ٢٨/ ٨/ ١٩٨٨ بالدمام واشارت التقارير الى انه حتى أوائل عام ١٩٩٠ كان لا يزال رهن الإعتقال ، وتردّدت إدعاءات بتعذيبه ، رافقها نقله الى المستشفى بعد اعتقاله بأيام محدودة واستمر تحت الإشراف الطبي بها لمدة ثلاثة أشهر ثم اعيد تحويله الى مستشفى الدمام المركزي في مناسبتين لاحقتين كانت الأخيرة منهما في ١٧/ ٧/ ١٩٨٩ وتضيف التقارير الى ذلك حالة الشيخ محمد الصليبي الذي القي القبض عليه في ٣/ ٣/ ١٩٨٩في نقطة تفتيش الحديثة على الحدود الاردنية السعودية وتواترت انباء عن تعذيبه اثناء إعتقاله وحبسه إنفراديا لمدة ثلاثة اشهر تحت إشراف المباحث العامة في الدمام وحسبما تشير هذه التقارير فقد نقل في يونيو / حزيران الى مستشفى الرياض المركزي لمدة أسبوع واحد وأعيد بعدها مرة اخرى الى الحبس الإنفرادي في الدمام ، حتى أطلق سراحه في ٨ / ٩ / ١٩٨٩ .

كما أوردت التقارير التي تلقتها المنظمة مايشير الى ان المعتقل حسين على الزوري الذى ألقي القبض عليه في أغسطس / آب ١٩٩٠ قد تعرض الى التعذيب ونقل على اثره الى مستشفى الدمام المركزي ، كما تعرض للتعذيب ايضا ناجي جاسم تحيفه وهو عامل جرى إعتقاله في أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٠ بسجن مباحث الدمام ، وهو ما أدى الى نقله الى المستشفى لمدة أسبوعين .

تتولى وزارة الداخلية فرض القيود الصارمة على كافة المطبوعات المحلية والخارجية المقروءة أو المسموعة أو المرئية ، وتجيز لوزارة الإعلام عرض مطبوعات خارجية بعد نزع صفحات المعترض عليها

حرّيه الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي

رغم ما نصّ عليه القانون السعودي الخاص بنظام المطبوعات والنشر في المادة الرابعة والعشرين من ان (حرّية التعبير عن الرأي بمختلف وسائل النشر مكفولة في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية) فقد اضاف الى ذلك الحق في فرض الرقابة على الصحف وفقا للظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء .

ويحظر القانون على الأفراد تملك الصحف ، حيث يقضي بانشاء الصحف من خلال مؤسسات صحفية تأخذ شكل الشركات المساهمة .

وينطوى القانون على فرض قيود صارمة على كافة المطبوعات المحلية والخارجية المقروءة أو المسموعة أو المرئية ، حيث تتسع دائرة الأمور التي يجوز بموجبها حظر المطبوعات لتشمل الإخلال بالنظام أو الاداب العامة والأصول الشرعية ، وكل ما ينافي أمن الدولة ونظامها العام ، وكل ما تقضي الأنظمة والتعليمات بسرّيته ، وكل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو البعثات الديبلوماسية أو يسيء الى علاقات المملكة مع هذه الدول ، وكل ماينسب للمسئولين بالدولة أو الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من اخبار مكذوبة يكون من شأنها الإضرار بهم أو المساس بكرامتهم ، وكل مايتضمن قدحا أو تشهيرا بالأفراد ، وكل مامن شأنه الدعوة لمبادىء (هدامة) أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين .

ويجيز القانون لوزارة الاعلام في سبيل الإجازة عرض مطبوعة خارجية للتداول نزع الصفحات المعترض عليها أو طمس ما ترى ضرورة طمسه كما يجيز أيضا لوزارة الإعلام الحق في مصادرة أو إتلاف أية صحيفة صادرة بالمملكة اذا ماتضمنت مسّا بالشعور الديني أو ماينطوي على تعكير الأمن أو مخالفة الآداب العامة أو النظام العام .

كما يعطي القانون لوزير الإعلام (طبقا لمقتضيات المصلحة العامة) الحق في ايقاف أي مطبوعة محلية عن الصدور لمدة شهر ومايزيد على ذلك يخضع لموافقة رئيس مجلس الوزراء .

ويقضي القانون بمعاقبة المخالفين لأحكامه بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة مالية لا تتجاوز ٣٠ ألف ريال أو بكلتا العقوبتين .

وخلال العام ١٩٩٠ تلقت المنظمة تقارير تشير الى مصادرة صحيفة (الأخبار) المصرية في أغسطس / آب وذلك لما تضمنته من مناقشات حول رأى الدين في استثمار رؤوس الأموال .

وقد قامت السلطات باحتجاز ٤٩ من النساء السعوديات في السادس من نوفمبر / تشرين الثاني حتى فجر اليوم التالي للتحقيق معهن بشأن المسيرة التي قمن بها بالعاصمة للمطالبة بحقهن في قيادة السيارات ، وتشير تقارير المنظمة بهذا الخصوص الى ان السلطات قد ابعدت اولئك النساء من اعمالهن كما قامت بمصادرة جوزات سفرهن ، وحظرت عليهن السفر لمدة خمسة عشر عاما ، كما فرضت حظر السفر على ازواجهن لمدة خمس سنوات .

كما اشارت الشكاوى التي تلقتها المنظمة الى واقعة اعتقال الصحفي صالح العزاز رئيس تحرير مجلة التجارة التابعة لغرفة التجارة والصناعة بالرياض بزعم مشاركته في تنظيم المسيرة النسائية ، وكانت زوجته الدكتورة فوزية البكر بين المشاركات في هذه المسيرة ، واشارت الشكاوى الى ان صالح العزاز كان قد سبق اعتقاله دون تهمة أو محاكمة لنحو ستة أشهر خلال عام ١٩٨٢ وكان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس تحرير صحيفة اليوم ، كذلك أشارت الشكاوى الواردة للمنظمة الى قيام السلطات بالقاء القبض على الشيخ عايض القرني إثر محاضرة القاها في مدينة بيشه بعنوان (القوى الضالعة في أزمة الخليج) خلال النصف الأول من ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٠ حيث أودع في أحد السجون بأبها ، ووفقا لهذه الشكاوى فقد تجمع مايقارب من مائتي شخص في مسيرة لمراجعة امير المنطقة في امر اعتقال الشيخ القرني واعتقل خمسة منهم كانوا قد توجهوا لمقابلة الأمير تعرض أولئك المعتقلين للتعذيب ، وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات السعودية واحاطتها بفحوى هذه الشكاوى وناشدت السيد وزير الداخلية العمل على اطلاق سراح المحتجزين اذا لم يكن هناك اتهامات محدّدة بحقهم ، أو سرعة تقديمهم لمحاكمة عادلة اذا ماكانت هناك مثل هذه الإتهامات ، وأوضحت المنظمة في خطابها أن الحكومة السعودية التي سبق ان أعلنت التزامها بميثاق الأمم المتحدة مدعوة لإعمال الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان .

وفضلا عن ذلك ، فقد اشارت إلتقارير التي تلقتها المنظمة في نهاية عام ١٩٩٠ الى قيام السلطات قبل نحو أربعة أشهر – بإغلاق (الحوزة العلمية) في مدينة المبرّز بمنطقة الأحساء الواقعة في الجزء الشرقي من المملكة ، وهي تعد بمثابة حلقات للدراسة الدينية ينظمها ابناء الطائفة الشيعية ويحضرها مجموعة من الطلاب يصل عددهم الى نحو (١٠٠) طالب يدرسون ثلاث ساعات يوميا وقد تأسست قبل أكثر من ستة عشر عاما ، وتقوم بتدريس المواد الدينية التقليدية ولاترتبط بأى حال بالقضايا السياسية ، وقد سبق قرار إغلاق الحوزة

في أعقاب الغزو العراقي للكويت طردت الحكومة السعودية اكثر من ٨٥٠ الف مواطن يمني بعد مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم وحقوق اكتسبوها على مدى سنوات طويلة من إقامتهم في المملكة

خطوات عديدة تمثلت في استجواب المشرفين عليها من قبل جهاز المباحث والإستخبارات بمدينة الأحساء ، والمطالبة بتقديم بيانات بأسماء الطلاب المنتسبين لها ، ثم امتد الأمر الى المطالبة بامتناع الحوزة عن استقبال أي طلاب من خارج المدينة .

الحق في التنقل والسفر والإقامة

وفقا لنظام (الكفيل) المعمول به في المملكة السعودية وباقي بلدان الخليج تفرض قيود شديدة على الراغبيين من الجنسيات الأخرى في العمل والإقامة في البلاد أو على العاملين الوافدين الراغبيين في العودة الى بلادهم ، فوفق هذا النظام فإن الحصول على عقد أو ضمان كفيل سعودي أو كليهما يعد شرطا مسبقا للحصول على تأشيرة دخول أو بطاقة إقامة وتصريح عمل ، وعندما تكون الدولة هي صاحبة العمل فانها تتصرف باعتبارها كفيلا نظاميا معنويا ، فيما يبرز دور الكفيل كغطاء قانوني لاستثماراتهم ، يشاركهم بموجبه في جزء كبير من الأرباح ، وغالبا ما يحتفظ الكفيل بوثائق سفر الأشخاص الذين يعملون تحت مظلة كفالته ومن ثم فهو يتحكم في إقامتهم في البلاد أو في فرص انتقالهم من عمل لاخر ، وتقف التشريعات المحلية بالكامل في صف الكفيل الذي يملك الحق في انهاء العمل أو الشراكة مع الشخص المكفول ويملك حق ترحيله في أي وقت .

وفي إطار هذا النظام اعلنت السلطات ــ على نحو مفاجيء ــ في ١٩ سبتمبر / ايلول ١٩٩٠ وقف الإستثناءات الخاصة بعمل وإقامة بعض الجنسيات داخل المملكة ، وكانت هذه الإستثناءات تسمح لحامل هذه الجنسيات بدخول البلاد بدون تأشيرة والحق في العمل والتمتع بحق التملك وإقامة المشروعات التجارية بدون الحاجة الى كفيل سعودي ، ورغم ان القرار السعودي لم يشر الى الجنسيات المعنية فقد تجلت ابرز تداعياته على العاملين والرعايا اليمنيين المقيمين بالمملكة والذين يقدر عددهم بنحو مليوني مواطن ، وقد منح أولئك مهلة لمدة شهر لتصحيح اوضاع إقامتهم جرى تمديدها لشهر آخر ، وقد رافق هذا الإجراء إجراءات تعسفية طالت الآلاف من المواطنين اليمنيين ، وفيما ناشد مجلس الوزراء اليمني السلطات السعودية العدول عن هذا القرار فان البيان السعودي الذي جاء ردا على هذه المناشدة حمّل الحكومة اليمنية مسئولية الغاء هذه الإمتيازات بالنظر الى مواقفها ومواقف الإعلام اليمني من احداث الخليج .

ووفقا للتقارير التي تلقتها المنظمة فان نحو ٨٥٠ الف مواطن يمني قد اضطروا الى العودة الى بلادهم حتى العاشر من نوفمبر / تشرين الثاني وان الكثير منهم قد فقدوا ممتلكاتهم واموالهم وحقوق اكتسبوها على مدى سنوات طويلة من اقامتهم بالمملكة ، وكشفت مصادر المنظمة العربية لحقوق الإنسان باليمن عن حالات حادة شملت طرد نحو ٤٠٠ مواطن يمني يداومون على غسيل الكلى في المستشفيات السعودية اكتظت بهم مستشفيات اليمن دون امكانيات تستطيع المساعدة في مواجهة حالاتهم مما أدى الى فقدان بعضهم حياته ووفقا لما صرح به وزير الصحة اليمني فقد ادى ذلك الى وفاة ٣٢ شخصا امرتهم السلطات السعودية بترك المستشفيات ومغادرة البلاد ، كما اشارت تقارير دولية الى احتجاز المئات من المواطنين اليمنيين ــ قبل ترحيلهم ــ وقد قبض عليهم في الشوارع والمدارس ومقار اعمالهم كما اقتيد بعضهم من خلال حملات يومية على الأحياء السكنية التي يقطنوها وبخاصة في مدينة جدة ، كما اشارت هذه التقارير الى مظاهر سوء المعاملة والتعذيب التي تعرض لها اليمنيون اثر احتجازهم ، وقد شملت هذه المظاهر الضرب المبرح على جميع اجزاء الجسم والحرمان من النوم واستخدام الفلقة بالضرب على باطن القدمين والخنق حتى يصل الضحية الى شفا الموت ، وهي مظاهر بدت متفقة الى حد كبير مع اساليب التعذيب التي ادعى العديد من المعتقلين السياسيين تعرضهم لها خلال السنوات الأخيرة ، على ان السلطات السعودية ردا على ما أوردته التقارير الدولية في هذا الصدد قد اعربت عن أنها (لا تعتقد ان ثمة انتهاكا واسع النطاق قد طرأ على سياستها التي تقضي بأن يعامل اليمنيون معاملة تقوم على المودة وصيانة الكرامة) .

وقد اعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ لدى السلطات السعودية ازاء هذه التداعيات وطلبت السماح لها بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في هذا الأمر ، واشارت الى اهميتها أيا كانت المسوغات القانونية والإدارية التي دفعت الى إتخاذ هذا القرار ، فان مشروعية أي قرار تقاس بمدى تأثيره على مصالح المواطنين ، مشيرة الى ان هذا القرار قد أشاع الإضطراب في مصالح مئات الآلاف من اليمنيين الذين خدموا المملكة وعاشوا في رحابها سنوات طويلة دون أية مآرب او مشكلات أمنية وسياسية ، وأوضحت المنظمة انها كانت تتطلع لأن يكون اتجاه المملكة نحو تعميم التسهيلات التي تمنحها لليمنيين على سائر العاملين الوافدين بالمملكة ، ليس العكس ، والغاء نظام الكفيل الذي يضع المملكة في موضع النقد المستمر .

وكانت السلطات السعودية قد قامت في اعقاب الغزو العراقي للكويت وما افرزه من تباينات سياسية في مواقف الحكومات العربية بطرد معظم اعضاء السفارات الأردنية والعراقية واليمنية ، كما تعرض الأردنيين المقيمين بالمملكة السعودية الى صور مختلفة من الإهانات والمضايقات دفعت بعشرات العائلات الأردنية الى اتخاذ قرار بالعودة الى بلادهم وقد اشار بعضهم الى ان السلطات قد قامت بتوقيفهم بالمطار لأكثر من عشر ساعات كما فرضت السلطات قيودا على حركة الشاحنات الأردنية ضمن اجراءات استهدفت ممارسة بعض الضغوط الإقتصادية على الأردن لحمله على تغيير موقفه المساند للعراق .

الديمقراطيّة في ظلّ الأنظمة الخليجيّة العشائريّة

بقلم سعيد سيف

عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير البحرين

■■ طالما أن البحث يتركز حول أنظمة الخليج والجزيرة العربية ، فإن العنوان يثير إلتباسين :

أولهما : هل هناك ديمقراطية في هذه الأنظمة الخليجية ، وما هي ملامح هذه الديمقراطية ؟.

وثانيهما : هل نحن أمام أنظمة عشائرية حقاً بالمعنى التقليدي الذي شاهدناه في الجزيرة والخليج في القرون السابقة ، قبل إكتشاف النفط ، أم أننا أمام وضعيّة إقتصادية ـ سياسية جديدة ، نصرّ على إستخدام التسميات القديمة للنيل من هذه الأنظمة في سلوكها السياسي ؟ .

وإذا كانت هذه الأنظمة عشائرية ، فهل تمارس سلطتها السياسية على الطريقة العشائرية ؟ ، وهل الديمقراطية التي عرف بها المجتمع العشائري موجودة في هذه الأنظمة ؟ ، ويبرز أيضاً سؤال تقليدي :

ما هي الأسس التي ترتكز عليها ديمقراطية المجتمع العشائري ؟ ، وهل هناك تشابه أو تماثل في السلوك السياسي للمجتمعات العشائرية التي عرفت في مختلف مناطق العالم ؟ .

وعندما نتحدث عن الديمقراطية ، فذلك يعني أننا نتحدث عن ممارسة المجتمع لحقوقه في إدارة شؤونه السياسية ، أي حقوق الأفراد والمجموع ، وواجباتهم ، والصراع الذي دار ويدور من أجل أن يمارس الجميع ، بأشكال متعدّدة حقّهم في المشاركة في إتخاذ القرارات التي تمسّ مصيرهم ، والقرارات التي تتعلّق بشكل السلطة السياسية ، وحقّ كل مواطن في أن يضع بصماته على اي قرار يتعلق به أو بمجتمعه في مختلف الميادين .

ولا نعتقد بأن هذا المفهوم مختلف عليه ، بل ان أوجه الخلاف أو الإختلاف هي في الكيفيّة التي مارست فيها المجتمعات هذه الحقوق الأساسيّة ، وبالتالي تنوّعت أشكال الممارسة السياسيّة ، تبعاً للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في مختلف العصور والأمكنة .

وعندما نتحدث عن المجتمع العشائري ، فإننا نتحدث عن مجتمع في بداية تطوّره الإقتصادي ـ الإجتماعي ، حيث لا تزال قوى الإنتاج ضعيفة وبدائيّة ، أي أن الناس لايزالون يعتمدون بدرجة كبيرة على الطبيعة ، وبالتالي فإن التمايزات الطبقية محدودة ، وكلّما تزايدت الفروقات الطبقية ، أي إمتلاك الثروة ، تعقّدت العلاقات السياسية ، وأصبحت هناك إمتيازات للعائلة أو العشيرة أو الأفراد الموهوبين إقتصاديا أو عسكرياً أو فكرياً ، حسب إحتياجات المجتمع .

لقد لعب العامل الخارجي ، وبالتحديد منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر ، دوراً كبيراً في الحياة السياسية لهذه المنطقة الخليجية ، سواء في العلاقات بين القبائل ، أو علاقة الحاكم بالقبائل التابعة له ، ولاحقاً في شكل الإدارة السياسية التي فرضها المستعمر لتنسجم مع مصالحه ومتطلبات هذه المصالح التي نمت منذ الاكتشافات الأولى للبترول .

وبالرغم من صعود الممالك وهبوطها في الخليج والجزيرة العربية ، فقد كانت العلاقات القبليّة قويّة للغاية ، وقد إستندت على الأرضيّة الإقتصادية التي تعود الى الحالة الطبيعية ، عندما تتدهور التجارة والملاحة ، أو خطوط المواصلات مع العالم الخارجي ، حيث تنزع الى المساواة والعدالة ، وحثّ المواطنين على المساهمة في إتخاذ القرارات المتعلّقة بمجتمعهم .. هذه القيم التي تمّ التعبير عنها في الكثير من الحكم والأمثال ، وكذلك الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبويّة الشريفة .

فقد أكّدت الآيات الكريمة : « وأمرهم شورى بينهم » ، و « شاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكّل على الله » ، على ضرورة إستشارة المسلمين في كافة المسائل الداخلية والخارجية ، وعدم إتخاذ القرارات التنفيذيّة من قبل الحاكم قبل هذه الإستشارات . كما تشير الآية « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزّة أهلها أذلّة » ، الى شجب الإسلام للنظام الملكي ، واتهامها لهذه الأنظمة ـ بطريقة شبه مطلقة ـ بإفساد البلاد وإذلال العباد ، وبالتالي إبتعاد هذه الأنظمة الملكية عن القيم الإنسانيّة والعدالة التي يجب أن تسود في المجتمع .

إن المجتمع القبلي يرتكز على تكاتف أفراده ، ويحتاج الى المساهمة الجديّة من جميع مواطنيه ، وبالتالي ضرورة مشاركتهم في إتخاذ القرارات التي تتعلّق بمصيرهم أو بكيفيّة تسيير شؤون المجتمع .

كما ونجد الكثير من العادات والتقاليد في تسيير شؤون المجتمع متقاربة لدى المجتمعات القبليّة .

إن منطقة الحجاز كانت قد أشتهرت بالمستوى العالي من الوعي بحكم إحتكاكها بمصر ، تمثل بالمعارضة الشعبية التي كان يقودها التجار والوجهاء والمتنورين في خضم الصراع المرير بين الأسرتين السعودية والهاشمية

كان مجلس القبيلة في المجتمع القبلي في الجزيرة العربية يمثل الإطار الذي يقوم بتصريف جميع شؤون القبيلة ، وفي مجال الملكية لم يكن أحد من أعضائه ليتميّز بشيء عن جمهور أفراد القبيلة أو العشيرة ، وكان الزعماء ينتخبون من قبل أعضاء مجتمعهم ، وكان نفوذهم مشروطاً بخبراتهم وبسالتهم الحربية وحكمتهم . وتتمثل سلطة مجلس القبيلة بشخص رئيسها أو سيدها ، حيث كان المرجع المسؤول عن قبيلته في أيام السلم والحرب .

ولا شك أن الممارسات السياسية التي سار عليها الخلف ، بعد الإسلام ،قد إنبثقت من الأطر السابقة ، مع التشذيب الذي مارسه الدين الإسلامي بتعاليمه الحنيفة على هذا المجتمع ، حيث أكّد على الشورى والمساواة وعدم أفضليّة الناس على بعضهم البعض ، فالناس سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على أعجمي إلّا بالتقوى .

ولم تتغيّر هذه الممارسات القبليّة في إدارة شؤون البلاد والمواطنين طيلة القرون التي سبقت إكتشاف النفط ،فإذا أمعنّا النظر في نظام الإمامة الذي ساد عمان فترة طويلة ، فإننا نجد أن مرجع أمور المسلمين يعود الى المسلمين أنفسهم ، وأن الشعب يمارس سلطاته من خلال إنتخاب الإمام . ويروي لنا (السالمي) عملية الإنتخاب على النحو التالي :

« تمرّ عملية الإنتخاب بسلسلة من الإجراءات ، تبدأ بإجتماع جمهور من أبرز القادة السياسيين والدينيين في مكان ما من البلاد ـ وهو عادة مدينة نزوى ـ برئاسة أحد العلماء ، حيث تجري المباحثات بين المرشحين ، فإذا إتّفق المؤتمرون على ترشيح رجل معيّن ، منحوه ولاءهم ... وتعتبر هذه الخطوة أول عمليّة في الإحتفالات التي تقام لمبايعة الإمام . أما المرحلة الثانية فتتمثّل في إعلان البيعة على الناس ، وعندئذٍ يكون من حقّ الجماهير أن تؤيّد أو ترفض الإمام المرشّح . إن الدور الذي تقوم به جماهير الشعب في إجراءات البيعة ليست مجرّد شكليّات فارغة ، إذ أن كثيرين ممّن رشّحهم وجهاء البلاد وعلماؤها ، لم ينالوا ثقة الشعب ، وبالتالي لم يتولوا هذا المنصب » .

ويضيف : « أمّا الصفات التي ينبغي أن تتوفّر في الإمام فهي التواضع ، والورع ، والعدل ، والإحاطة الشاملة بالعقيدة ، والكفاءة العسكرية » .

وعندما نقترب من القرن العشرين ، فإننا نلمس حالات شبيهة ، حيث كانت الجماهير تسهم برأيها في أخطر القرارات السياسية ، ومن بينها عزل الحكام ، والمساهمة في حلّ مشاكل الحرب والسلم ، وهذا ما حصل في الحجاز مثلاً في الصراع الدامي الذي نشب بين آل سعود والهاشميين ، حيث نهض أهل مكّة بالإتفاق مع أهل جدّة يطالبون الشريف حسين بالتنازل عن العرش لولده علي ، ظنّاً منهم أن هذا الأمر سيرضي إبن سعود ، فيعود مع قومه الى نجد ، وأرسلوا برقية الى الحسين جاء فيها : (إن الأمّة قرّرت نهائياً تنازل الشريف حسين وتنصيب إبنه الأمير علي ملكاً على الحجاز فقط ، مقيّداً بالدستور ، شريطة أن ينزل على رأي المسلمين وأهل الحجاز في تحقيق آمالهم ورغباتهم في إصلاح شؤون البلاد المادية والمعنوية ، وأن يكون للبلاد مجلسان : أحدهما نيابي وطني لإدارة الأمور الداخليّة والخارجية ، والآخر شوري يتكون من أعضاء منتخبين من المسلمين على إختلاف بلادهم ، مهمّته الإرشاد والمساعدة على إصلاح الشؤون الداخلية والخارجية) . وقد وقّع البرقيّة ١٤٠ من أعيان مكة وجدّة .

وخلال تلك المرحلة العصيبة من الصراع على السلطة بين الأسرتين السعودية والهاشمية ، تمكّنت الحركة الشعبية التي مثّلها آنذاك التجار والوجهاء وأعيان البلاد والمتنورين .. من التعبير عن المستوى العالي للوعي الذي وصلت إليه منطقة الحجاز آنذاك بحكم إحتكاكها المستمر بمصر . ففي الخامس من ربيع الأول سنة ١٣٤٣ هـ ،إجتمع الناس في دار الحكومة بجدّة وجاء الأمير علي وبايعوه ملكاً دستورياً على الحجاز شريطة النزول على رأي الأمّة ، وأن يكون لها مجلس وطني نيابي يُنتخب أعضاؤه من عموم أقطار الحجاز بموجب قانون أساسي « دستور » كما هو جار في الأمم الراقية ، ومهمته إدارة البلاد بواسطة وزارة مسؤولة أمام المجلس .

وقبل يومين من البيعة أنشأ أهل الرأي من أبناء الحجاز حزباً سياسياً بإسم الحزب (الوطني الحجازي) ، وضعوا له المبادىء الآتية :

★ السعي بكلّ الوسائل لحفظ البلاد من الكارثة المحدقة بها .

★ السعي لجعل البلاد دستورية إسلامية سالمة من شوائب الدسائس والنفوذ الأجنبي .

★ النزول على ما يرتئيه العالم الإسلامي من مصلحة البلاد والعباد .

ونظراً لهذه الوضعيّة السياسية المتقدّمة ، فإن الملك عبد العزيز آل سعود لم يتمكّن من تجاهل هذا الواقع ومدّ السلطة الوهابية على مجمل الحجاز ، ولذلك سار خطوات مدروسة بعد سيطرته على هذه المنطقة ، الى أن إستطاع تذويب تلك التطلّعات .

○ فقد أعلن عبد العزيز السعود في ١٣ / ١٢ / ١٩٢٤ م ، في خطبة البيعة أنه « سيجعل الأمر في هذه البلاد المقدسة شورى بين المسلمين » .

○ وفي ديسمبر ١٩٢٤ م أجرت السلطة السعودية إنتخابات في مكة كان الغرض المعلن منها تكوين نوع من الإدارة الذاتيّة ، وانتخب مجلس شورى قوامه ١١ عضواً برئاسة الشيخ عبد القادر الشيبي .

وحرص وجهاء الحجاز على أن يحصلوا على مكاسب سياسيّة تقيهم تسلّط بدو نجد على الحجاز .. فقد شكل ٥٦ من ممثلي الارستقراطية المحليّة والعلماء والتجار « مجلساً تأسيسياً » قرّروا فيه أن الحجاز يجب أن يظلّ مستقلاً عن نجد في الشؤون الداخلية والخارجية ، ولا يجمع بين مملكتي الحجاز ونجد إلّا شخص الملك . وطالب بتشكيل حكومة إسلامية في الحجاز ، وأن يشرّع دستور بحيث يكون البناء الداخلي ، وتسنّ الأحكام الإدارية وفقاً للظروف المحليّة .

○ وتشكّلت في نفس العام ١٩٢٦ ـ وفق مرسوم ملكي ـ المجالس الإستشارية في مكة والمدينة وجدة وينبع والطائف ، وصار لها فيما بعد طابع بلدي ، ومن ثم تشكّل مجلس شورى ضمّ ١٣ شخصاً .

○ وفي أغسطس ١٩٢٦ م تمّ تعيين فيصل نائباً للملك على الحجاز ، وأصدر في الوقت نفسه « التعليمات الأساسية للمملكة الحجازيّة » التي هي بمثابة دستور ، وقد حدّدت وضع نائب الملك ومجلس الشورى والهيئات

الإدارية .

ونظراً لترابط الحجاز مع مصر والشام بدرجة أوثق من بقيّة مناطق المملكة ، فقد إنعكس ذلك على حركة المعارضة نفسها ، حيث عبّرت المعارضة الحجازية عن نفسها في حزب سياسي حمل إسم « حزب الأحرار الحجازي » ، والذي أقام روابط وثيقة مع الهاشميين في شرق الأردن ، ومع القوى السياسية المصرية بهدف طرد الحكم السعودي ، وإقامة مملكة دستورية مستقلّة ، ولكن هذه الجهود فشلت ، وعلى ضوء نتائجها ، تمّ إعلان المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ م ، وأُلغيت كافة الإمتيازات السياسية التي إنتزعتها الحركة السياسية في الحجاز قبل ذلك ، حيث أصدرت وزارة الداخلية السعودية بلاغاً بتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٣٥١ هـ ، يتضمّن ما يلي :

« ★ **أولاً** : لا يجوز لأحد من أهل هذه البلاد أن يقوم بدعاية سياسية لأيّة جهة من الجهات ، ومن عُلم عليه شيء من هذا ، فإن إدارة الشرطة مأذون لها بمعاقبته .

★ **ثانياً** : إن الأحزاب والتحزّبات ممنوعة في هذه البلاد ، وكلّ من يقوم بها ، أو يعمل فيها ، فإن إدارة الشرطة مسؤولة عن تعقّبه ومنعه من ذلك » .

ولا شكّ أن السلطة السياسية في المملكة كانت في مطلع عهدها ، قد حملت سماتها العشائرية الدينية من حيث تأثير رجال الدين (الوهابيين) أو رؤساء القبائل ، خاصة وأن الملك عبد العزيز قد سعى إلى إقامة أوسع تحالف قبلي لدعم سلطته من خلال التزاوج ، كما أن التطوّر الإقتصادي ـ السياسي الذي شهده الحجاز قد أثّر على الهيكل الإداري ، لكن الملك الذي سحب الإمتيازات السياسية تدريجياً من الحجازيين ، وقد عمّم لاحقاً سلطة ملكيّة مطلقة ، تدعّمت بالنفوذ والدعم البريطاني أولاً ، ثم بالدعم والإسناد الأميركي الذي تسلّل الى البلاد عبر شركات النفط .

تشابهت هذه الأوضاع مع ما جرى في الكويت ، حيث لعب التجار دوراً كبيراً في الضغط على الأسرة الحاكمة ، حيث تطوّر نظام الحكم من خلال الموافقة المجتمعيّة عن طريق تفرّع عائلة من العائلات الكبيرة للنظر في شؤون الحكم ، في حين إنصرفت العائلات الأخرى للعمل الإقتصادي ، ثم أصبح هذا الفريق قوياً ومتمكّناً . وهذا البعد في نظام الحكم في الكويت ، لا يدانيه في كل التطوّر وأسباب النشأة إلّا الحكم في قطر وعمان .

كما أن الدور الذي لعبه التجار في دبي شبيه بدور التجار في الكويت ، وكذلك التجار في البحرين ، في الحركات الإصلاحية التي برزت عام ١٩٣٨ م ، والتي ركّزت مطالبها في تشكيل مجالس تشريعيّة للحدّ من سلطات الحاكم ، والمشاركة في صنع القرار السياسي ، وقد فشلت الحركة الإصلاحية في كلّ من دبي والبحرين ، لكنّها نجحت في الكويت ، حيث فرضت « الكتلة الوطنية » مطالبها على أسرة آل صباح ، وتمكّنت من تشكيل مجلس منتخب من قطاعات محدودة ، حيث ساهم في الإنتخابات ٤٠٠ مواطن .

وقد أصدر المجلس وثيقة في جلساته الأولى بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٣٨ م ، كان من أبرز بنودها التالي :

□ **المادّة الأولى** : الأمّة مصدر السلطات ، ممثّلة في هيئة نوابها المنتخبين .

□ **المادة الثانية** : على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين التالية : الميزانية ، القضاء ، الأمن العام ، المصارف ، الصحّة ، العمران ، الطوارئ ، وكل قانون تقتضي مصلحة البلاد تشريعه .

□ **المادة الثالثة** : مجلس الأمّة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والإمتيازات الداخلية والخارجية ، والاتفاقيات ، وكل ما يستجدّ من هذا القبيل لا يعتبر شرعياً إلّا بموافقة المجلس وإشرافه .

من خلال هذا العرض يمكننا أن نقول :

■ إن الصيغ التقليدية للديمقراطية العشائرية ، قد تمثّلت في إمامة عمان ، والى حدّ ما في الإمارات والدويلات التي برزت في شرق ووسط الجزيرة الغربية ، حيث ساد نمط الانتاج الطبيعي ، وكانت التركيبة الإجتماعية قبليّة الى حدّ كبير ، لم تتغيّر بدرجة كبيرة منذ فترة طويلة ، وبالتالي فقد إستمرت التقاليد القبليّة مهيمنة على الحياة السياسية ، إضافة الى التحالفات القبليّة التي تفرزها الصراعات بين القبائل المختلفة ، والتي شكّلت سمة من سمات الجزيرة العربية .

■ إن الصيغ المتقدمة التي تمّ تقديمها في أنحاء هذا المجتمع ، من المجالس التشريعية ، ومجالس شورى ، ودساتير ، وأنظمة إدارية أكثر تطوراً كانت بفضل التجار ، سواء في الحجاز أو في الكويت أو البحرين أو دبي .. حيث لعبت فئة التجار دوراً كبيراً في هذه المنطقة منذ ما قبل الإسلام وخلاله ، وحتى إكتشاف النفط . وقد كانت مصالحها تتطلّب الأمن والإستقرار . ونتيجة لدورها الريادي في الإقتصاد ، فقد كان من الطبيعي أن تطالب بدور سياسي متقدّم عندما يهيمن على مقاليد الحكم أُسرٌ حاكمة غازية من الخارج ، أو متسلّطة مستقوية بالوجود الأجنبي ، كما برز في الثلاثينات في دبي والبحرين والكويت ، حيث لعب البريطانيون دوراً أساسياً في نجدة الأُسرة الحاكمة ، وتعطيل الحياة النيابية في الكويت ، وإعتقال قادة الحركة الإصلاحية في البحرين ودبي والكويت .

وأمام هذا الدور الذي لعبه التجار والشرائح المتعلّمة في المجتمع ، من خلال احتكاكها بالهند أو مصر ، يتضح لنا أن الأُسر الحاكمة في البلدان التي أشرنا إليها قد رفضت مشاركتها في القرار السياسي ، واستندت في هذا الرفض على الدعم الأجنبي ، وكان البريطانيون ينظرون بعين الريبة الى البلدان العربية الكبرى المجاورة للإمارات الصغيرة ، ويرون أحياناً في حركة المعارضة كما لو أنها مرتبطة بالخارج العربي ، كما هو حال حركة ١٩٣٨ م في الكويت ، حيث تمّ ربطها بالنظام الملكي العراقي الذي صعّد هجومه على الوجود البريطاني آنذاك ، وكانت البصرة معقلاً للعديد من القوى الوطنية المعارضة حيث تشكّلت عام ١٩٣٨ « لجنة الخليج » لمتابعة فكرة حقوق تقرير المصير لشعوب المنطقة .

وبالتالي لا يمكن القول ، حتى في مرحلة ما قبل النفط ، وفي ظلّ الهيمنة البريطانية ، أن الأُسر الحاكمة قد مارست أي شكل من أشكال الديمقراطية العشائرية ، بل مارست تسلّطها على بقيّة العشائر ، فارضة إرادتها ـ بعد السيف ـ على القبائل الأخرى ، كما هو حال إبن سعود في المملكة ، أو معتمدة على المستعمر البريطاني لحمايتها من أي معارضة داخلية ، سواء من التجار أو رجال الدين المتنورين أو القطاعات الوسطى التي برزت لاحقاً في المجتمع .

النفط والديمقراطية

العقود التي وقّعتها الأسر الحاكمة مع الشركات النفطية « البريطانية والأميركية بالدرجة الأساسية » ، أدخلت العامل الأجنبي بكثافة في الشأن المحلّي ، حيث ترابطت مصلحة الأُسر الحاكمة مع الشركات النفطية ، ومن ورائها الحكومات الغربية .

والأُسر الحاكمة تعتبر الأرض ومَنْ عليها وما تحتها ـ وقد يكون ما تحتها أهمّ بكثير ممّا فوقها من البشر ـ ملك خاص لها ، وعندما تبيّن حجم الثروة النفطيّة وما تدرّه من أموال ، تغيّرت المعادلة بين الأُسر الحاكمة والأُسر التجارية التقليدية ، كما تغيرت العلاقة أيضاً بين القوى الأجنبية « الانجليز والاميركيين » وبين الأسر الحاكمة . فقد إختلّت المعادلة الأولى

إن الثـورات التي حدثت بـالقـرب من دول الخليج والجزيرة العربية سواء في إيران او العراق أو اليمن قد احـدثت تحـولا في البنيـة الإداريـة والجهـاز البيروقراطي رغم ذلك بقي مجتمع الخليج والجزيرة على حاله تحكمه أنظمة سياسية ملكية تقليدية

لصالح الأسر الحاكمة من خلال العائدات الضخمة التي تدفّقت على هذه الأسر ، مما جعلها مستغنية عمّا في ايدى التجار الذين إعتمدت على مساعداتهم في الماضي ، بل بات التجار يعتمدون على الأسر الحاكمة من خلال المشاريع والمناقصات التي تطرحها الدولة ، التي أصبحت الراسمالي الاكبر في البلاد ، وتزايد دورها كلّما إرتفعت العائدات النفطية ، وخاصة بعد المشاركة في شركات النفط ، وتأسيس القطاع العام « البنوك ، شركات النفط الوطنية ، صناديق الإستثمار ، الشركات البتروكيماوية ، والمجمّعات الصناعية الضخمة » .. واصبحت الأسر الحاكمة هي العمود الفقري للراسمالية التي تضخّمت بدرجة مذهلة منذ الفورة النفطية عام ١٩٧٣ م (يصعب في هذه البلدان التمييز بين القطاع العام وقطاع الأسر الحاكمة) ، وقد كشفت أزمة الخليج الأخيرة عن حجم الودائع الخاصة الأسطورية للأمراء الكويتيين والسعوديين ، كما كشفت فضيحة بنك الإعتماد الدولي في بريطانيا عن جزء من ثروة الأسرة الحاكمة في ابو ظبي .

وحيث أننا لسنا بصدد الحديث عن النفط والثروات الهائلة التي تراكمت في المنطقة ، ولا التغييرات الإقتصادية التي احدثتها ، إلاّ من زاوية دور النفط كعامل أساسي في المتغيرات الإجتماعية وبالتالي في طبيعة المطالب السياسية التي برزت ، ومدى إستجابة الأسر الحاكمة لهذه المطالب السياسية ، فإننا سنتناول أبرز هذه التأثيرات التي لها صلة بموضوعنا .

● يصعب القول بأنه كانت هناك أجهزة دولة في عموم المنطقة قبل إكتشاف النفط ، وحتى في دولة مترامية الأطراف كالمملكة السعودية ، فقد كانت الكثير من الأمور تحلّ بوسائل تقليدية ، أو من خلال الملك واوامره .. والمقصود بالتالي أنه لم تكن هناك دولة بالمعنى المتعارف عليه حديثاً ، سواء في عمان والمملكة ـ وهما البلدان الأكبر في المنطقة ـ .

إلاّ أن إحتياجات الشركات النفطيّة ، والمصالح الغربية عموماً قد فرضا صيغاً من التحديث الإداري في عموم المنطقة ، وكان التحديث الإداري أحياناً بمثابة ردّ على التحدّي الداخلي أو الخارجي أو كليهما معاً . فمن المعروف أن كافة الدول المجاورة للخليج قد حدثت فيها ثورات ومتغيرات كبيرة عاصفة ،من ايران ـ حركة مصدق عام ١٩٥٣ م ، والثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ ـ ،والعراق ـ ثورة ١٩٥٨ والانقلابات المتلاحقة حتى استتب الأمر لحزب البعث العربي الإشتراكي ـ ،واليمن بشقّيه ـ ثورة ١٩٦٢ ،حرب التحرير الشعبية التي طردت الاستعمار ،وقيام جمهورية ديمقراطية شعبية عام ١٩٦٧ ،ثم الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ ـ ،حتى الأردن الذي شهد الكثير من الهزّات السياسية ،لم يتمكن الملك من الحفاظ على عرشه إلاّ عبر تنازلات كثيرة للمعارضة .

بقي مجتمع الخليج والجزيرة العربية ـ رغم كل هذا ـ على حاله ، تحكمه أنظمة سياسية ملكيّة تقليدية تزداد إستبداداً وتسلّطاً كلّما تزايدت ثرواتها، وكلّما زاد وزنها على الصعيد القومي والإقليمي نظراً لتلك الثروات وحاجة الآخرين إليها .

لذلك ،وخلال الثلاثين سنة الأخيرة ،وخاصة خلال العقدين الأخيرين ، جرت تحولات جدية في البنية الإدارية والجهاز البيروقراطي ،حيث دشّن الملك فيصل مرحلة الإصلاح الإداري الواسع بعد أن حُسم النزاع لصالحة بعد الإطاحة بأخيه الملك سعود .. كما دشّن قابوس مرحلة الإصلاح الإداري في عمان ،بعد الإطاحة بوالده سعيد بن تيمور ، إستناداً الى الدعم البريطاني المباشر ،وشهدت كافّة بلدان المنطقة إنقلاباً واسعاً في البنى التحتية ، حيث تطورت وسائل المواصلات والإسكان ، إضافة الى التوسّع الكبير في التعليم والصحّة وسائر الخدمات الأخرى .

● لقد تطوّرت الأوضاع الإجتماعية بوتيرة عالية ،حيث برزت البرجوازية الطفيلية والراسمالية المالية ـ من كبار أفراد الأسر الحاكمة الى حملة الأسهم والعقاريين ـ ،بحيث يصعب القول بأننا أمام المجتمع التقليدي السابق ،وبالتالي فإن إنتقال الممالك النفطية في شبه الجزيرة العربية من الإقطاعية الى الراسماليّة ، يشكّل ظاهرة لا سابق لها في التاريخ ، سواء من وجهة نظر ديناميكية عمليّة التبرجز ، أو من حيث طائفة من السمات النوعيّة الخاصة .

إن الأمر المذهل ليس نطاقات إغتناء الأوساط الملكية والتجارية المالية فحسب ، بل وأن هذه المبالغ الخيالية تتركّز كلّها تقريباً في أيدي العائلات المالكة . وإن الثروات الشخصيّة لحكام شبه الجزيرة العربية قد تخطّت كثيرا ، من حيث مقاديرها ، ثروات الأسر الأوليغارشيه في الدول الإمبريالية ، روكفلز ومورغان وميلون وروتشيلد وغيرهم . وتفيد معطيات مجلة « نيوزويك » الأميركية بأن ٧٠٠ امير سعودي غدوا مليونيريين كبار ، ولدى عائلة آل سعود المالكة ، ودائع في الخارج تقدّر بثمانين مليار دولار .

إذن نحن أمام مجتمع راسمالي في بنيته الإقتصادية ، تحكمه كافة القوانين التي تحكم المجتمعات الراسمالية الأخرى ، وأصبح يتأثّر ويؤثر بكل صغيرة وكبيرة في بلدان العالم . واذا كان يصدر النفط كمادّة أساسيّة ، فإنه يستورد كافة أشكالة البضائع التي ينتجها الغرب ، فقد تحوّل من مجتمع الكفاف الى مجتمع الاستهلاك البذخي ، وأصبح شديد الإلتصاق بالتطورات الإقتصادية والسياسية التي تجري في العالم الراسمالي من خلال قنوات متعدّدة ، بدءاً من النفط ووسائل الإعلام ، وإنتهاء بالبضائع والعمالة الأجنبيّة .

ولم يقتصر الأمر على الشريحة العليا في المجتمع ، بل شمل التغيير المجتمع بأسره . فقد تدفّق على سوق العمل كافة المواطنين ، ولم تعد البداوة تشكّل نسبة تذكر في المجتمع ، بما في ذلك المملكة السعودية (رغم بقاء العادات والتقاليد وانعكاسها بصورة أو بأخرى على تصرفات الناس في هذا المجتمع التابع ، واستثمار السلطة لهذه الوضعية ، لتتحدث عن الأسرة الواحدة عندما تواجه العواصف الداخلية او الخارجية) .

وهكذا تزايد عدد سكان المدن في الرياض والكويت ومسقط والبحرين والدوحة وابوظبي ، ودخل نمط الإنتاج الراسمالي ونمط الحياة الغربية كافة القرى والهجر (أماكن تجمّع البدو التي أقامها الملك عبد العزيز لأنصاره الوهابيين) ، ودخلت منجزات العصر الحديث كافة البيوت ، وأصبح البدو المستوطنون قوّة عسكرية وسياسية تعتمد عليها الأنظمة الحاكمة لمواجهة

قوى التغيير .

لقد أفرزت المتغيّرات الإقتصادية شرائح وطبقات إجتماعية جديدة ، من العمال والبرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى من الأطباء والمهندسين والمحامين وسواهم ، وأصبحت لهذه الفئات مصالح إقتصادية وسياسية ، تمّالتعبير عنها بأساليب متعدّدة ، سنوردها لاحقاً .

● ان الحلقة المركزية في هذا التطور هو اكتشاف النفط ، والنفط ملك للدولة ، التي هي ملك للأسرة الحاكمة .

واذا كان المواطنون في مرحلة سابقة مستقلين عن الدولة في الحصول على ارزاقهم من خلال العمل في الزراعة او التجارة او الرعي او صيد الاسماك او الغوص .. فإن تطور اجهزة الدولة ، وتضخّم البيروقراطية واعتماد الاقتصاد الوطني على الانفاق العام ، جعلا للسلطة التنفيذية هيمنة واسعة وعميقة على حياة المواطنين .. فالتاجر والمقاول وصاحب المصنع والمهني والموظفون الحكوميون وفي القطاع العام ، وهم غالبية المواطنين .. كلهم مرتبطون بقرارات السلطة التنفيذية .

● ان هذه الثروة ، قد ضاعفت من دور العامل الخارجي ، حيث تدفق عشرات الآلاف من الاوروبيين والاميركان الى بلدان المنطقة للعمل في مختلف الميادين ، ولم يتردد زعماء الغرب الاستعماري من الحديث عن « المصالح الحيوية » لهم في هذه المنطقة ، بدءا من روزفلت الذي اعلن عام ١٩٤٣بـ « ان الدفاع عن المملكة السعودية مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة » ، الى جورج بوش الذي صرح عام ١٩٨٦ قائلا : « سأقول لدول الخليج بان مصالح اميركا الامنية تستدعي وقف تدهور اسعار النفط » ، الى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة التي أرسلت قرابة ٦٠٠ الف جندي اميركي الى منطقة الخليج لاعادة اسرة آل صباح الى الحكم عام ١٩٩١ ، والدفاع عن المملكة السعودية والدول الخليجية الاخرى في وجه العراق .

ان ذلك يعني بان القرار السياسي في دول الخليج ، ليس ملكاً بيد الأسر الحاكمة ، وانما بيد المستشارين والخبراء الاوربيين والاميركان ، بل يمكن القول انه بيد الادارة الاميركية التي لم تتردد في شنّ اوسع حملة اعلامية عام ١٩٧٣ مهددة باحتلال منابع النفط ، لتتوج تلك التهديدات بالاتفاقيات الشاملة التي وقعها فهد وكيسنجر عام ١٩٧٤ ، والتي وضعت المملكة برمتها حاليا تحت الاشراف العسكري والسياسي المباشر للولايات المتحدة .

ان الثروة النفطية وما جرته من تدخل اوروبي واميركي ، قد جعل القرار السياسي ـ في احسن الاحوال ـ مشتركا بين هذه الاسر الارستقراطية والدوائر الامبريالية ،ولا يمكن لعاقل ان يصدق بان الولايات المتحدة عاجزة عن التأثير في القرار السياسي الداخلي للمملكة مثلا ،او الكويت ، بعد اعادة اسرة آل الصباح على الدبابات الاميركية الى سدة السلطة ، ولكن العالم « الحر » لا يريد ان يرى الحرية في هذه المنطقة ، لان من مصلحته استنزاف ونهب الثروة النفطية والمالية واعادة تدويرها بوجود هذه الانظمة الاستبدادية الملكية المطلقة المرتبطة كلية معه ، وسيجد المزيد من الصعوبات والعراقيل في وجه عمليات النهب واللصوصية والاستغلال والهيمنة في حالة اطلاق الحريات وسيادة الديمقراطية في ممالك النفط .

اننا في هذا الجزء المتبقي من البحث ، سنتعرض لمسيرة التركة الديمقراطية والمطالب التي رفعتها في العقود الماضية ، وكيفية تعاطي الانظمة مع هذه المطالب ، وبشكل خاص في المملكة .

المطالب الديمقراطية

تحتل المملكة السعودية الاهمية الاكبر ،لاسباب ليست خافية على أحد ، من جهة تلعب دور القلعة الاساسية لقوى التخلف والظلم ، ومن جهة أخرى تكمن فيها المصالح الحيوية للأمبرياليين ، ويشكل التغيير السياسي فيها منعطفا في تاريخ الامة العربية ، بل وعلى الصعيد العالمي لامكانياتها النفطية والمالية ومكانتها الدينية .

منذ الاربعينات ، لعبت الطبقة العاملة دورا مميزا في النضال ضد القهر والاستغلال الذي مارسته شركة النفط الاميركية في المنطقة الشرقية ، بالتعاون مع عملائها حكام المنطقة (وفي مقدمتهم ابن جلوي سيء الذكر) ، حيث نظّم العمال أول اضراب عام ١٩٤٥ مطالبين بتحسين اوضاع العمال المحليين ، ثم تصاعدت الحركة المطلبية مع انتصار الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، حيث شهدت المنطقة الشرقية من المملكة اضرابات عمالية واسعة النطاق قادتها « اللجنة العمالية للعمال السعوديين في ارامكو » .

وعندما بات واضحا لدى العمال بان سياسة الحكم السعودي ترسمها الشركة الاميركية بالدرجة الاولى ، وزّعت اللجنة بياناً عبّرت فيه عن المطالب الديمقراطية للشعب بأسره ، حيث دعت الى :

★ سن دستور .

★ اجازة الاحزاب السياسية والتنظيمات الوطنية .

★ الغاء المرسوم الملكي حول حظر الاضرابات (وهو المرسوم الذي اصدره الملك سعود في ١١ / ٧ / ١٩٥٦ يمنع بموجبه كل الاضرابات والمظاهرات ويوقع على المخالف عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات) .

★ ايقاف تدخل ارامكو في الشؤون الداخلية للبلاد .

★ اجلاء القاعدة الاميركية من الظهران .

★ اطلاق سراح كافة المعتقلين .

وكان الرد الملكي على هذه المطالب هو : حملة اعتقالات واسعة النطاق ، والقاء المعتقلين في « سجن العبيد » الشهير في الأحساء ، واصدار احكام الاعدام بحقّ عدد من العمال ، بينهم المناضل ناصر السعيد ، الذي تمكن من الهرب الى خارج البلاد .

تصاعدت المعارضة الديمقراطية في الستينات ، ودخل فيها امراء من البيت الحاكم كان ابرزهم : طلال بن عبدالعزيز ، وتشكلت جبهة واسعة ضمّت جبهة التحرير الوطني واتحاد شعب الجزيرة والامراء الاحرار ، وقد تبنّت الجبهة مشروع دستور متقدم تم تقديمه للملك كجزء من مصالحة اوسع ، حيث شكّل الملك سعود حكومة ضمّت العديد من الشخصيات الوطنية ، بينها الشيخ عبدالله الطريقي ـ وزير النفط الاسبق ـ الذي شنّ اوسع حملة ضد شركة ارامكو ، وأسهم بفعالية في تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط « اوبيك » .

وقد اعلن الملك سعود في ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ انه سيضع دستورا للبلاد .

وكان الامير طلال قد اصدر كتابا بعنوان « رسالة الى مواطن » تضمّن مواد الدستور المقترح حيث جاء في المقدمة :

« ان محاولة حثيثة كانت تبذل من جانبنا لحمل المسؤولين على التعاون في سبيل تقويم نظام الحكم واصلاح شأن البلاد ... ورغم ما بذل في سبيل ذلك من جهود مثابرة ، فان هذه المحاولات قد باءت بالفشل وتكشفت حقيقة نوايا هؤلاء المسؤولين ، ومدى اصرارهم على تناسي اصول ديننا الحنيف في الشورى والعدل ، ومخالفة منطق العصر في حكم الشعوب » . وأهم ما ركّزت عليه بنود الدستور هو :

○ **أن الدولة السعودية دولة اسلامية عربية ، ونظامها ملكي ، وحكومتها شورية .**

○ **وتقلّص مواد الدستور صلاحيات الملك الى ابعد الحدود ، وتضعها بيد مجلس الوزراء المسؤول امام مجلس الشورى .**

○ **واقترح الدستور ان يكون عدد اعضاء مجلس الشورى ١٢٠ عضوا ، ينتخب الشعب ثلثيهم ، ويتم تعيين الثلث الاخير من قبل الاسرة الحاكمة من « بين افراد العائلة المالكة ، ورجال الدين ، ورؤساء العشائر ، واعضاء مجلس الوزراء ، والمشتغلين بالاعمال المالية والصناعية والتجارية والمهن الحرة والنقابات وغيرها »** .

○ **وحدد الدستور نظام المقاطعات وانتخابات المجالس فيها** .

○ **كما تضمّن الدستور فصلا حول الحريات العامة حيث ان « الحرية تشمل كفالة الحريات العامة لتكون لدى الناس السلطة الحقيقية في المراقبة ، كالحرية الشخصية ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحرية تكوين الجمعيات والتنظيم النقابي والمهني ، اضافة الى الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بدونها يصبح الحكم ديمقراطيا بالاسم لا بالجوهر »** .

○ **كما أكد الدستور على استقلال القضاء وعدم جواز تدخل السلطة في شؤونه ، وان حق التقاضي مكفول للناس كافة »** .

الا ان الدوائر الامبريالية والمؤسسة الدينية قد حسمت الصراع لصالح فيصل عام ١٩٦٢ ، حيث تسلّم رئاسة الوزارة مرة اخرى ، ولكن بصلاحيات « ملك » .. ومن اجل امتصاص النقمة الشعبية التي سببها التبذير الذي مارسه سعود ، ولكسب القوى الاصلاحية والليبرالية والتواقة الى الاصلاح الاداري ، فقد اعلن فيصل « ان الوقت قد حان الآن لإصدار نظام اساسي للحكم مستمد من كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفاء الراشدين ، حيث يضع بوضوح كامل المباديء الاساسية للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، وينظم سلطات الدولة المختلفة وعلاقة كل جهة بالاخرى . وينص على الحقوق الاساسية للمواطن ، ومنها حقه في التعبير عن رأيه في حدود العقيدة الاسلامية ونظام الحكم » .

ومع اعلان هذه المباديء ، او ما سمي ببرنامج النقاط العشر ، دشن الملك فيصل اوسع حملة اعتقالات واعدامات في تاريخ المملكة مستثمرا الحرب العدوانية التي شنتها المملكة ضد الجمهورية اليمنية ، والدعم الاميركي البريطاني والرجعي العربي لمواجهة قوى الثورة العربية المتحالفة على ارض اليمن بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

وبالرغم من استثمار النظام السعودي هزيمة عبدالناصر عام ١٩٦٧ ثم حرب اكتوبر والفورة النفطية التي اعقبتها ، وما تدفق على النظام من اموال طائلة ، فان الملك قد أصرّ على السير في نهجه القديم ، ولذلك كان مقتله في مارس ١٩٧٥ مدويا في عموم المنطقة ، واضطرّ خلفه الى تقديم سلسلة من الوعود السياسية ، حيث جاء في البيان الشامل لحكومة الملك خالد ما يلي :

« لقد حرص الراحل العظيم على ان يقدم لشعبه نظاما اساسيا للحكم مستمدا من كتاب الله ومبادئه الشريفة ، ولقد شرع ـ رحمه الله ـ في مراحل التنفيذ ، و شاءت ارادة الله ان يرحل قبل تحقيق رغبته ، وتجد الحكومة نفسها ملزمة امام ذكراه باتمام ما تبقى من الشوط وابراز هذا العمل الهام ، ليصبح حقيقة » .

ومع هذه الوعود ، تمّ اطلاق سراح المعتقلين ، وأُعلن العفو العام عن جميع السجناء السياسيين المبعدين ، على ان يعودوا الى البلاد ويبايعوا الملك ! ! .

وتوهمت السلطة ان الاوضاع قد استتبت لها ، وان الاموال النفطية التي تدفقت منذ ١٩٧٤ ، والمشاريع التي تم الاعلان عنها وما رافقها من اندفاع شرائح واسعة من المجتمع الى ميدان المضاربات التجارية والعقارات والتجارة وسواها ، سيجعلها طليقة اليد في الميدان السياسي ، لكنها أُصيبت بصدمة كبرى إثر انتصار الثورة الايرانية في فبراير ١٩٧٩ ، وإنفجار الحركة المسلّحة في الحرم المكي الشريف في نوفمبر ١٩٧٩ ، والانتفاضة الشعبية التي عمت المنطقة الشرقية في الفترة نفسها .. مطالبة بالحدّ من التغلغل الاميركي ، واطلاق الحريات والمساواة بين المواطنين ، والتخلّي عن سياسة التمييز الطائفي البشعة ضد المواطنين الشيعة .

وامام هذا الزلزال الكبير ، اعلن ولي العهد فهد « ان مجلس الشورى سيقوم خلال شهرين ، وان النظام الاساسي (اي ما يماثل الدستور) جاهز ، وسينظر فيه المجلس فور تعيينه لاقراره » .

وامام هذا الزلزال الكبير ، اعلن ولي العهد فهد « ان مجلس الشورى سيقوم خلال شهرين ، وان النظام الاساسي (اي ما يماثل الدستور) جاهز ، وسينظر فيه المجلس فور تعيينه لاقراره » .

وكرّر فهد هذا الوعد أمام كافة مندوبي الصحف ووكالات الانباء التي تقاطرت على المملكة لمعرفة حقيقة ما جرى في الحرم الشريف ، وما هي خطط الأسرة الحاكمة لمواجهة الغضب الشعبي المتصاعد .

وفي مارس ١٩٨٠ صدر بيان من الديوان الملكي ان الملك خالد قد شكل لجنة من ثمانية اعضاء برئاسة وزير الداخلية ـ نايف بن عبدالعزيز ـ لوضع مسودة القانون الاساسي ، وفي مقابلة اجرتها صحيفة السياسة الكويتية في مارس ١٩٨٢ مع الامير فهد ـ ولي العهد آنذاك ـ قال إن مجلس الشورى سيتشكل قريبا . وبعد توليه العرش كرر الملك فهد وعوده ، وأكد في ديسمبر ١٩٨٤ لجريدة الصنداي التايمز أن مجلس الشورى سيتشكل خلال ٣ شهور » .

وتكررت الوعود حين اندلعت ازمة الخليج ، فأعلن فهد في نوفمبر ١٩٩٠ انه سيصدر خلال فترة قريبة النظام الاساسي ونظام المقاطعات .. لكنّ شيئاً من ذلك لم يصدر حتى الوقت الحاضر ! ! .

وفي الوقت الذي يواصل النظام سياسة إطلاق الوعود ، وخاصّة في المنعطفات السياسية الخطرة ، فإن المعارضة التي تتسع قاعدتها الشعبية تعيد تأكيد مطالبها في سنّ دستور للبلاد ، وإقامة مجلس تشريعي ، والإنتقال الى حكم المؤسسات بدلاً من الحكم المطلق والفوضى التشريعيّة .

عبّر الحزب الشيوعي في السعودية في برنامجه المعدّل ، بأن الحزب يناضل من أجل :

١ ـ وضع حدّ نهائي للحكم الملكي المطلق .

٢ ـ إنتخاب مجلس وطني تأسيسي على أساس المساواة في حقّ الإنتخاب العام والمباشر والإقتراع السري ، وضمان كافة الحريات الإنتخابية للأحزاب الوطنية والناخبين والمرشحين لوضع دستور ديمقراطي دائم للبلاد ، يكفل للشعب الحريات العامة ، وينظم إنتخابات الهيئات الضرورية لتنفيذه في الواقع والحياة اليومية ، ويثبت الأشكال الديمقراطية في بناء كافة أجهزة الدولة العليا والسفلى ، المركزية والمحلية ، بما في ذلك مجلس تشريعي مركزي ، يقرّر السياسة العامة للبلاد ومسار تطورها في جميع المجالات .

٣ ـ إنهاء كافة القوانين الرجعية والإرهابية وإطلاق الحقوق والحريات السياسية والمدنيّة .

٤ ـ السماح للمنفيين والملاحقين السياسيين بالعودة الى الوطن مع ضمان أمنهم وحريّتهم في العمل والتنقّل والسفر ، وتعويض المعتقلين لأسباب سياسيّة مادياً ومعنوياً .

٥ ـ سنّ قانون يحرّم إعتقال أو إيقاف أيّ مواطن بدون أمر قضائي ، وبدون تحديد التهمة الموجّهة إليه ، وعلى الّا يتمّ إيقافه اكثر من ٢٤ ساعة قبل تقديمه للمحاكمة ، والأخذ بمبدأ « المتهم برىء حتى تثبت إدانته » .

٦ ـ التحريم بالقانون لجميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي أثناء التحقيق والإستجواب ، والسماح لمحامي المتهم بالحضور أثناء جلسات التحقيق .

الحركة الوهابية ترفع لواء المعارضة ضد السلطة تطالب بالإصلاح السياسي وقد طالبت الشعب أن يسدي النصح لولاة الأمر

٧ ـ إلغاء كافة العقوبات الجسدية كالجلد وقطع الأيدي والأرجل والرجم بالحجارة .

٨ ـ إنشاء محاكم قانونيّة قائمة على أنظمة ديمقراطية للمرافعات المدنيّة الجنائية .

٩ ـ مساواة المواطنين في جميع الحقوق والواجبات ، بغضّ النظر عن إنتماءاتهم الدينيّة المذهبيّة والقبليّة ، وإلغاء مظاهر النفوذ والإمتيازات الممنوحة لأفراد الأسرة الحاكمة ، ومعاملتهم أسوة ببقيّة المواطنين .

١٠ ـ تصفية جميع مظاهر التفرقة الطائفيّة والإقليمية والسماح للمواطنين الشيعة بممارسة شعائرهم الدينيّة بحريّة تامّة في جميع أنحاء البلاد .

١١ ـ تصفية جميع مظاهر الإكراه والتدخّل الفظ في الحياة الشخصية للمواطنين بحل « هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، وإيجاد أعمال منتجة لأعضائها .

١٢ ـ إطلاق حريّة الصحافة والنشر والتجمّع والتظاهر لجماهير شعبنا ، واحترام حرية العقيدة السياسية وصيانة حرية الفكر وكافة حقوق الإنسان الأخرى .

١٣ ـ السماح للعمال والنساء والشباب والطلاب وغيرهم من الفئات الإجتماعية بإنشاء منظماتهم النقابية والاجتماعية دون مراقبة أو مضايقة من أحد .

١٤ ـ ضمان حق المواطنين في تأسيس الأحزاب السياسية ، وإطلاق الحريّة للأحزاب الوطنيّة في النشاط والعمل القانوني دون تقييد أو مضايقة .

إن هذه المطالب الديمقراطية تعني بوضوح إنعدامها في الواقع .. ولا تقتصر المطالبة بالحريات السياسية والمطالب الديمقراطية على القوى الوطنية الديمقراطية ، وإنما تطالب بها كافة القوى والشخصيات الدينية والوطنيّة .

فمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية ترى بـ «أننا كحركة إسلامية رسالية ، تعارض حكم آل سعود .. نتطلّع الى إيجاد أجواء ديمقراطية ، وشورى حقيقيّة تتلازم معها أجواء حرية تتاح لجميع أفراد الشعب وطوائفه ومذاهبه وفئاته دون وصاية من أحد » .

وترى المنظمة بأن أهم المبررات التي تدعو الى قيام تحرّك جهادي يدعو الى إنهاء النظام الملكي السعودي هي :

١ ـ إفتقار النظام الى الشرعيّة الدينية والقانونية .

٢ ـ إعتماد النظام على التجبّر والقهر ... فالنظام الحالي لا يعتمد على دعم الشعب ، ولم يجر حتى الآن أي استفتاء شعبي أو إنتخابات ، ولم يضع دستوراً للحكم ، ولا يأخذ برأي الشعب في أي أمر من الأمور .

٣ ـ التبعيةلأعداء الإسلام .

٤ ـ فساد الأسرة الحاكمة .

٥ ـ إنعدام الكفاءة السياسية والإدارية لرجال الحكم .

٦ ـ التمييز بين أبناء الوطن الواحد .

وترى المنظمة الإسلامية أن من بين أهدافها المباشرة : « توفير الأمن لكلّ أبناء الشعب ليمارسوا حرياتهم التي هي حق من حقوقهم التي جعلها الله لهم ، والتي أيدتها مواثيق الحريات وحقوق الإنسان الدولية .. وإقامة نظام سياسي على هدى الشريعة الإسلامية يكون الشعب فيه صاحب القرار والفعل والممارسة . وإقامة سلطة قضائيّة صالحة ومقنّنة ومستقلّة عن السلطات الأخرى .

ولم تقتصر المطالبة بهذه الأمور على المنظمات السياسية المعارضة ، بل إمتدّت الى قطاعات شعبيّة والى الحركة الوهابيّة نفسها .. فخلال أزمة الخليج الأخيرة ، كان واضحاً للجميع أن جوهر الأزمة التي عصفت بالمنطقة يكمن في إنعدام الديمقراطية ، سواء في العراق الذي إتّخذ نظامه قرار الإجتياح للكويت ، أو في أنظمة الخليج التي إتخذت قرار طلب الحماية من الولايات المتحدة ، دون العودة الى الشعب أو أيّة مؤسسات دستوريّة تفتقد إليها المنطقة .

وهكذا تعالت الاصوات في المملكة العربية السعودية مطالبة بالاصلاح ، حيث وقعت ٤٣ شخصية مرموقة من التكنوقراط والمثقفين على عريضة جاء فيها :

« ان الظروف العصيبة والاحداث التي تمر بها المنطقة والامة ، ووطننا في القلب منها ، والتي جاءت مفاجئة وعنيفة باحتلال الكويت وتشريد اهله ، تعتبر نذيرا خطيرا ، تجعل من اوجب الواجبات على كل مواطن ان يبذل النصح لولاة الامر ، فيما يرى بانه الحق ، وان يشاركهم في العمل والراي في كل ما يعتقد بفائدته للوطن الذي هو ملك للجميع ، فيتحملون معا مسؤولية بنائه ، ويشتركون في مغانمه ومغارمه » .

ومن المطالب التي تقدّم بها هؤلاء :

□ النظر في اوضاع النظام الاساسي للحكم على ضوء ما جاء من تصريحات وبيانات ادلى بها ولاة الامر في اوقات متعددة .

□ الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة من اهل الرأي والكفاءة والعلم من المشهود لهم بالاستقامة والنزاهة ، المعروفين بالحيدة والخلق القويم ، وسابقة العمل المتجدد للصالح العام في البلاد من مختلف مناطق المملكة . ويكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير واقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية غيرها . والرقابة على اعمال وواجبات الاجهزة التنفيذية .

□ إحياء المجالس البلدية ، وتطبيق نظام المقاطعات ، وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن .

□ النظر في اوضاع القضاء بمختلف درجاته وانواعه وسلطاته . وتحديث انظمته ، ومراجعة مناهج اعداد القضاة ومساعديهم واتخاذ كل ما من شانه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته . وبسط نفوذه وتثبيت قواعده . ولا بد ان تكون معاهد التاهيل لشعل هذا المرفق الهام ، متاحة امام كل المواطنين . والا تقتصر على فئة دون اخرى . على اساس مبدأ تكافؤ الفرص الذي جاء به الشرع الحنيف .

□ **تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات دون تمييز يقوم على اساس من العرق او السلالة او الطائفة او الوضع الاجتماعي ، وترسيخ مبدأ عدم التعرض للمواطن في اي شان الا بحكم شرعي** » .

كما وقع مئات العلماء من السلفيين على عريضة رفعوها الى الملك فهد في مطلع شهر يونيو ١٩٩١ ، تضمّنت إثني عشر مطلباً (تجد نصّها مع شروحاتها في موقع آخر من هذه المجلّة) .

وهكذا يبدو بوضوح ان النظام الحاكم في المملكة لا يعبر عن رأي الشعب ، وطموحات قواه السياسية والإجتماعيّة الفاعلة ، كما لا يعبر عن رأي الطبقات الاجتماعية الصاعدة الحديثة ، ولا عن رأي بقايا فئات المجتمع القديم .. وبالتالي فانه حكم ملكي مطلق ، يعتمد على قوته القمعية الداخلية ، وعلى الدعم الخارجي الكبير الذي تقدمه الولايات المتحدة الاميركية له ، والتي تتستر على كافة انتهاكاته لحقوق الانسان ، بينما كانت تملأ الدنيا صراخاً على حقوق الإنسان المنتهكة في البلدان الاشتراكية ، وتستخدم كافة اشكال الضغط على البلدان الافريقية والاميركية اللاتينية والآسيوية بحجة انتهاكها لحقوق الانسان . مع أنّه يوجد في العديد من هذه البلدان دساتير واحزاب ونقابات وسواها .

ان كافة المنظمات الحقوقية ولجان الدفاع عن حقوق الانسان ، اضافة الى المراقبين الاميركان او الاوروبيين او سواهم ، يجمعون على ان هناك خللا حقيقيا في المملكة . يتمثل في قصور البناء السياسي عن مجمل التطور الكبير الذي حصل في بنية المجتمع في مختلف الميادين .

يرى وليم كوانت ـ مستشار كارتر للأمن القومي ـ في كتابه « السعودية في الثمانينات .. يرى ان « المجتمع السعودي يفتقد الى الوسائل الكافية لتقييم الرأي العام المحلي ، ولا يسمح بالنشاط السياسي المنظم ، كمالا يوجد هناك احزاب سياسية او نقابات عمالية شرعية ، ولا توجد هناك حرية للصحافة ، او للرأي ، وأيضاً فإنّه لا توجد إنتخابات ولا يسمح بالتظاهرات الجماهيرية » .

اما تقارير منظمة العفو الدولية او لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الاميركي ، فانها تشير باستمرار الى التالي :

● ان الحكومة السعودية ترفض التصديق على الاعلان العالمي لحقوق الانسان او العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية ، او اتفاقيات مكافحة التعذيب الجسدي او النفسي ، او الميثاق العالمي للحقوق السياسية والنقابية ، وايضا ميثاق الحريات النقابية .

● ان الحكومة السعوديةلا تتجاوب مع كافة النداءات التي وجهتها المنظمات الدولية بخصوص الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان ، من الاعتقالات والتعذيب والسجن والاختطاف والاعدامات وسواها .

● ان حكومة السعودية تنتهك حرية التعبير وحق تشكيل الجمعيات والمنظمات وتمارس تمييزا طائفيا بشعا ، كما تمارس التمييز في العمل والحقوق الاقتصادية وتقلد الوظائف ، على اسس طائفية وقبلية ضيقة .

لقد توقفنا مطولا امام انعدام الديمقراطية في المملكة السعودية لانها حالة خاصة ، حيث تنفرد من بين دول مجلس التعاون الخليجي ، بانعدام اي شكل من اشكال المؤسسات التمثيلية (حتى الشكلية منها) وانعدام الدستور واعتبار المواطنين رعيّة مصيرها الإستحمار والإذلال .. اما العرب والاجانب العاملين في المملكة فإنهم محرومون من كافة الحقوق ، ويمكن طردهم في أية لحظة . (طبعا عدا الجنسيات الاميركية والاوروبية واليابانية) .

ان سجل دول الخليج فيما يتعلق بالحريات العامة والخاصة وحقوق الانسان ، رغم تفاوتها الطفيف لا يشرّف هذه الدول منفردة أو مجتمعة ضمن مجلسها « التعاوني » الفاشل ، كما ان تعاونها الامني الذي تكثف طيلة السنوات العشر الماضية ، كان موجهاً بدرجة أساس لقمع الحركة الديمقراطية في المنطقة .

إن السجل الأسود لدول الخليج في مجال حقوق الإنسان هو الذي دفع بالمنظمات الحقوقيّة الغربية والعديد من الشخصيات ، الى الضغط على الحكومات الغربية للوقوف امام تلك الإنتهاكات .

لكننا يجب ان لا نعوّل كثيرا على الغرب في نصرة حقوق الانسان والديمقراطية في منطقتنا ، فهذه الشعارات ما هي الا ورقة إبتزاز لدول الخليج لتقديم المزيد من التنازلات السياسية والاقتصادية والامنية للغرب .

إن ما نعوّل عليه هو الوعي المتزايد والمتسع بين ابناء الخليج ، بأن قضية الديمقراطية وحقوق الانسان قضية أساسيّة ومشتركة وحيوية لهم جميعا ، وان التجربة اظهرت ان بلايين الدولارات ، وصفقات التسليح الضخمة ، والامتيازات الهائلة للمؤسسات العسكرية والامنية ، والتعاون الامني الموجه ضد المواطنين ، وليس اعداء الوطن .. لم يصمد أمام أول اختبار جدي ، كما في ازمة الخليج ، حيث سارع الحكام كلّهم للإحتماء بالمظلّة الاميركية .

ان هناك قناعة راسخة لدى اوسع القطاعات الشعبية الخليجية ، تقول بأن الامن الخليجي لا تصنعه المظلة الاميركية ، ولا القمع ولا مصادرة الحريات ، بل يصنعه الوثوق بالشعب والاستناد اليه . وهذا يتطلب : إنفراجاً سياسياً ، والتحول من الدول المطلقة السائبة ، الى دول النظام والقانون في كل بلد خليجي ، كما ويتطلّب أن توضع مصلحة المواطن الخليجي فوق كلّ إعتبار .

خاتمة

تتسع اليوم في بلدان الخليج العربي عملية النضال من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان ، لتشمل فئات ومجموعات كانت الى وقت قريب اما جزءا من النظام ، او سلبية او معادية للديمقراطية .

لقد انحازت الحركة الاسلامية المعارضة بكافة تلاوينها السلفية والاصلاحية الى الخيار الديمقراطي ، بعد ان كانت تطمح لاقامة الدولة الدينية الخالصة ، نافية الآخرين ومتجاهلة تطور البشرية ، كما ان فئات كانت تصنّف كحليف للانظمة مثل رجال الأعمال وكبار الموظفين ورجال دين من داخل المؤسسة الحاكمة ، انضموا الى الصف العريض المطالب بادخال تغييرات في بنية الانظمة الخليجية ، تحت تسميات مختلفة مثل الشورى والديمقراطية والاصلاح .

ان هذه الحركة لازالت في بدايتها ولم تتحول الى حركة شعبية واسعة ولم تتأطر في تنظيم تحالفي واسع يقود الحركة الشعبية ، غير انه يجب أن ندرك بان جميع الانظمة دخلت دائرة الازمة السياسية والاقتصادية ، خاصة بعد وقوع ازمة الخليج الثانية ، وأنّ ما يجري ما هو إلاّ إرهاصات للحركة الجماهيرية الواسعة المطالبة بتغيير جذري في الانظمة ، وان لم يكن مطروحا في الافق المنظور تغيير الانظمة ذاتها . ان هذه الحركة هي جزء من حركة اوسع تعم الوطن العربي بعد سلسلة من الهزائم والنكسات والتراجعات امام العدو الامبريالي الصهيوني .

ان تغييب الجماهير العربية وتهميشها هو السبب الرئيسي وراء سلسلة الهزائم والكوارث هذه ، وإن المشاركة الشعبية من خلال اشاعة الديمقراطية ومفاهيم حقوق الانسان هي المدخل للنهوض مرة اخرى لهذه الامة ، للتغلب على واقع الهزيمة والتخلف والتبعية ودخول العصر ، حيث يطرق القرن الواحد والعشرين الابواب .

اموال السعودية ورسالة جورباتشوف

السعودية خزينة البيت الابيض .. ومن قال غير ذلك ، فاليراجع سجل المساعدات السعودية لشراء العملاء للولايات المتحدة ودفع فواتير لصالح السي آى أيه ، وآخر تلك المساعدات قرض عاجل للاتحاد السوفيتي بمبلغ مليار ونصف المليار دولار ..

والقرض السعودي جاء مباشرة بعد يوم واحد من فشل الانقلاب الذي قام به اليمينيون ضد الرئيس جورباتشوف ، وبعد ساعات من دعوة الرئيس بوش لتقديم مساعدات عاجلة للاتحاد المريض .

واشنطن من جهتها لم تقدم سوى مساعدات فنية وعينية زراعية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لكنها اوعزت الى الحكومة السعودية لتقدم قرضا نقديا بقيمة مليار ونصف ..

وحكاية الدفع بالنيابة التي تتبناها الحكومة السعودية هي اهدار كبير في مقدرات البلاد ، وتوزيع بالمجان لغير المصلحة الوطنية ، وكان الأولى بتلك المساعدات التي ذهب جزء منها لشراء عملاء افريقيا وتجنيدهم لصالح المخابرات الامريكية ، وذهب البعض الاخر لتمويل عصابات الكونترا كما يشرح (بوب وود) في كتابه المثير للجدل (كشف الحجاب عن انشطة المخابرات الامريكية) والذي كشف فيه الجلسات السرية للامير بندر بن سلطان وشيكاته المفتوحة لتمويل عصابات الكونترا مع رئآسة السي آي أيه ، وتمويل عملية زرع قنبلة في مسجد ببئر العبد في بيروت الغربية الهدف منها اغتيال السيد محمد حسين فضل الله ، اما ما دفعته الحكومة اثناء حرب الخليج لشراء مواقف الحكومات فكان كبيرا وفاحشا ويكفى ان السعودية وحدها دفعت اكثر من ٣٧ مليار دولار نقدي ونصف هذا المبلغ على شكل عقود لعملية عاصفة الصحراء وبمقدار المبلغ تقريبا دفعته الكويت ، لكن العملية برمتها لم تكلف الولايات المتحدة اكثر من ٢٥ مليار دولار ..

الامريكيون يخططون .. والسعوديون يدفعون .. وامراء النفط يدفعون بلا حسيب .. ويعطون بسخاء .. هكذا يقول محاضر بريطاني عن استئثار الولايات المتحدة (بنهب) او مايعبر عنه باستغلال مصادر الثروة في الشرق الاوسط ..

في اليابان حدثت مشاجرة داخل البرلمان بين الحزب الوطني وزعيمه توشيكي كايفو وبين المعارضة حول مساهمة اليابان في حرب الخليج ، وامام الصحفيين والتلفزيون اشتبك الجانبان بالكراسي وشوهد المستر كايو يلوح بحذائه مهددا .. وتسأل : لماذا كل هذه العركة فيجيبك الاعضاء من الجانبين للحرص على ثروات البلاد ووضع حدود لاهدارها . اما حكومتنا الرشيدة فهي سخية الى اقصى الحدود .. تعطي من هنا وهناك ، وتدفع بلا حساب لكن فلسا واحدا لن يدخل خزينة شعب عربي فقير اذا كانت حكومته تخالف امريكا في الراي .. ودولارا واحدا لن يذهب لبلد عربي اذا كانت سياسة هذا البلد لا تخدم المصلحة الامريكية ، وحتى السعودية نفسها تعاني من عجز وبطالة وشحة في مخصصات التنمية ، ولكنها تقدم مصلحة الولايات المتحدة على مصلحة شعبها ، وتدفع كما يصف وليام كيسي رئيس المخابرات الامريكية السابق شيكا بمبلغ ١٢ مليون لصالح احدى عمليات الكونترا في جلسة مع الامير بندر بن سلطان لم تستغرق ثلاث دقائق ، وكانت تستطيع ان تصرف هذا المبلغ – على اقل التقادير – لرفاه شعبها.

هذا السخاء اللا محدود .. كان يجب ان يصرف لصالح الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتي وهي جمهوريات عجزت عن الصمود في اعلان الاستقلال في وقت انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي ، واستقلال تلك الجمهوريات بما تمثله من ثروة سكانية تقدر بنحو ٧٠ مليون نسمة وثروات طبيعية كان سيضيف قوة لصالح المسلمين وقد يغير الكثير من وجه التحالفات الحالية ، معلوم ان الحكومة الاسرائيلية اعربت عن مخاوفها من استقلال اي واحدة من الجمهوريات الاسلامية في الوقت الذي رحبت فيه باستقلال البلطيق ..

موسكو بعد الانقلاب وجهت رسالة صارمة لحكومات الخليج ، تلك الرسالة غير مباشرة لكنها وصلت ، الرسالة تتعلق بالموقف بعد الازمة ، فبعد فشل الانقلاب ترك الرئيس جورباتشوف الانتقام والتصفيات بالرغم من ان الانقلاب كان واسعا وكبيرا جدا ويضم اركان الدولة ومؤسساتها لكنه قام باحترام ارادة الناس وسرع بالعملية الديمقراطية وارسى وثيقة احترام حقوق الانسان التي اعطت السوفيت للمرة الاولى منذ الثورة البلشفية حرياتهم الكاملة بما فيها حرية التنقل والاعتقاد والعمل والتعبير وتشكيل احزاب والمعارضة والتظاهر .. كما قام بفك سيطرة الحزب والغى الايديولوجيات الحاكمة واعلن انهيار الشيوعية .. وهذه كلها دروس لامراء الخليج الذين استغلوا ازمة الخليج لمزيد من الديكتاتورية واعلان الاحكام العرفية ومنع حريات الناس وشهر سيف الانتقام ليس من المعتدي بل وممن ايده او سكت عن معارضته او لم يؤيد معارضيه ، وتعدى السيف المعتدي ليقتل الابرياء الذين يحكمهم ذلك الشرس ، صدام .. وبالرغم من ان الازمة اثبتت فشل سياسات حكومات الخليج لكن ايا منهم لم يملك الشجاعة ليعترف ويقدم نفسه للمساءلة .. والشعب وحده دفع ثمن الحرب ، ودفع تبعاتها ..

جورباتشوف الذي استلم الاموال السعودية بجميل امريكي .. كان اذكى واعقل من امراء النفط الدافعون لمصلحة

الأخيـــرة